هيئة الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - Fax: (+39) 06 5705 4593 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.net

البند 14 أ) من جدول الأعمال

CX/CAC 10/33/14-Add.1

الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي
استعراض منتصف المدة

التقرير النهائي

30 نيسان/ أبريل 2010

شركة أندانتي – أدوات للتفكير

كيم فورس، رئيس فريق

ينس أندرسون

إيف كاسيري - أليمو

الموجز

معلومات أساسية

بدأ تشغيل الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي في عام 2003 لمعاونة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تعزيز مشاركتها في اجتماعات لجان الدستور الغذائي. وكان المقرر أن يستمر تشغيل الصندوق مدة 12 عاماً. ويمكن إيجاز أغراض الصندوق الثلاثة على النحو التالي: (1) زيادة المشاركة، (2) تعزيز المشاركة، (3) تعزيز المشاركة العلمية/ التقنية في هيئة الدستور الغذائي.

مقصد الاستعراض

طلب في عام 2009 إجراء استعراض منتصف المدة هذا من أجل تحديد واكتساب الدروس المستفادة من السنوات الست الأولى من تشغيل الصندوق، مع إيلاء اهتمام خاص لتأثيره على المستويين الوطني والإقليمي، وينبغي أن يقدم الاستعراض توصيات بشأن المدة المتبقية للمشروع، وبشأن مواصلة المشروع أو وقفه بعد المدة المقررة له وهي 12 عاماً.

عملية الاستعراض

قام بإجراء الاستعراض فريق من ثلاثة مقيّمين. علماً بأن التحليل الذي أُجري والاستنتاجات التي تم التوصل إليها تستند إلى زيارات تم القيام بها إلى 12 بلداً اختيرت بوصفها عينة ممثلة للبلدان المستفيدة من الصندوق، كما تستند إلى مقابلات أُجريت مع الأطراف المعنية في منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، وفي البلدان المانحة، وإلى المسوحات العالمية لنقاط الاتصال المعنية بالدستور الغذائي، والأطراف المستفيدة من المشروع. وقد بدأ إجراء الاستعراض في كانون الأول/ ديسمبر 2009 وأُنجز في آذار/ مارس 2010.

تأثير الصندوق

وقعت تغيرات مهمة في عمل هيئة الدستور الغذائي على المستويين القطري والإقليمي. فها هو مضمار السلامة الغذائية والشؤون الصحية يتمتع بالدينامية. كما تتطور المؤسسات الوطنية وتوجد لجان وطنية للدستور الغذائي في معظم البلدان التي تمت زيارتها. وقد وُضعت أُطر السياسات وأصبح لدى معظم البلدان سياسات واضحة للعمل في مجال الدستور الغذائي وللسلامة الغذائية. وفي جميع البلدان التي تمت زيارتها أثناء إجراء الاستعراض، تُستخدم معايير هيئة الدستور الغذائي بشكلها الراهن. أو تم تطويرها أو تكييفها لتصبح معايير وطنية. ثم إن نقاط الاتصال المعنية بالدستور الغذائي يزداد نجمها سطوعاً، وهي تؤدي دوراً مهماً. غير أن هذه التغيرات هي وليدة العديد من العوامل، ليس أقلها أهمية المصالح السياسية والتجارية للبلدان المعنية. ولا يخفى أن المساعدة الأجنبية، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف، تؤدي دوراً صغيراً بالمقارنة إلى الجهود الوطنية. كما أن المشاركة في الاجتماعات كانت تكملة مفيدة لسائر الأنشطة. والصندوق الاستئماني وإن لم يكن هو سبب التغيرات التي لاحظها فريق الاستعراض، إلى أنه قد أسهم في هذه التغيرات على نحو مُجدٍ وجدير بالاهتمام.

التنسيق الإقليمي

يتعلق أحد التغيرات المهمة بمستوى التنسيق الإقليمي. فقد زاد عدد الشبكات في الأقاليم، ويُبذل المزيد من الجهود في مجال الأنشطة التدريبية المشتركة، واتخاذ مواقف مشتركة بشأن المسائل التقنية والسياسية على السواء، وكذلك البحوث المشتركة لاقتراح المعايير. ويبدو أن المشاركة التي مكّن منها الصندوق كانت عاملاً قوياً أسهم في هذه التطورات.

الاستدامة

لقد وُجد أن التغيرات في الإطار المؤسسي المتعلق بالسلامة الغذائية والصحة قابلة للاستدامة. فعلى سبيل المثال، فإن وضع السياسات عملية مستمرة. ولا مدعاة إلى الظن بأن سياسة ما سوف يكون مصيرها الإلغاء، ما لم تعد تفي بالغرض منها. ويمكن الحفاظ على الإطار المؤسسي للجان الدستور الغذائي الوطنية ونقاط الاتصال الوطنية المعنية بالدستور الغذائي، مادامت هنالك إرادة سياسية وإدارية للحفاظ عليها. علماً بأن هذه المؤسسات تُموَّل حتى الآن من الميزانيات الحكومية أو هي تعتمد على أشخاص يقومون بالعمل في إطار وظائف يتقاضون رواتب عنها في أماكن أخرى (في الحكومة، أو في دوائر البحوث، أو في المجال الصناعي). ولم يكن الصندوق الاستئماني جزءاً من عملية وضع هياكل أو عمليات لا يمكن ضمان استدامتها عندما ينتهي المشروع.

بلوغ الأغراض

أمكن للصندوق بلوغ غرضه الأول. فقد قام بتوفير التمويل اللازم لما مقداره 129 1 مشاركاً من 126 بلداً في الفترة ما بين عامي 2004 و2009. وكان إجمالي عدد البلدان المستحقة لدعم الصندوق في الأصل 146 بلداً، ومن ثم فلم يقم 20 بلداً بعد بطلب للتمويل بحلول عام 2009. وقد تم توفير التمويل لما مقداره 246 شخصاً من 80 بلداً في عام 2009. وعليه، فهو يعد إنجازاً مهماً، وإسهاماً واضحاً جداً في الغرض المتمثل في "زيادة المشاركة". وهذا يفسره جزئياً التركيز على هذا الغرض؛ فقد استُخدم 90٪ من الأموال، وما يقارب هذه النسبة من الموارد الإدارية لتحقيق ذلك، فضلاً عن تلبية الكيفية التي رغب معظم المانحين وسائر الأطراف المعنية أن يتم بها إنفاق الأموال. ومن النتائج الواضحة التي ترتبت على ذلك، أن الفئتين الثانية والثالثة من النواتج لم تتحققا، كما أن الأغراض المتعلقة بهما لم يتم بلوغها. فقد أُنفق نحو 10٪ من أموال الصندوق على إنتاج مواد تدريبية، وتنفيذ برامج تدريبية للارتقاء بجودة المشاركة في لجان الدستور الغذائي. وعلى حين أن من الواضح نسبياً ما ينبغي عمله فيما يتعلق بالغرض الثاني، فإن الأنشطة التي يمكن بها تحقيق الفئة الثالثة من النواتج (تعزيز المشاركة التقنية/ العلمية في شؤون الدستور الغذائي) لم تُحدد بعد. وبوجه عام، فإن فعالية البرنامج تتحدد ببلوغه أغراضه. وفي الوقت الحاضر، لا يحقق الصندوق أهدافه، ومن ثم لا يمكن اعتباره فعالاً. فقد بلغ الصندوق واحداً من أغراضه الثلاثة. والمانحون وسائر الأطراف المعنية هم الذين يحق لهم اتخاذ القرار بعدم العمل على تحقيق الغرضين الآخرين.

الكفاءة

اتسمت العمليات بكفاءة مرتفعة. ثم إن النتائج التي تحققت فيما يتعلق ببلوغ الغرض الأول قد تم إنجازها بالقليل جداً من الموارد البشرية. وقد ركن الصندوق إلى نُظم المؤشرات العالمية لاختيار البلدان للنظام وإخراجها منه. وهذه المؤشرات تتسم بالشفافية ويدعمها المانحون بقوة، كما أنها تلقى معارضة وبخاصة من البلدان التي أُخرجت من النظام. فالمؤشرات التي تؤدي إلى تصنيف البلدان ونظام الإخراج من قائمة البلدان المستحقة للدعم لا تراها البلدان التي أُخرجت من نظام مساعدات الصندوق مؤشرات عادلة وصحيحة، غير أنها تلقى دعماً واسعاً من البلدان المانحة ومن البلدان التي لاتزال تستفيد من النظام.

التوصيات

فيما يلي أهم التوصيات:

1- التركيز على الغرضين الثاني والثالث. وإذا أريد بلوغ هذين الغرضين في غضون السنوات الست المتبقية، استلزم الأمر التوسع سريعاً في الأنشطة التي من شأنها تحقيق النواتج والتأثير المنشود. وقد أجريت 189 مقابلة لم يُشر في أي منها إلى عدم ملاءمة الغرضين أو يُقترح خفضهما. ومن ثم يستلزم الأمر العمل سريعاً على التعويض عن الإهمال النسبي لهذين الغرضين خلال السنوات الست المتبقية.

2- التركيز على أشد البلدان احتياجاً، ومتابعة مشاركة البلدان التي أخرجت من نظام الدعم في عام 2010 وعام 2011، والاستعداد للاستجابة لمقتضيات هبوط المشاركة هبوطاً حاداً. علماً بأن التركيز على أشد البلدان احتياجاً يمثل أولوية للمنظمات المانحة.

3- إيجاد طرق لإشراك بلدان أخرى. فالبلدان التي أخرجت من نظام الدعم المباشر للمشاركة في اجتماعات لجان الدستور الغذائي يمكن أن تقوم بأدوار مهمة أخرى في البرنامج، بالإسهام، مثلاً، في تنمية القدرات من خلال أنشطة التنسيق والتوجيه والتوأمة على الصعيد الإقليمي.

4- مواصلة تطبيق ووضع المزيد من الإجراءات الصارمة لطلب المشاركة. فثمة حاجة إلى المزيد من تقييم الاحتياجات القطرية الفعلية، ويتعين أن تقوم عملية الاختيار بتقييم كيفي متزايد الصرامة لطلبات المشاركة. علماً بأن مثل هذه الإجراءات تدفع البلدان المتقدمة بطلبات إلى تنمية قدراتها المؤسسية، وبذلك تصبح العملية غاية في حد ذاتها.

5- مواصلة التركيز على المشاركة في لجان الدستور الغذائي. فثمة احتياجات متعددة ومتنوعة لتنمية القدرات، ولكن المجال الخاص للصندوق الاستئماني ودوره يكمن في المشاركة في لجان الدستور الغذائي. ومن ثم، فأي عمل يُبذل فيما يتعلق بنواتج الفئتين 2 و3، ينبغي أن يتركز على المشاركة؛ أي القدرات على المشاركة الفعالة، ووضع وسائل لدعم المدخلات التقنية والبحثية فيما يتعلق بالمشاركة في لجان الدستور الغذائي.

6- زيادة التعاون مع سائر الأطراف الفاعلة. فإعداد الأنشطة المجملة أعلاه يعني أن هنالك المزيد من بناء القدرات والمزيد من الفرص لتحقيق التفاعل فيما يتعلق بالعمليات، كما أن هنالك المزيد من أخطار ازدواجية الجهود.

7- يمكن تحقيق المزيد من تطوير نُظم الرصد والتقييم. ويتعين على نُظم الرصد والتقييم إدراك الفرص المناسبة، وينبغي لها التخطيط لأنشطة التقييم الخارجية في الوقت المناسب. ويشير استعراض منتصف المدة إلى اتباع نهج عام يُركز على ثلاثة مجالات بالغة الأهمية، هي: الاحتياجات، والمعلومات الكيفية، والاستخدام الانتقائي للمؤشرات.

ويختتم الاستعراض بالمقارنة بين مزايا ومساوئ استمرار المشروع بعد انقضاء مدة الاثنتي عشرة سنة من تشغيله. فالمشروع نشاط محدود المدة ذو أغراض واضحة، وينبغي أن ينتهي. غير أن من المرجح أن تكون هناك حاجة إلى المزيد من المساعدة. وينبغي للتعاون الدولي على تلبية الاحتياجات إلى المساعدة التقنية في مجال السلامة والجودة الغذائية، أن يعتمد على تقييم شامل ومقارن لكل الأنشطة في هذا المجال. ويوصى بتنظيم مثل هذا التقييم في نهاية برنامج الصندوق الاستئماني لتوفير أساس يقوم عليه ما يتخذ من قرارات بشأن الأنشطة التي تقوم بها في المستقبل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية وسائر الأطراف المعنية.

جدول المحتويات

الموجز 2
الفصل الأول: المقدمة 6
معلومات أساسية عامة 6
إنشاء الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي 7
المقصد 7
الأساليب 8
هل يمكن الوثوق بنتائج التقييم؟ 9
دليل القارئ 10
الفصل الثاني: التأثير على الصعيد القطري 11
تأثير أنشطة الصندوق الاستئماني 11
تقييم التأثير 12
أنواع التأثير الرئيسية 12
التعاون الإقليمي 23
الاستدامة 24
الفصل الثالث: تحقيق المشاركة على الصعيد العالمي 25
المشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي 25
استمرارية المشاركة 29
ديناميات اللجان 31
الفصل الرابع: منطق برنامج الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي 35
الأغراض والنتائج 35
مجموعات البلدان، والتمويل المتكافئ، والخروج من نظام الدعم 37
التدريب وسائر أشكال بناء القدرات 40
الفصل الخامس: إدارة الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي 46
قدرة أمانته وكفاءتها 46
اختيار المشاركين، وترتيبات السفر 48
التنسيق مع سائر الأطراف المعنية 51
التمويل وعلاقات المانحين 53
رصد تقارير التغيير والتقييم وغيرها من التقارير 54
الفصل السادس: الاستنتاجات والتوصيات 57
الملاءمة والتوافق الاستراتيجي 57
التقدم والفعالية 57
الكفاءة والفعالية 58
التأثير 58
الاستدامة 59
إدارة المشروع 59
التوصيات 60
المرفق 1: الاختصاصات 67
المرفق 2: قائمة الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات 75
المرفق 3: الوثائق المستخدمة في التقييم 80
المرفق 4: أدوات جمع البيانات 82

قائمة الأطر

الإطار 1: مرمى الصندوق الاستئماني وأغراضه ونواتجه المتوقعة 36

قائمة الرسوم البيانية

الرسم البياني 1: إجمالي عدد المشاركين الممولين من الصندوق الاستئماني في المدة 2004-2009 26
الرسم البياني 2: نصيب إجمالي عدد المشاركين الممولين من الصندوق الاستئماني، بحسب مجموعة البلدان 26
الرسم البياني 3: نصيب إجمالي عدد المشاركين الممولين من الصندوق الاستئماني، بحسب الإقليم 26
الرسم البياني 4: نصيب إجمالي عدد المشاركين الممولين من الصندوق الاستئماني، بحسب الإقليم والسنة 26
الرسم البياني 5: التوازن بين الجنسين في إجمالي عدد المستفيدين من الصندوق الاستئماني، بحسب الإقليم 26
الرسم البياني 6: عدد المشاركين من أقل البلدان نمواً في لجان الدستور الغذائي، بحسب السنة والمصدر المالي، باستثناء اللجان الإقليمية 28
الرسم البياني 7: عدد أقل البلدان نمواً المشاركة في لجان الدستور الغذائي بحسب السنة ومصادر التمويل، باستثناء اللجان الإقليمية 28

قائمة الجداول

الجدول 1: قائمة البلدان التي تمت زيارتها أثناء استعراض منتصف المدة 9
الجدول 2: مؤسسات الدستور الغذائي في البلدان التي تمت زيارتها أثناء التقييم 14
الجدول 3: لجان القمة العشر للمستفيدين من الصندوق الاستئماني 27
الجدول 4: البلدان التي خرجت من الصندوق بحلول عام 2009 29
الجدول 5: عدد المشاركين الممولين من مصادر غير الصندوق الاستئماني من البلدان التي خرجت من الصندوق 30
الجدول 6: عدد المشاركين الممولين من مصادر غير الصندوق الاستئماني من البلدان التي كان عام 2009 هو السنة الأولى للتمويل المتكافئ، بحسب المجموعة الأولية 31
الجدول 7: مجموعات بلدان الصندوق الاستئماني والخروج منه 37
الجدول 8: جدول الخروج من الصندوق الاستئماني، والنسبة المئوية الممولة من الصندوق 38
الجدول 9: عدد المشاركين المدعومين لكل بلد بحسب مجموعة البلدان والسنة 38
الجدول 10: هل تعتقد نقاط الاتصال المعنية بالدستور الغذائي أن قواعد الصندوق الاستئماني بشأن مجموعات البلدان، ومعايير الاختيار، وترتيبات التمويل المتكافئ، وخروج البلدان من الصندوق، هي قواعد شفافة وعادلة؟ 39
الجدول 11: إجابات مختارة عن السؤال: "ما هو الدور الذي ترى أن يقوم به الصندوق الاستئماني في التدريب في مجال الدستور الغذائي و/ أو بناء القدرات؟" 43
الجدول 12: نفقات الصندوق الاستئماني الفعلية في الفترة 2006-2008 47
الجدول 13: الدورة الإدارية للصندوق الاستئماني 50
الجدول 14: مساهمات المانحين في الصندوق الاستئماني في الفترة 2003-2010 54

الفصل الأول: المقدمة

معلومات أساسية عامة

الدستور الغذائي هو نقطة مرجعية عالمية للمستهلكين، ومنتجي الأغذية، والوكالات الوطنية لمراقبة الأغذية، والتجارة الدولية للأغذية. ويتيح نظام الدستور الغذائي الفرصة لجميع البلدان للانضمام إلى المجتمع الدولي في صياغة المعايير الغذائية وتنسيقها، وضمان تطبيقها على الصعيد العالمي. وببساطة، يعتبر الدستور الغذائي مجموعة من المعايير، ومدونات قواعد الممارسات، والمبادئ التوجيهية، وغير ذلك من التوصيات. ويتسم بعض هذه النصوص بكونه عاماً جداً، على حين يتسم بعضها الآخر بكونه محدداً جداً. ويتناول بعضها متطلبات تفصيلية بشأن الغذاء، على حين يعالج بعضها الآخر تشغيل نُظم الإنتاج وإدارتها، أو الأساليب التنظيمية الحكومية للسلامة الغذائية وحماية المستهلك.

وهذه المعايير وما إليها قد وضعت من خلال عمل هيئة الدستور الغذائي، التي أنشئت من خلال ما اتخذته منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية من قرارات في عقد الستينات من القرن الماضي. ويحدد النظام الأساسي والنظام الداخلي إجراءات عمل [1] هيئة الدستور الغذائي. وكما جاء في المادة 1 من النظام الأساسي للهيئة، فإن أحد المقاصد الرئيسية للهيئة هو إعداد المعايير الغذائية ونشرها في الدستور الغذائي. ويرد في الدليل الإجرائي لهيئة الدستور الغذائي القاعدة القانونية لعمليات الهيئة والإجراءات التي يتعين عليها اتباعها. ويشمل ذلك ما يلي:

- تقديم اقتراح لمعيار من المقرر أن تضعه إحدى الحكومات أو لجنة فرعية تابعة للهيئة.
- قرار للهيئة يوضع معيار حسب ما هو مقترح.
- قيام أمانة الهيئة بتنظيم إعداد مشروع معيار مقترح، وتوزيعه على الحكومات الأعضاء للتعليق عليه.
- قيام اللجنة الفرعية بالنظر في التعليقات، وعرض مشروع معيار على الهيئة.
- متى اعتمدت الهيئة معياراً دستورياً أضيف إلى الدستور الغذائي.

وتحرص الهيئة ولجانها الفرعية على بقاء معايير الدستور الغذائي وما يتصل بها من نصوص مواكبة للتطورات ضماناً لأن تكون متسقة مع المعارف العلمية الراهنة واحتياجات البلدان الأعضاء. علماً بأن الإجراء الذي يُتخذ لتنقيح معيار ما أو توحيده يتّبع العملية التي يؤخذ بها في الإعداد المبدئي للمعايير. ويعترف بمعايير الدستور الغذائي اتفاق منظمة التجارة العالمية المعني بتطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية باعتبارها مقياساً مرجعياً دولياً للسلامة الغذائية.

وعلى الرغم من أن البلدان النامية تشكل أغلبية في هيئة الدستور الغذائي، فقد كانت مشاركتها تعتبر منخفضة في الهيئة ولجانها المختلفة، ومن ثم فقد كان تأثيرها في وضع المعايير لا يكاد يذكر. وقد تأكد ذلك، عندما أُجري تقييم للدستور الغذائي ككل في أوائل هذا العقد، وقيل إن إحدى النقائص الرئيسية هي غياب العديد من البلدان النامية عن موائد المفاوضات. ولا يخفى أن خبراء الأغذية يمثلون مصدراً مهماً من مصادر الدخل للعديد من هذه البلدان، ومن ثم هنالك حاجة إلى تطبيق المعايير من أجل الوصول إلى أسواق الصادرات. كما أن من المسائل المهمة جودة الأغذية والسلامة الغذائية للواردات وللأغذية المنتجة محلياً، وثمة حاجة ملحة إلى وضع معايير وتطبيقها.

إنشاء الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي

شُرع في عام 2003 في المشروع والصندوق المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتعزيز المشاركة في هيئة الدستور الغذائي (المشار إليه باعتباره الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي)، وبدأ

1 يرد عرض عام لها في منشورة منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة "فهم الدستور الغذائي" المتاحة في الموقع www.codexalimentarius.net على الإنترنت.

تشغيله في عام 2004 لدعم توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية، ولاسيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في وضع معايير عالمية للسلامة والجودة الغذائية في هذين المجالين. ويتمثل المرمى الطويل الأمد للصندوق، على نحو ما جاء في وثيقة المشروع، في: المضيّ في تحسين الصحة العمومية والسلامة الغذائية على الصعيد العالمي بالعمل على تقديم غذاء آمن وأغذى، والإسهام في تقليص الأمراض المنقولة بالغذاء. أما مقصد الصندوق، فيتمثل في: معاونة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تعزيز مستوى مشاركتها بفعالية في قيام هيئة الدستور الغذائي بوضع معايير عالمية للسلامة والجودة الغذائية. [2] وإضافة إلى هذا المرمى، ذُكر أن زيادة المشاركة في أنشطة هيئة الدستور الغذائي ينبغي أن تساعد على تعزيز فرص التجارة الدولية في الأغذية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وكان يتوقع أن تكون النواتج العاجلة للصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي، ما يلي:

1- توسيع نطاق المشاركة في الهيئة. وكان المتوقع أن يزيد عدد البلدان التي توفد عادةً وفوداً إلى دورات الهيئة ولجانها/ أفرقة عملها التي تعالج القضايا المعنية في المقام الأول بالشؤون الصحية والاقتصادية لبلدانها على الأخص.

2- تقوية المشاركة عموماً في هيئة الدستور الغذائي. وكان يتوقع أن يزيد عدد البلدان التي تقوم عادة بوضع وطرح اعتبارات وطنية في عملية وضع معايير هيئة الدستور الغذائي، وأن تتعزز مشاركتها في لجان/ أفرقة عمل الهيئة.

3- تعزيز المشاركة العلمية/ التقنية في الهيئة. وكان يتوقع أن يزيد عدد البلدان الناشطة في تقديم المشورة العلمية/ التقنية لدعم عملية وضع معايير الهيئة.

وعندما تم تدشين الصندوق الاستئماني، سعى الصندوق إلى الحصول على أموال قيمتها 40 مليون دولار أمريكي على مدى 12 سنة. ويقوم بتوجيه عمليات الصندوق فريق استشاري مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. ويقوم بالإدارة اليومية للصندوق أمانته التي تتألف من إداري يعمل بمقتضى عقد قصير الأمد ومتفرغ بنسبة 50٪، ومن وظيفة سكرتارية محددة المدة مع التفرغ بنسبة 80٪ (وقد زادت النسبة المئوية لكلا الوظيفتين إلى 100٪ بنهاية عام 2009). وتوجد أمانة الصندوق في إدارة السلامة الغذائية والأمراض الحيوانية المصدر لدى منظمة الصحة العالمية، وهي تعمل بتنسيق وثيق مع منظمة الأغذية والزراعة.

المقصد

الآن، وقد انقضى نصف السنوات الاثنتي عشرة المتوقعة للمشروع، فقد شُرع في استعراض منتصف المدة هذا من أجل تقييم ما أحرزه الصندوق الاستئماني من تقدم حتى الآن، وتقديم توصيات عملية يمكن تطبيقها مع التطلع إلى النصف الثاني من عمر المشروع وما بعده. وتتلخص الأغراض المحددة للاستعراض فيما يلي:

- تحديد نجاحات الصندوق الاستئماني ونقاط الضعف في سنوات تشغيله الست الأولى والتعلّم من دروسها فيما يتعلق بالتقدم نحو نتائجه المتوقعة الرئيسية، مع إيلاء اهتمام خاص لتأثيره على الصعيدين الوطني والإقليمي.

- تقديم توصيات بشأن تحسين أو تعديل مناط تركيز أنشطة الصندوق الاستئماني خلال المدة المتبقية للمشروع لتمكين المشروع من تحقيق تأثير دائم.

- تقديم توصيات بشأن مواصلة المشروع أو وقفه بعد انقضاء مدة الاثني عشر عاماً المقدرة له، مع بيان فوائد ومخاطر كل من هذين الإجرائين.

---

2 وثيقة المشروع "المشروع والصندوق المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة لتعزيز المشاركة في هيئة الدستور الغذائي"، 17 حزيران/ يونيو 2003.

وترد في المرفق 1 الاختصاصات المتعلقة بالتقييم.

الأساليب

قام بالتقييم فريق من ثلاثة أشخاص وهم: ينس أندرسون الذي لديه خبرة في مجال سياسة التنمية والتجارة، وعمل على نطاق واسع كاستشاري للوكالة السويدية للتعاون الدولي في ميدان التنمية ووزارة الشؤون الخارجية السويدية؛ وإيف كاسيري- أليمو التي كانت المديرة التنفيذية لمكتب المعايير الوطني الأوغندي، ولديها خبرة طويلة بإدارة برامج السلامة الغذائية؛ وكيم فورس الذي رأس الفريق والذي يدير شركة متخصصة في بحوث التقييم. وقد بدأ فريق التقييم عمله في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، وقدم مشروع تقرير التقييم في آذار/ مارس 2010. ويعتمد التقييم على ثلاثة مصادر للبيّنات هي:

- الدراسات القطرية فيما مجموعه 12 بلداً، اختيرت لتمثيل أقاليم مختلفة، وفئات البلدان، ومستويات المشاركة في عمل هيئة الدستور الغذائي. وقد جمّعت دراسات الحالات القطرية معلومات من قواعد بيانات عن المشاركة في اجتماعات الهيئة، وتحليل الوثائق (مثل الطلبات والتقارير المقدمة من المستفيدين) ومقابلات. وقد استمرت الزيارة لكل بلد 2-3 أيام. وقد قمنا أثناء الزيارات إلى البلدان بمقابلة ضابط الاتصال المعني بالدستور الغذائي، والأشخاص الذين استفادوا من الصندوق الذين شاركوا في التدريب و/ أو الاجتماعات ("المستفيدون")، ورئيس لجنة الدستور الغذائي الوطنية، وربما أعضائها، وممثلي منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وسائر الأطراف المعنية بقضايا السلامة الغذائية، ووضع المعايير، والبحوث. ويبيّن الجدول 1 البلدان التي تمت زيارتها أثناء التقييم.

- مقابلات مع عدد من سائر الأطراف المعنية، مثل: موظفي أمانة الصندوق وجهازه الإداري، وموظفي ومديري أمانة هيئة الدستور الغذائي بمنظمة الأغذية والزراعة، وشعبة التغذية وحماية المستهلك بمنظمة الأغذية والزراعة، ورؤساء نخبة من لجان الدستور الغذائي، وممثلي الجهات المانحة للصندوق (فضلاً عن بعض المانحين "المحتملين" الذين لم يتعهدوا بعد بتقديم أي أموال للصندوق). ويعرض المرفق 2 قائمة الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أثناء التقييم، بما في ذلك أثناء الزيارات إلى البلدان. وقد قمنا على الجملة بمقابلة 189 شخصاً. وقد استعين في التقييم بنموذج مفتوح ولكنه منسَّق لإجراء المقابلات، وترد المبادئ التوجيهية للمقابلات في المرفق 4.

- مسوحات أرسلت إلى نقاط الاتصال المعنية بالدستور الغذائي وإلى عدد من المستفيدين اختيروا عشوائياً. وحيث إننا لم نزر أكثر من 12 بلداً، فقد احتجنا إلى أداة لتجميع آراء أوسع انتشاراً عن عمليات الصندوق، وعن التجارب المتعلقة بالنتائج (أو نقص النتائج) في سائر البلدان. وكان معدل الاستجابة لمسح نقاط الاتصال المعنية بالدستور الغذائي يزيد قليلاً على 50٪، وكان معدل الاستجابة من قِبَل المستفيدين أقل من ذلك بقليل. وتُعرض نتائج المسح في التحليل الوارد أدناه، حيث تلقي الضوء على مختلف المسائل. ويتضمن المرفق 4 استبيانات المسح.

كما استعين في التقييم بعدد من الوثائق التي ساعدت في فهم الصندوق، مثل الطلبات والتقارير المقدمة من المستفيدين، والمقترحات البرنامجية، وعمليات التخطيط الاستراتيجي، وتقارير الصندوق إلى المانحين. والدراسات/ التقييمات التي طُلبت في الماضي.

الجدول 1: قائمة البلدان التي تمت زيارتها أثناء استعراض منتصف المدة

الإقليم	البلدان المستفيدة حالياً من الصندوق	البلدان التي خرجت من الصندوق
أفريقيا	غانا، ملاوي، مالي، تنزانيا	
آسيا	لاوس، إندونيسيا	

أوروبا	أرمينيا، صربيا	
أمريكا اللاتينية		الأرجنتين، بوليفيا
الشرق الأدنى	الأردن	تونس

هل يمكن الوثوق بنتائج التقييم؟

توجد مشكلات مختلفة فيما يتعلق بالمصدوقية والموثوقية [3] في مختلف أجزاء التقييم. ونحن عندما نناقش تأثير المشاركة في الصندوق، يتعين على القارئ أن يأخذ في اعتباره أننا لم نزر سوى 12 بلداً، أي أقل من 10٪ من البلدان التي استفادت من الدعم المقدم إليها عن طريق الصندوق. وبعد أن أنجزنا الدراسات القطرية كان من بواعث دهشتنا أن نجد مستوى من التنمية المؤسسية فيما يتعلق بعمل هيئة الدستور الغذائي أعلى بكثير مما توقعنا. وسوف نتناول تأثير ذلك في الفصل التالي، ولكي يمكننا بالفعل أن نقول إننا وجدنا أشياء كثيرة تحدث فيما يتعلق بعمل هيئة الدستور الغذائي في كل البلدان الاثني عشر، ولكن كيف الحال في سائر البلدان؟ من المؤكد أن معدل التقدم لا يمكن أن يكون مرتفعاً في أماكن أخرى بنفس القدر الذي في هذه البلدان. ومن المحتمل أن يكون الأمر قد انتهى بنا إلى الانحياز الإيجابي لنخبتنا من البلدان؟ ومن الحكمة أن نضع ذلك في الاعتبار لدى النظر في النتائج.

والمشكلة الرئيسية التي واجهتنا لدى تحليل النتائج وتأثيرها على الصعيدين القطري والإقليمي كانت تقييم مساهمة الصندوق. وفي كثير من الحالات، تحقق الكثير من التقدم في عمل هيئة الدستور الغذائي، فقد أنشئت لجان وطنية، وصيغت سياسات، وقُدمت مساهمات إلى لجان الهيئة، وقُدمت تعليقات على مشاريع المعايير، وتم وضع معايير لهيئة الدستور الغذائي وتكييف المعايير الوطنية في ضوئها، وما إلى ذلك. وقد تحققت تنمية للقدرات ملحوظة وموثقة جيداً. والمشكلة أن أطرافاً فاعلة عديدة أسهمت في ذلك. وقد قامت وكالات متخصصة أخرى، ناهيك عن منظمة الأغذية والزراعة، بتقديم مساعدات تقنية. ويقوم العديد من البرامج الثنائية بدعم تنمية القدرات، وكانت هناك في بعض الحالات برامج استثمارية ضخمة ممولة عن طريق قروض من البنك الدولي، وفرت التمويل للبنية الأساسية المادية (مرافق البحوث) وتنمية الموارد البشرية. وقد قام الصندوق بدور، ولكن هل كان هذا الدور محفزاً لأنشطة أخرى، أو هل أدى إلى أحداث، وكم كانت أهميته في سلسلة الأسباب؟ ويعالج الفصل التالي مسألة الإسناد و/ أو الإسهام، غير أننا نشير إليه هنا باعتباره مسألة منهجية مهمة.

ويدور محور مناقشتنا للنتائج والتأثير حول الأحداث على الصعيدين القطري والإقليمي. وعلى حين أننا حاولنا فهم عمل مختلف اللجان، فإننا لم نتمكن في الواقع عن تحليل كل التغيرات التي قد تكون حدثت نتيجة لزيادة المشاركة. ويعني ذلك أن المدخلات المتراكمة في عملية التفاوض من حيث البيّنات العلمية فضلاً عن المصالح السياسية والتجارية لاتزال تُعتبر صندوقاً أسود. كما أننا لم نقم بعد بتقييم عملية التفاوض، وإقامة تحالف، وأنماط التصويت، ومن ثم فليس لدينا بيانات عن تغيرات فعلية في معايير هيئة الدستور الغذائي، ولا عمن تفيدهم هذه التغيرات.

وهنالك صعوبة أخرى صودفت في التقييم فيما يتعلق بكفاءة الصندوق الاستئماني، ففي معظم الظروف يجري تقييم الكفاءة بتحديد النسبة بين النواتج والتكاليف. والمعيار الأول هو أن هذه النسبة ينبغي أن تبدو معقولة وإيجابية، وهذا ما يتحقق عادة من خلال وضع معايير مرجعية. غير أنه لا توجد عملية مماثلة في أي مكان، ومن ثم فلا توجد معايير واضحة. ويعتمد تحليلنا للكفاءة على مقارنات مبدئية، ولكنه ضعيف ويتعين تفسيره بكثير من العناية.

ومع وضع هذه النقائص في الاعتبار، فلايزال هناك الكثير الذي يمكن أن يقال عن الصندوق. فهناك درجة مدهشة من التوافق بين مختلف ما لدينا من مصادر البيانات. وتؤكد المسوحات الاستنتاجات المستقاة من الدراسات القطرية والمقابلات الشخصية (وإن كانت في بعض الأحيان بشأن مواضيع أخرى) والتي تنحو إلى الإشارة إلى نفس الاتجاه.

3 المصدوقية - أي ما إذا كانت بياناتنا تسمح لنا حقاً بأن نحكم على الأسئلة التي نجيب عنها؛ والموثوقية - أي ما إذا كانت البيانات التي جمعناها جديرة بالثقة، أي أنه يُنتظر، مثلاً، أن يتلقى سائل آخر نفس الإجابة.

وعليه، فإن موثوقية التقييم عالية جداً، ولكن بناءً على الأسباب السالف ذكرها، فإن المصدوقية تتسم بمزيد من الإشكالية، ومن ثم يتعين تفسيرها بحرص.

دليل القارئ

يتّبع هذا التقرير منطقاً بسيطاً. فنحن نبدأ بالتأثير العام على الصعيد القطري، إذ إن هذا هو أهم موضوع، والموضوع الذي لا يتوافر عنه إلا أقل المعارف المسبقة. كما أن تحليل التأثير يشير إلى ما ينبغي التركيز عليه لدى معالجة المواضيع المتعلقة بكيفية إنشاء الصندوق، وبماهية المرامي والأغراض والبرنامج المنطقي الذي ينبغي اتباعه، ونقاط القوة ومواطن الضعف في العملية. وعلى ذلك، هنالك منطق يقول "إذا لم ينكسر فلا تصلحه"، وهو ما يعني أن من الضروري البدء بالنظر في التأثير قبل تحليل ما يمكن "إصلاحه". علماً بأن التوصيات لا تعتمد على البيّنات الدالة على التأثير فحسب، بل إنها تعتمد أيضاً على إمكانية التعاون مع وكالات أخرى، وتوقعات الشركاء، وما إلى ذلك. ومن ثم، فإن الفصول الأخيرة تقدم البيانات المجمعة من المقابلات. ويحكم الفصل الأخير على البيّنات المتعلقة بالنتائج والتأثير ويقدم توصيات بشأن: (1) تحسين وتعديل عمليات الصندوق في السنوات الست المتبقية؛ (2) وما إذا كانت هناك حاجة إلى مواصلة الأنشطة بعد هذه المدة.

الفصل الثاني: التأثير على الصعيد القطري

تأثير أنشطة الصندوق الاستئماني

إن مسألة التأثير [4] مسألة معقدة، ولكن معرفة التأثير هي بُعد رئيسي لأي تقييم لأي برنامج. وخلال الزيارات إلى البلدان، ولاسيما في الاجتماعات التي عُقدت مع الأطراف المعنية في الحكومات والقطاعات الصناعية، تحصَّل التقييم على كثير من البيّنات الدالة على طبيعة التأثير، والصعوبات التي تكتنف إحداث تأثير، وتنّوع التأثيرات.

وتطرح الاختصاصات المتعلقة بهذا التقييم ثلاثة أسئلة بشأن التأثير، وهي: ماذا حدث نتيجة للمشروع؟ وما هو تأثيره على الصعيدين القطري والإقليمي؟ وهل يمكن ملاحظة حدوث تغيرات، في البلدان المستفيدة؟ وهناك سؤال ثار أثناء التقييم غالباً ما تسأله الناس، وهو ما إذا كان من الممكن قياس التأثير. والجواب عن هذا السؤال هو "نعم بطبيعة الحال". ولكن هذا لا يعني أن هذه عملية مفيدة. فالتأثير يمكن قياسه، ولكن يتعين أن نذكر أن القياس يفترض سلفاً وجود مقياس. والأجدر أن نسأل ما هو نوع المقياس، وما المقصود بتعيين قِيَم على مقياس. وتُستخدم في البحوث مقاييس عديدة بدءاً بالمقاييس الترتيبية البسيطة وانتهاءً بمقاييس النسب. علماً بأن مقياس النسب يتطلب بيانات دقيقة جداً. أما المقياس الترتيبي فهو مقياس أبسط، ويمكنه استخدام البيانات الكيفية، ويتألف من فئات يجري في ضوئها تصنيف الأنشطة، على النحو التالي:

- مرضية جداً
- مرضية
- غير مرضية
- غير مرضية جداً

والعديد من الوكالات العاملة في مجال التعاون الإنمائي تستخدم أمثال هذه المقاييس التصنيفية لدى قيامها بتقييم التأثير (وأحد هذه الوكالات هو البنك الدولي). وقد لاحظنا أثناء هذا التقييم عدة أنشطة قامت بها اللجان الوطنية للدستور الغذائي وغيرها من المنظمات. ومن المؤكد أنه كان بإمكاننا تصنيف ملاحظاتنا وفق ذلك المقياس. والسؤال هو ما إذا كانت تلك المعلومات كبيرة الأهمية وملائمة؟

والحكم القيمي الذي تقوم عليه هذه القياسات هو حكم غير موضوعي إذ تتمثل المشكلة فيمن يؤخذ بحكمه في القياس، وفي نوع البيانات التجريبية التي تدعم القياس. وهناك أنواع مختلفة من التأثير، مع تنوع النتائج المحتملة، ومن الصعب القول، مثلاً، بأن تقديم برنامج تدريبي لمدة يوم واحد بشأن الدستور الغذائي ولجانه يؤدي إلى تفعيل المشاركة، أو بأن التفاعل في برنامج من برامج التوأمة يفضي إلى نفس النتائج. ولا توجد طريقة موضوعية للحكم على شيء بأنه أفضل من شيء آخر، ولا اعتبارهما متساويين في الجودة، وهو ما قد يفضي إليه مقياس كذلك الذي أوضحناه آنفاً.

ومن أجل قياس التأثير يلزم أيضاً دراسة عموم السكان. ويستلزم ذلك التطبيق التقليدي لمبدأ السببية، أي معرفة ما إذا كان المشروع ضرورياً وكافياً بما يسمح بملاحظة التأثير. ولم يحدث أثناء قيامنا بهذا التقييم أن صادفنا أي روابط سببية. وغالباً ما كان على الصندوق الاستئماني القيام بدور، ولكنه لم يكن سوى عامل واحد ضمن عوامل أخرى مؤثرة. وعلى ذلك ينبغي التخلي عن فكرة قياس التأثير. ويمكن قياس التأثير، ولكنه ليس ملائماً ولا مهماً. ومن شأنه أن يكون عملية مكلفة وغير مجدية، لا ينتج عنها سوى القليل من المعلومات ذات القيمة. والأفضل استخدام الموارد في تقييم التأثير.

---

4 التعريف العام للتأثير في مجال التعاون في ميدان التنمية هو "الآثار الإيجابية والسلبية والأولية والثانوية الطويلة الأمد الناتجة عن تدبير إنمائي، بطريق مباشر أو غير مباشر، مقصود أو غير مقصود" (مولند وشيل 2004: 102). ونحن نستخدم كلمة "التأثير" بنفس المعني، وما نقصده هنا هو عدم تعريف الكلمة وإنما معرفة وشرح ما تعنيه في الواقع العملي.

تقييم التأثير

بدلاً من قياس التأثير، يمكننا وصف التأثير وبناءً على هذا الوصف يمكننا تقييمه، والتوصل إلى استنتاج بشأن قيمته واستحقاقه. [5] علماً بأن الشكل الفعال لاحتواء المعلومات والمعارف وبثها هو الشكل السردي. ومن الممكن بتقديم أمثلة ملموسة ومدروسة دراسة نقدية للكيفية التي تؤثر بها أنشطة المشروع في عمل هيئة الدستور الغذائي، مناقشة ما إذا كان التأثير قوياً أم لا، وإذا ما كان قد تحقق لقاء تكلفة معقولة، وما هي العقبات التي صودفت، والكيفية التي يمكن بها الحفاظ على التأثير أو تعزيزه. إن هذه المناقشة أهم بكثير من عرض قياسات على مقياس.

ولنعط مثالاً على كيفية تقييم التأثير. فقد شارك شخص من بوليفيا مرتين في لجنة الدستور الغذائي المعنية بالألبان ومنتجات الألبان (2005 و2008). وقبل الاجتماع الأول، اتُخذ موقف وطني من القضايا المقرر مناقشتها. وفي الفترة ما بين المشاركة الأولى والثانية، تراسلت بوليفيا مع اللجنة وأحالت موقف بوليفيا من المقترحات المقرر مناقشتها في الاجتماعات. وبعد المشاركة في عام 2008، رأست اللجنة الفرعية للجنة الدستور الغذائي الوطنية البوليفية أعمال تحليل المعايير المقدمة من هيئة الدستور الغذائي، وتابعت البحوث ووضعت معايير متكيفة مع المعايير البوليفية الوطنية. وقد اعتمدت خمسة من أمثال هذه المعايير في عام 2008 و2009.

وكما يوضح هذا المثال، فإن التأثير يلاحظ بوصفه حالة يمكن أن تكون كاشفة ومفيدة. فالتأثير يوصف وكأنه قصة قصيرة. ولا ينبغي استنكار اتخاذه شكل الحكايات السردية، فهذا الشكل هو منطلق المعرفة، ودراسات الحالة يمكن ملاحظتها وقصّها بمنهجية وموضوعية، وبدقة علمية. فدائماً ما تكون الحكايات وسيلة تتسم بالفعالية والكفاءة للتواصل، ويمكن لأمثال هذه الحالات أن تكون وسائل لنقل المعلومات عن كيفية إحداث التأثير وكيفية دعمه.

وأصعب سؤال تتعين الإجابة عنه هو ما إذا كان ينبغي عزو وضع المعايير البوليفية إلى الصندوق الاستئماني. وإجابتنا عن هذا السؤال هي "بالقطع لا!". فأولاً، إذا نظرنا إلى إجمالي الجهد المبذول لوضع هذه المعايير الخمسة، اتضح لنا جيداً أن معظم العمل تم في البيئة البوليفية، في لجان الدستور الغذائي الوطنية، وفي معاهد البحث، وفي وزارتي الصحة والزراعة، وهكذا دواليك. ولا تزيد مساهمة الصندوق في المشاركة في اجتماعي هيئة الدستور الغذائي على 20 000 دولار أمريكي. وتقدر المدخلات البوليفية الوطنية بأكثر من ذلك بكثير. غير أنه يبدو أن المشاركة قد عززت العمل في بوليفيا، وحفزت الموظفين، وأعطت مدخلات ملموسة للعمل. وبدون تلك المدخلات ربما كان يمكن وضع المعايير على أي حال، غير أن الأرجح أن وضعها كان سيتم في وقت لاحق، وربما ليس بنفس الاتساع، وهذا ما قاله مختلف الخبراء في بوليفيا عند مناقشة الوضع المعاكس. لقد أسهم الصندوق في وضع المعايير المتعلقة بمنتجات الألبان في بوليفيا، ولكن التغيير في المعايير وما تلاه من تغيرات، على سبيل المثال، في معدل انتشار بدائل لبن الأم، ولا يمكن أن تعزى محتوياتها إلى مشاركة الصندوق. ويكمن الاختلاف هنا في الكلمتين العزو والإسهام، وعلى حين أن الكلمة الأولى تنطوي على آلية سببية تقليدية، فإن الكلمة الثانية تنطوي على سببيات متعددة. وفيما يلي نتناول الإسهام.

أنواع التأثير الرئيسية

قبل أن نمضي في تحليل التأثير، لابد أن نفض مغاليق المفهوم. إن كلمة التأثير ذات بساطة خادعة، غير أنها طائفة مختلفة واسعة من الحقائق التجريبية. وحتى يتسنى لنا تحليل ومناقشة التأثير، وجدنا أن من الضروري تنظيم المناقشة وفقاً لفئات مختلفة. ويمكن تناول مسألة التأثير بالنظر إلى وثيقة مشروع الصندوق. فالنواتج المقدمة لا توفر الكثير من الإرشادات، ولكن المرامي العامة والمقصد يمثلان نقطة انطلاق. فهما يشرحان معنى ما يحدث نتيجة للمشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي، وهذا بطبيعة الحال هو المعني بالتأثير. فوثيقة المشروع تنص على "أن المرمى الطويل الأمد هو: *المضي في تحسين الصحة العمومية والأمن الغذائي على الصعيد العالمي بتعزيز توفير أغذية آمن وأغذى، والإسهام في تقليص الأمراض المنقولة بالغذاء. ومقصده هو: معاونة البلدان النامية والبلدان التي تمر*

5 يُعرّف التقييم عموماً بكونه "تحقيقاً منهجياً في قيمة شيء ما واستحقاقه" (اللجنة المشتركة المعنية بالمعايير، 1994).

اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تعزيز مستوى مشاركتها بفعالية في قيام هيئة الدستور الغذائي بوضع المعايير العالمية للسلامة والجودة الغذائية".

ولو أمكننا أن نجد أنه قد حدث تحسّن في الصحة العمومية والأمن الغذائي، وأن الغذاء قد أصبح آمن وأغذى، وأن الأمراض المنقولة بالغذاء قد تقلصت، ولو أمكن ربط ذلك ربطاً مقنعاً بوضع المعايير والمشاركة في هيئة الدستور الغذائي، فسوف يكون ذلك حجة قوية على حدوث تأثير. وعلى حين أن ذلك قد يحدث على المدى الطويل، فمن المؤكد أن هذه عملية تنموية يستغرق إنجازها ما يزيد على 5 أو 6 سنوات، علماً بأننا لم نتمكن من توثيق أي تحسّن فعلي في الصحة العمومية ولا في الأمن الغذائي يمكن ربطه بالمشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي (ولكن المثال البوليفي المذكور آنفاً يشير إلى رابطة محتملة). ولقد شاهدنا أمثلة على وضع ومواءمة المعايير فيما يتعلق بالمشاركة في اجتماعات الهيئة، وهذا يمثل رابطة بالغة الأهمية على الطريق المؤدي إلى تحسين الأمن الغذائي.

ومن الأجدى النظر إلى مقصد الصندوق. فالتأثير المترتب على زيادة وتعزيز المشاركة (نواتج المشروع) قد يكون بسبب مشاركة البلدان مشاركة أكثر فعالية في قيام هيئة الدستور الغذائي بوضع معايير السلامة والجودة الغذائية العالمية. ومن شأن مثل هذه المشاركة الفعالة أن تكون مرتبطة بعدد من العمليات والقضايا البنوية؛ ومن الأمثلة على ذلك، تقديم مقترحات إلى لجان الدستور الغذائي، وتعليقات على المقترحات، والاستعانة بالمعايير العالمية في وضع المعايير الوطنية، وبناء هياكل تنظيمية تجري من خلالها هذه الأنشطة، ووضع سياسات وطنية لتوجيه هذه العمليات. وعلى ذلك، فسوف نبدأ فيما يلي بتحليل تطوّر المؤسسات في البلدان التي تمت زيارتها في أثناء التقييم.[6]

الإطار المتغيّر لأنشطة لجان الدستور الغذائي الوطنية

أول سؤال يطرح نفسه هو: ما هي الهياكل التي أُرسيت من أجل وضع المعايير الغذائية؟ ويوجز الجدول 2 الخبرة المكتسبة في البلدان الاثني عشر التي تمت زيارتها. ويلخص الجدول بعض البيانات الأساسية؛ وسنة الانضمام إلى هيئة الدستور الغذائي، وإنشاء إطار مؤسسي، وصلة مع الوزارات. وبمزيد من التفصيل، يمكننا الإشارة إلى مثال غانا الذي يهم لما لغانا من تاريخ طويل من المشاركة المتنوعة في الهيئة على مدى السنين. فقد كانت غانا هي أول بلد أفريقي يستضيف لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أفريقيا في أكرا عام 1975، بعد الاجتماع الأول للجنة، الذي عُقد في روما عام 1973. وقد تباطأت مشاركة غانا وتضاءلت فيما بعد مشاركتها في أنشطة هيئة الدستور الغذائي. وبعد فترة توُّقف امتدت حوالى 15 عاماً، شهد عام 1996 بذل جهود لتنشيط نقطة الاتصال المعنية بهيئة الدستور الغذائي. واستعادت غانا اهتمامها بالدستور الغذائي، ولديها الآن لجنة وطنية للدستور الغذائي (أعيد افتتاحها في عام 2003)، تضم 22 عضواً. وهناك إضافة إلى لجنة الدستور الغذائي الوطنية، لجان فرعية موازية تعنى بالعمل المتعلق بمعايير الدستور الغذائي، بما في ذلك الإعداد لاجتماعات هيئة الدستور الغذائي فضلاً عن اتخاذ مشروع موقف وطني. وقد أنشئت مكتبة لوثائق ومواد هيئة الدستور الغذائي. ولدى غانا خطة استراتيجية للدستور الغذائي، وحساب مصرفي مفتوح عامل مخصص للأعمال المتعلقة بالدستور الغذائي. ويقوم بتمويل الخطة الاستراتيجية خمس وزارات تنفيذية، يُنتظر أن تقدم تبرعات متساوية للحساب المصرفي، غير أن بعض الوزارات غير ممتثلة في الوقت الراهن. وقد استخدم هذا الحساب في تمويل تكاليف سفر بعض المندوبين إلى اجتماعات هيئة الدستور الغذائي أو تمويل مشاريع. ومن منظور أطول، فإن الأعوام الخمسة عشر الماضية قد شهدت تنمية قوية للمؤسسات في ميدان الأمن الغذائي والصحة، بما في ذلك الشبكات المؤسسية. وللمشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي مع التمويل من الصندوق الاستئماني دور مهم، إذ إن التعرض للمخاطر على الصعيد الدولي يقدم حوافز قوية ومدخلات فكرية للعمل الذي يجري القيام به في غانا.

---

6 استُمدت فئات التأثير هذه من البيانات التجريبية التي تم تحصيلها من خلال الزيارات إلى البلدان. ولم يحدد فريق التقييم سلفاً فئات التأثير هذه، ولم يحصل عليها من خطط المشروع. فهل التقطنا جميع فئات التأثير هذه؟ إن الإطار النظري لفئات التأثير هو من وضعنا. وهو يقوم على النتائج التي تم التوصل إليها من واقع التجربة، كما تدعمه مصنفات بشأن التنمية المؤسسية. فهل يمكن تحديد فئات أخرى؟ نعم، فمن الناحية النظرية كان يمكن لزيارة أخرى إلى بلد ما أن تكشف عن شكل ما من التأثير لم يُشاهد في البلدان التي تمت زيارتها. ومن الممكن أن تكون بعض المعلومات قد فاتتنا، أو نكون قد أسأنا عرض بعض ما تلقيناه من معلومات. غير أن هذه الفئات من التأثير تضم جميع ما توصلنا إليه من نتائج، ومن ثم فإننا لم نعثر على أي شكل آخر من أشكال التأثير، فربما لم يكن موجوداً.

الجدول 2: مؤسسات الدستور الغذائي في البلدان التي تمت زيارتها أثناء التقييم

البلد	سنة إنشاء اللجنة الوطنية	التعليقات
أرمينيا	1994	عضو هيئة الدستور الغذائي منذ عام 1994، لا توجد لديها لجنة وطنية للدستور الغذائي، لديها نقطة اتصال معنية بالدستور الغذائي منذ عام 2007. وزارة الزراعة
الأرجنتين	1973	شاركت من خلال الوكالات الحكومية في البداية، أنشئت اللجنة الوطنية للدستور الغذائي في عام 2000. وزارة الزراعة
بوليفيا	1997	وزارتا الصحة والزراعة، ولكن الأمانة تنضوي تحت لواء مكتب المعايير.
غانا	1973	تم تنشيط العمل المتعلق بالدستور الغذائي في أوائل عام 2000 وأعيد إنشاء اللجنة في عام 2003
إندونيسيا	1986	أنشئت أولاً نقطة الاتصال المعنية بالدستور الغذائي في وزارة الصحة، ثم نقلت إلى الوكالة الوطنية لتوحيد المعايير في عام 1998
الأردن	غير متوافرة	أنشئت مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية في عام 1972، وأصبحت مستقلة في عام 1995، توجد حالياً نقطة اتصال معنية بالدستور الغذائي ورئيس للجنة الوطنية. وزارة الصناعة والتجارة
لاوس	1998	توجد نقطة الاتصال وأمانة لجنة الدستور الغذائي في وزارة الصحة
ملاوي	1996	فريق للمساعدة التقنية تموله منظمة الأغذية والزراعة
مالي	2003	14 لجنة فرعية عاملة. وزارة الصحة
صربيا	غير متوافرة	لجنة الدستور الغذائي موجودة في يوغسلافيا منذ سبعينات القرن العشرين، ولكنها تعطلت في التسعينات، وتبدأ صربيا من نقطة الصفر. ولا توجد لجنة وطنية للدستور الغذائي.
تنزانيا	1974	مكتب تنزانيا للمعايير، وزارة التجارة والصناعة
تونس	2000	لجنة في إطار وزارة الصناعات، توجد نقطة اتصال مع المركز الفني للزراعة والغذاء، لجنة تقنية ثنائية ومتعددة الأطراف

ويمكن مشاهدة نمط آخر للتنمية في تنزانيا. ومكتب المعايير التنزاني وإدارة الأغذية والأدوية التنزانية هما الوكالتان الرائدتان للسلامة الغذائية (المراقبة والتنظيم) في تنزانيا، وهما يتعاونان تعاوناً رفيع المستوى مع صلاحيات محددة وغير متداخلة. ويجري وضع المعايير، بما في ذلك معايير الدستور الغذائي، داخل لجان تقنية أنشئت في مكتب المعايير التنزاني، وهي مؤلفة من ممثلين من الوزارات، والمؤسسات والدوائر العلمية، وقطاع الصناعة، والمستهلكين، والخبراء، وغيرهم من الأطراف المعنية. وإدارة الأغذية والأدوية التنزانية هي الوكالة الرئيسية المعنية بشؤون مراقبة الأغذية وتنظيمها. ونقطة الاتصال الوطنية المعنية بالدستور الغذائي وأمانة لجنة الدستور الغذائي تتبعان قسم الزراعة والمعايير الغذائية بمكتب المعايير التنزاني، المسؤول عن وضع المعايير الغذائية. وتتبع لجان الدستور الغذائي هي أيضاً هذا القسم. وتحال أعمال لجان الدستور الغذائي إلى اللجان التقنية الوطنية لتحويلها إلى معايير غذائية، أو اتخاذ موقف يُدرج في أعمال هيئة الدستور الغذائي العالمية. وتوجد لدى مكتب المعايير التنزاني وإدارة الأغذية والأدوية التنزانية إدارات تقنية مختلفة، ومختبرات تحليلية، تضطلع بمسؤوليات التفتيش وإصدار

الشهادات (تقييم المطابقة). ويعود تاريخ إنشاء هاتين المنظمتين إلى سبعينات القرن العشرين، وقد أنشئتا بتعاون تقني من وكالات ثنائية ومتعددة الأطراف. وعليه، فإن المساعدة التي يقدمها حالياً الصندوق الاستئماني تناسب البنية المؤسسية التي كانت قائمة منذ عقود، وعلى حين أنها تسهم في تشغيل هذه البنية، فإن إسهام الصندوق يعد صغيراً مقارنةً مع سائر برامج المساعدة التقنية.

وعلى حين أن هذين المثالين الأفريقيين يشيران إلى صغر إسهام الصندوق، فإنه يمكن القول بأنه قد أدى دوراً أهم بوصفه عاملاً محفزاً في أرمينيا. فلم تكن أرمينيا نشطة جداً في أعمال هيئة الدستور الغذائي حتى عام 2007، حينما نُقلت نقطة الاتصال المعنية بالدستور الغذائي إلى وزارة الزراعة. ولعل السبب الرئيسي لذلك هو إسناد المسؤولية عن السلامة الغذائية في القانون الجديد للسلامة الغذائية إلى وزارة الزراعة. وينبغي أيضاً النظر إلى ذلك في الإطار الذي تقوم فيه منظمة الأغذية والزراعة بتنفيذ برنامج أكبر للسلامة الغذائية في أرمينيا وجورجيا، بما في ذلك تنظيم حلقة عملية بشأن إنشاء لجنة وطنية للدستور الغذائي (وهو ما طلبته نقطة الاتصال الوطنية بمشاركة ورعاية من الصندوق الاستئماني). وقد حضر الحلقة العديد من الأطراف المعنية. وتم بعد ذلك إعداد مشروع مقترح للجنة وطنية للدستور الغذائي، ينتظر حالياً البت فيه من قِبَل رئيس الوزراء، نظراً لأن هذه اللجنة مشتركة بين عدة مؤسسات. وكان من نتيجة المشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي، إضافةً إلى وجود مشاريع للتعاون التقني، تعجيل التطورات في هذا الميدان.

كما سارع الأردن إلى تنمية العمل في مجال الدستور الغذائي، ولكن اللحظة الحاسمة جاءت عندما أصبح الأردن عضواً في منظمة التجارة العالمية عام 2000. فقد أدى هذا إلى إنشاء اللجنة الوطنية للدستور الغذائي، امتثالاً لاتفاق منظمة التجارة العالمية المعني بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، الذي يذكر الدستور الغذائي. وبدأ عمل اللجنة الوطنية في عام 2003، عندما أصبح الأردن المنسق الإقليمي للشرق الأدنى. ووفقاً لبعض الأطراف المعنية، فإن هذه اللجنة يبدو أنها غير فعالة منذ عام 2007، عندما انتقل دور المنسق الإقليمي إلى تونس. كما أن الأردن متفرّد في الإقليم بإنشائه إدارة وطنية للأغذية والأدوية، التي يُنتظر أن تتولى مسؤولية القضايا المتعلقة بالدستور الغذائي في المستقبل. وعلى الإجمال، فإن دور الصندوق الاستئماني في الأردن كان ضئيلاً.

ولدى إندونيسيا عدة مؤسسات تعنى بالسلامة الغذائية والتنظيم الغذائي. وكانت نقطة الاتصال المعنية بالدستور الغذائي ملحقة بوزارة الصحة في إطار الوحدة المسؤولة عن مراقبة الأدوية والأغذية، ولكنها نُقلت إلى الوكالة الوطنية الإندونيسية لتوحيد المعايير في عام 1998. وتقوم أمانة اللجنة الوطنية بتنسيق الأعمال المتعلقة بالدستور الغذائي في إندونيسيا، وإدارة جميع الترتيبات، والاتصالات، وتعميم الوثائق، والاجتماعات، والرصد. ويجري تنظيم الأعمال المتعلقة بالدستور الغذائي في سياق العملية الوطنية لوضع المعايير الغذائية. ولدى إندونيسيا لجان للدستور الغذائي هي انعكاس للجان الدستور الغذائي العالمية. غير أن وضع المعايير الغذائية القائمة على الدستور الغذائي يجري لا مركزياً في اللجان التقنية للدستور الغذائي الملحقة بمختلف الوزارات/ الوكالات الأساسية المسؤولة عن تنظيم الأغذية أو مراقبتها. وقد كانت المؤسسات المعنية بالدستور الغذائي في إندونيسيا قائمة من قِبَل الصندوق الاستئماني ويُعزى ما أجري عليها من تغيرات إلى السياسات الوطنية القائمة.

وأنشئت اللجنة الوطنية للدستور الغذائي في لاوس عام 1998، ولكنها لم تصبح نشيطة إلا خلال السنوات الخمس الأخيرة، مع وضوح عضويتها، وعقدها اجتماعات وطنية معنية بالدستور الغذائي. وعلى الرغم من قدرات البلد المحدودة على الاختبار والتحليل، فقد بدأ البلد منذ عام 2008 في تجميع البيانات العلمية عن مستويات مخلفات المبيدات، للاستعانة بتلك البيانات في تقرير الحدود القصوى لتلك المخلفات. وهناك أيضاً دراسات عن بعض جوانب الملوثات المكروبيولوجية في الأغذية. وتركز وزارة الزراعة في لاوس على وضع ممارسات زراعية وطنية جيدة، وهو ما يعزى بدرجة كبيرة إلى ما اكتسبه أعضاء من الوزارة من وعي بعد حضورهم اجتماع للجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات. وقد قاد مدير الشعبة التنظيمية في الوزارة عملية مراجعة لوائح المبيدات بعد حضور اجتماع للجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات، المعقود في بيجين (بكين) عام 2009. ويتحدث المسؤولون في وزارة الزراعة عن نَقْلةٍ من الكَمّ إلى الكيف، ومن ذلك مثلاً تعزيز القضايا المتعلقة بالتغذية والسلامة الغذائية.

وخلاصة القول إن الصورة العامة تبدي تنمية كبيرة للمؤسسات المعنية بالسلامة الغذائية؛ فقد شهد العقد الماضي إنشاء العديد من المؤسسات الجديدة. والتغييرات المؤسسية، وإعادة إنشاء مؤسسات انهارت منذ سبعينات وثمانينات القرن الماضي. وهناك العديد من القوى الدافعة لهذه التغييرات، لعل أهمها نمو التجارة الدولية، وإطار منظمة التجارة العالمية للمفاوضات التجارية، ذلك الإطار الذي يدفع البلدان دفعاً إلى تطبيق معايير السلامة الغذائية. كما أن الشواغل المحلية المتعلقة بالسلامة الغذائية قد حفزت تنمية الأعمال المتعلقة بالدستور الغذائي. وقد كان الصندوق الاستئماني إضافة مستحسنة في عملية التنمية هذه، والعديد ممن شاركوا في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي عادوا إلى بيئة دينامية تتسم بتغيّر المؤسسات وتنميتها، حيث من الممكن العمل في وضع المعايير.

إعداد السياسات الوطنية

الإطار المؤسسي شيء، والسياسات الوطنية شيء آخر. ولدى بعض البلدان إطار سياساتي قوي يتخذ صبغة رسمية في سياسات متعلقة بالسلامة الغذائية في البلد، وفيما يتعلق بمشاركة البلد في هيئة الدستور الغذائي. وفي بعض البلدان الأخرى توجد مؤسسات، ولكن لا توجد سياسات رسمية لتوجيه عمل تلك المؤسسات. وفي بعض الحالات يمكن ملاحظة تطور محتوى السياسة داخل الإطار المؤسسي من دون حاجة إلى إضفاء الصبغة الرسمية عليه. كما أن من الممكن أن تكون المؤسسات قوية والسياسات ضعيفة، أو قد تكون كلتاهما ضعيفة. ويستعرض هذا القسم ما توصل إليه التقييم فيما يتعلق بالسياسات أثناء الزيارات التي تمت إلى البلدان.

وتُعتبر بوليفيا حالة مثيرة للاهتمام، إذ لا توجد لديها سياسة وطنية بشأن الدستور الغذائي. ومن ناحية أخرى، فإن الدستور الغذائي مرتبط بأغراض أخرى ذات علاقة بالسياسة؛ وبخاصة تحقيق القضاء التام على سوء التغذية. وتتدرج قواعد الدستور الغذائي ومعاييره في ذلك الغرض من أغراض السياسة بتقديم معايير - ولاسيما فيما يتعلق ببدائل لبن الأم. وما نلاحظه هنا هو أن السياسات المهمة التي قد تضفي أهمية على العمل المتعلق بالدستور الغذائي قد لا تكون على التحديد سياسات ذات علاقة بالدستور الغذائي، ولكن يمكن صياغتها باعتبارها أغراضاً صحية أو اجتماعية أعم. والتصدي لسوء التغذية هو غرض السياسة، والدستور الغذائي مهم مادام يؤثر في ذلك الغرض - ومن الجلي أنه يؤثر فيه، علماً بأن قلة الاهتمام السياسي بالدستور الغذائي قد تعكس الطابع التقني والإجرائي للعمل المبذول، وقد لا يمثل مشكلة في حد ذاته. فحتى ولو لم يكن لبوليفيا سياسة وطنية رسمية بشأن الدستور الغذائي، فهناك نهج متماسك متبع إزاء العمل المتعلق بالدستور الغذائي، مع توفير تمويل ثابت، ووجود إطار مؤسسي وشبكات حيوية بين المنظمات.

ويختلف الوضع في بلدان أخرى. فقد اتخذت غانا طريقاً ذا صبغة رسمية أبعد، وتقوم بإعداد سياسة وطنية للسلامة الغذائية، بدعم تقني من منظمة الصحة العالمية. ولدى ملاوي قانون وطني للمعايير، يشتمل على معايير غذائية. ولكن لا توجد في كلا هذين البلدين سياسة وطنية رسمية بشأن العمل المتعلق بالدستور الغذائي. وقد اعتمد بلد أفريقي آخر، هو مالي سياسة وطنية للسلامة الغذائية في عام 2003. وقد أنشئت الوكالة الوطنية للسلامة الغذائية بموجب قانون صدر في 30 كانون الأول/ ديسمبر 2003 لتنفيذ سياسة السلامة الغذائية. وأنشئت اللجنة الوطنية للسلامة الغذائية بناءً على مرسوم لوزارة الصحة، ويؤمل إدراجه في قانون يؤكد بوضوح على الدستور الغذائي. وتوفير ميزانيته للعمل المتعلق بالدستور الغذائي.

ولدى الأردن قانون للزراعة وقانون لمراقبة الأغذية. وقد تم مؤخراً إعداد القانون الثاني في إطار مشروع للتوأمة بين إدارة الأغذية والأدوية الأردنية وبين الإدارة البيطرية والغذائية الدانمركية استمر 30 شهراً. وهو مماثل لمعايير الاتحاد الأوروبي ويماثل كثيراً القانون الدانمركي، مشتملاً على قضايا من قبيل وعي المستهلك، والمراقبة الذاتية، إلخ. وهو أيضاً أول قانون في الإقليم قائم على المخاطرة. وتعمل منذ 15 عاماً الجمعية الوطنية لحماية المستهلك على استصدار قانون لحماية المستهلك، وقد تلقت وعداً بأن يصدر هذا القانون في عام 2010.

ويتضح من الحالات أن هناك تطور قانوني سريع في العديد من البلدان. فقد اعتمدت مؤخراً في صربيا مجموعة من القوانين، وتم في العام الماضي وضع قانون للأغذية في صيغته النهائية (التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي). وقد شمل هذا القانون في مسوداته الأولى إنشاء وكالة مستقلة للأغذية، ولكن المسؤولية في النص النهائي أصبحت بدلاً من ذلك

مشتركة بين وزارتي الزراعة والصحة، مع إسناد المسؤولية الرئيسية عن السلامة الغذائية إلى وزارة الزراعة، بالتعاون مع وزارة الصحة. أما وزارة الصحة فقد أُسندت إليها المسؤولية عن تسعة أنواع من الأغذية، بما فيها أغذية الأطفال والملح، والماء، والمغذيات التكميلية والمواد المضافة إلى الأغذية. ويحسّن هذا القانون الوضع الذي كان قائماً في السابق، إذا كان هناك تداخل بين الوزارتين، وكان المنتجون يزورهم العديد من المفتشين. أما الآن فقد أصبح تقسيم العمل أوضح.

ولدى لاوس سياسة غذائية وطنية وقانون غذائي وطني. وينعكس الدستور الغذائي في كلتا الوثيقتين باعتباره مرجعاً. غير أن نقص الآليات والموارد اللازمة لتنفيذ السلامة الغذائية يطرح عقبة كأداء. وتوجد هيئة وطنية رفيعة المستوى معنية بالسياسات، وهي لجنة وطنية للسلامة الغذائية تعنى بشؤون السلامة الغذائية. وبوجه عام، فإن هذه الشواغل هي شواغل عامة في جميع البلدان. والمنطلقان الأولان في هذا الصدد هما التشريعات ووضع المعايير، وما يأتي بعد ذلك من حيث الإشراف والمراقبة يتطلب بذل المزيد من الجهد.

ومثل بوليفيا التي ذكرت في البداية، فإن تونس بلد لديه أولويات واضحة لمشاركته في العمل المتعلق بالدستور الغذائي، ولكن ليست لديه سياسة رسمية بشأن هذا العمل. وفحوى السياسة أن تشارك تونس في بعض اللجان الأفقية ذات الاهتمام العام (النظافة، والمواد المضافة إلى الأغذية، ونُظم التفتيش) وفي لجنتين أخريين (لجنة الزيوت والدهون، ولجنة الفاكهة والخضر). وتعكس هذه اللجان أولويات صناعة التصدير التونسية، واهتمام الجمهور بالصحة والسلامة الغذائية. وهي تقرر سلسلة واضحة من المسؤوليات وتلائم الهياكل المؤسسية في البلد. وقد بدأت مؤخراً في الظهور سياسة وطنية، لا تعد في الحقيقة سياسة وطنية كاملة تتعلق بالعمل الخاص بالدستور الغذائي. ولكن هناك عدة عناصر لمثل هذه السياسة:

- هناك أولوية واضحة فيما يتعلق بأي لجان الدستور الغذائي أهم للمصلحة التونسية، وأن يشارك البلد – بموظفين أو بغيرهم – في الاجتماعات.
- وهناك مناسبات تتخذ فيها سياسة وطنية بشأن قضية معينة. وقد حدث ذلك في ثلاث مناسبات، الأولى بشأن المحاصيل المعدَّلة وراثياً، والثانية بشأن تركيب زيت الزيتون، والثالثة بشأن الذرة البيضاء.
- وافقت تونس على أن تصبح المنسق الإقليمي، ومن ثم قبلت درجة أعلى من المسؤولية والالتزام.

إلى أي مدى يمكن الربط بين هذه التطورات السياساتية وبين الصندوق الاستئماني، وهل من المجدي مناقشة هذه التطورات من حيث تأثيرها؟ إنها مجدية في سياق صياغة المقصد من الصندوق، ألا وهو "معاونة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تعزيز مستوى مشاركتها مشاركة فعالة في قيام هيئة الدستور الغذائي بوضع معايير عالمية للسلامة والجودة الغذائية"، وفي حدود المدى الذي تكون فيه صياغة سياسة وطنية للسلامة الغذائية وسياسة وطنية فيما يتعلق بالدستور الغذائي، بمثابة منطلقات في هذا الاتجاه. ولكن كيف أسهم الصندوق في هذه السياسات؟ في العديد من الحالات لم يكن للصندوق أي إسهام في هذا الصدد على الإطلاق، إذ إن هذه السياسات إما أنها صيغت بالكامل أو بدأت عملية صياغتها قبل إنشاء الصندوق. ولكن في حالات أخرى أدت المشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي إلى اضطرار البلدان إلى إعادة النظر في الوضع المتعلق بالسياسات. ثم إن تبادل الآراء مع وفود من بلدان أخرى يبرز الحاجة إلى السياسات، كما أن عملية الطلب - التي تتطلب إطاراً مؤسسياً وسياساتياً – تشجع التفكير وبذل الجهود. ويلاحظ أن إسهام الصندوق هامشي، ولكنه محفّز أيضاً في بعض الحالات، ولكنه دائماً إسهام ضئيل.

تغير ظروف عمل نقاط الاتصال المعنية بالدستور الغذائي

إن نقطة الاتصال المعنية بالدستور الغذائي ملمح رئيسي من ملامح التطور المؤسسي للعمل المتعلق بالدستور الغذائي في البلدان، ومن خلال نقطة الاتصال هذه يجري توجيه الكثير من العمل الفعلي للاستفادة من الصندوق الاستئماني. ونحن نستعرض في هذا القسم كيف يتم إنشاء نقطة الاتصال المعنية بالدستور الغذائي، وكيف تتطور، والعقبات التي تواجهها في أداء وظيفتها، مع أمثلة مختارة من الزيارات التي تمت إلى البلدان.

ويأتي المثال الأول من ملاوي. يستضيف مكتب ملاوي للمعايير نقطة الاتصال وأمانة لجنة الدستور الغذائي، وعلى ذلك، فهو نقطة محورية في تنسيق عمل جميع الأطراف المعنية بالعمل المتعلق بالدستور الغذائي في ملاوي. كما أن مكتب ملاوي للمعايير مسؤول عن صياغة جميع المعايير الغذائية الوطنية في ملاوي، وتوحيد المقاييس في جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى القطاع الغذائي. ولدى المكتب حوالى 160 موظفاً يعملون في مكاتب المقر في بلانتاير و3 مناطق في ملاوي. والمكتب هيئة مستقلة تابعة لقطاع الصناعة والتجارة والاستثمار الخاص. وبموجب السياسة الحكومية الجديدة، يفترض أن يقوم المكتب بإدارة شؤونه بأسلوب تجاري واستدرار موارده المالية، وهو ما قد يؤدي إلى تهميش العمل المتعلق بالدستور الغذائي، إذا لم تعط الحكومة أولوية للدستور الغذائي ولم تخصص ميزانية لهذا العمل.

وأنشئت في مالي الوكالة الوطنية للسلامة الغذائية بموجب القانون رقم 03-043 الصادر في 30 كانون الأول/ ديسمبر 2003، باعتبارها الأداة الرئيسية لتنفيذ سياسة السلامة الغذائية. وهي وكالة مستقلة لها ميزانيتها الخاصة، ومجلس إدارتها، وهي تابعة لوزارة الصحة. وكان قد أنشئ في السابق مكتب للسلامة الغذائية في وزارة الصحة، وكان المكتب مسؤولاً عن نقطة الاتصال المعنية بالدستور الغذائي في مالي، وعن مشاركة مالي في العمل المتعلق بالدستور الغذائي. وعندما بدأ تشغيل الوكالة، نُقلت نقطة الاتصال إلى الوكالة، كما أن الوكالة تقوم بعمل الأمانة الوطنية المعنية بالدستور الغذائي.

وفي بوليفيا يستضيف مكتب المعايير نقطة الاتصال، أما في تونس، فيقوم باستضافة نقطة الاتصال المركز الفني للزراعة والغذاء، وهو وكالة إنمائية للصناعات الزراعية مع التركيز على البحث والتطوير التطبيقي. أما في بلدان أخرى، كالأرجنتين، فتقوم باستضافة نقطة الاتصال إحدى الوزارات (وزارة الزراعة في حالة الأرجنتين). غير أن الموقع الفعلي لنقطة الاتصال ومقرها قد لا يهم كثيراً، وأكثر الحلول فعالية في بعض البلدان هو وضعها في إحدى الوزارات، ووضعها في بلدان أخرى في منظمات المعايير، والبعض الآخر في قطاع البحث والتطوير، أو مكان آخر. فهذا يعتمد على السياق والاهتمام الرئيسي للعمل المتعلق بالدستور الغذائي في بلد معين. وفي الأرجنتين كان الدستور الغذائي دوماً يحظى بالأهمية ويحتل موقعاً بارزاً، ويرتبط ارتباطاً قوياً بأهمية الصناعات الزراعية في البلدان. أما في تنزانيا، فقد وُجدت حلول أخرى أقرب إلى العمل المتعلق بالمعايير، يزيد فيها التوجه التقني ويقل التوجه السياسي. وبوجه عام لا أساس للقول بأن ذاك الحل أفضل من غيره. فلابد لأي من هذين البلدين أن يتوافر له المزيد من المعرفة لاقتراح هياكل أخرى. علماً بأن الهياكل والعمليات تتغير وتتطور تدريجياً في كل مكان.

ويمكن في ضوء هذا إدراك تأثير الصندوق الاستئماني. ويلاحظ أن تأثير الصندوق على نقطة الاتصال المعنية بالدستور الغذائي، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها هو تأثير ثلاثي. فأولاً، وجود الصندوق وما يتيحه من فرص للمشاركة المدعومة في الاجتماعات، قد زاد من أهمية نقطة الاتصال وبروز دورها؛ وأضاف مهمة إلى مهام التنسيق العديدة الأخرى التي تضطلع بها نقطة الاتصال، كما أضاف مهمة أضفت سلطة وحظوة، ووظيفة تبدو بالغة الفائدة في أعين الأطراف العديدة المعنية بالأعمال المتعلقة بالدستور الغذائي على الصعيد الوطني. وهذا في حد ذاته يعزز نقطة الاتصال. وثانياً، فإن المشاركة في الاجتماعات تتيح للناس فرصة لتبادل الخبرات بشأن كيفية تنظيم الأعمال المتعلقة بالدستور الغذائي في مختلف البلدان. فالمشاركون من هنغاريا قد يخبرون زملاءهم من أرمينيا عن كيفية نشأة السياسات الوطنية، وعن العمل الذي تقوم به نقطة الاتصال، والعكس بالعكس. وهذا كله يمهد الطريق للتعلّم وإحضار أفكار ومعارف بعد حضور الاجتماعات. وهذا بدوره يضيف حيوية إلى العمل، وبالمقارنة مع وضع لم يكن يشارك فيه، غالباً، أحد من أرمينيا أو لاوس أو ملاوي أو بوليفيا، فإن اجتماعات هيئة الدستور الغذائي تهيئ أرضاً خصبة للمعلومات. وثالثاً، فإن نقاط الاتصال قد استفادت من المناسبات التدريبية التي مولها الصندوق فيما يتعلق بالاجتماعات الإقليمية. ويبدو أن الاجتماعات الإقليمية هي طريقة بالغة الأهمية للربط الشبكي والتعلم بالممارسة.

تطوير البحوث ذات العلاقة بالدستور الغذائي

الناتج المتوقع الثالث للصندوق الاستئماني هو *"تعزيز المشاركة العلمية/ التقنية في الدستور الغذائي، مما يؤدي إلى زيادة عدد البلدان التي تنشط في تقدم المشورة العلمية/ التقنية لدعم عملية وضع معايير الدستور الغذائي"*. وفي هذا

الشأن، تعتبر البحوث ناتجاً، ولكن كما سنلاحظ لاحقاً، فإن الصندوق الاستئماني لم ينتج أي نواتج في هذه الفئة. غير أنه يمكن للمناقشة أن تركز على مسألة إحداث تأثير ربما قد تحقق، بدلاً من أن تركز على ناتج (لم يتحقق).

ولننظر أولاً في الكيفية التي يتخذ بها بلد ما موقفاً وطنياً ما. وفيما يلي مجمل لهذه العملية في مالي: تتلقى نقطة الاتصال الوثائق والرسائل التعميمية المتعلقة بالدستور الغذائي. وترسل الوثائق عن طريق البريد الإلكتروني إلى جميع الأطراف المعنية للّجنة الوطنية المعنية بالدستور الغذائي واللجان الفرعية لهيئة الدستور الغذائي، وسائر الأطراف المعنية التي ليست أعضاء مباشرين في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي. وترسل الوثائق الأصلية إلى أعضاء اللجنة الفرعية مع دعوة لحضور اجتماع في الوكالة الوطنية للسلامة الغذائية. وفي الاجتماع تتخذ اللجنة الفرعية مشروع موقف وطني يُرسل إلى أعضاء اللجنة الوطنية المعنية بالدستور الغذائي وسائر الأطراف المعنية لإبداء ملاحظتهم عليه. وتُدرج التعليقات في مشروع الموقف الوطني، الذي يرسل إلى رئيس اللجنة الوطنية لمراجعته مراجعة نهائية وإقراره. وبعد إقرار الموقف ترسله نقطة الاتصال إلى لجنة الدستور الغذائي المقابلة مع إرسال نسخة إلى أمانة هيئة الدستور الغذائي في روما. ويمكن أن تدخل في المناقشة نتائج البحوث، عند تقديم اقتراح، وعند مراجعته، وعند إدراج التعليقات، وعندما تجرى مراجعة نهائية له ويتم إقراره. ومن ثم، فإن المشاركة في الاجتماعات المعنية بالدستور الغذائي تطلق شرارة العلاقات مع البحوث، ومن المرجح أن يتزايد التفاعل بين معاهد البحث ووكالات توحيد المعايير، والإدارة، مع تزايد المشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي، وبعد، فليست كل مشاركة تؤدي إلى اتخاذ مواقف وطنية بناءً على البيّنات المستمدة من البحوث. غير أن جزءاً كبيراً من الإجابات في المقابلات والعديد من الإجابات في المسوحات، يشير إلى أن هذا يحدث كثيراً، وأنه هو القاعدة وليس الاستثناء. وفيما يلي مزيد من الأمثلة التفصيلية:

- يُجري مندوب يرعاه الصندوق الاستئماني بحثاً لقياس مستوى مخلفات الدخان في السمك المدخن كجزء من المدخلات في معيار يجري وضعه معني بالاستخدام المفرط للخشب في تدخين السمك.
- أثناء الإعداد لفريق عمل معني بالوقاية من الأكراتوكسين في الكاكاو وتقليصه، كانت تجرى بحوث بشأن تقييم مبيدات الآفات المثيرة للقلق، لتحديد المستويات الدنيا للمخلفات بالنسبة للكاكاو.
- بالنسبة إلى الفواكه والخضر الطازجة، تعمل غانا على تبرير إدراج أنواع مختلفة إضافية من الفلفل الحار في معايير الدستور الغذائي.
- بعد رعاية الصندوق الاستئماني للجنة الميكروبيولوجية التي تعالج الجودة الميكروبيولوجية للدواجن فيما يتعلق بالعطيفة والسلمونيلة تشجعت غانا على المشاركة في فريق عمل إلكتروني لتلك المعايير.

وعلى حين أن هذه الأمثلة جميعها من غانا، فقد كانت هنالك بيّنات مماثلة على إحراز تقدم في بلدان أخرى تمت زيارتها. ونخص بالذكر الأرجنتين وبوليفيا والأردن وتونس ومالي وإندونيسيا، التي أعطت أمثلة عديدة على إجراء بحوث تطبيقية لدعم المشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي. والسؤال هو ما إذا كانت روابط البحوث هذه قد أنشئت على أي حال. فهي جزء من تعزيز عام لأنشطة هيئة الدستور الغذائي في هذه البلدان. وروابط البحوث يعززها التطوير المؤسسي وتعميق وتوسيع التغطية بالسياسات. والمشاركة في هيئة الدستور الغذائي هي جزء لا يتجزأ من هذا. فهل تُجرى الأنشطة البحثية على نفس النطاق حتى ولم يشارك أحد في الاجتماعات؟ ويُعتبر من غير المجدي عموماً تقديم مواقف وتعليقات من غير الوجود المادي لمقدمها في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي، ومن ثم فمن غير المرجح إجراء البحوث الداعمة ما لم يشارك أشخاص في الاجتماعات. هذا، وقد قام الصندوق الاستئماني بتمويل المشاركة المباشرة للعلماء في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي. وهذا لا يؤدي إلى تعزيز المدخلات العلمية فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى الإسهام في فهم عمليات الدستور الغذائي والإجراءات المتبعة في الأوساط العلمية فهماً أفضل. مما يحتمل معه إحداث آثار دينامية طويلة الأمد.

تحسين المعايير الغذائية الوطنية

سبق أو أوضحنا أن ست سنوات هي مدة قصيرة لإظهار نتائج عمليات تحسين السلامة الغذائية. غير أنها يمكن أيضاً أن تكون سريعة. فالمثال البوليفي الذي أوردناه آنفاً قد أظهر مرور مدة تقل عن سنتين من وقت اتخاذ مبادرة وضع المعايير إلى وقت اعتماد معايير بوليفيّة جديدة. غير أن هذه العملية تمت في إطار أولويات سياسية عالية جداً، وقليل من المناقشات الخلافية حول مسألة المعايير. وهناك حالات أخرى تكون فيها المعايير أدعى للخلاف، وتكون البيّنات أقل وضوحاً بشأن شواغل السلامة والصحة، ويستغرق الأمر وقتاً أطول بكثير.

علماً بأن السلسلة التي تبدأ بحلقة المعايير وتنتهي بحلقة السلامة الغذائي المحسَّنة هي سلسلة طويلة، ويتطلب تقييم التأثير الفعلي النظر في كيفية اتباع المعايير، ونوعية عمليات الإشهاد التي يؤخذ بها. ومعرفة ما إذا كانت هناك معوقات في ذلك القطاع. والتعرف أيضاً في النهاية على نوعية آليات المراقبة. وفي معظم ما أجريناه من مقابلات كان من قابلناهم يلاحظون أن المراقبة حلقة ضعيفة في السلسلة، وهناك احتمال لأن توضع المعايير ولكن لا تطبق. وهناك أسباب عديدة لذلك، ولكن السبب الرئيسي هو نقص الموظفين بمنظمات التفتيش والفساد، وقيام قطاع غير رسمي كبير يعمل بعيداً عن أي رقابة رسمية. وفي ضوء ذلك، يرجح أن تصل الأمور إلى نقطة لا يجدي عندها بالفعل وضع المزيد من المعايير والمعايير المتطورة بشكل متزايد، إذا لم تتوافر وسيلة لمراقبة كيفية تنفيذها.

وبعد، فتوجد أيضاً أمثلة على كيفية الاستفادة من المعايير المتعلقة بالدستور الغذائي. وتستعين ملاوي بمعايير الدستور الغذائي كمرجع في الأمور المتعلقة بإنفاذ السلامة الغذائية، والإشهاد على الواردات والصادرات الغذائية. وتوجد علامة الإشهاد (على الجودة) الوطنية الملاوية على المنتجات الغذائية المعروضة في السوق. ولدى ملاوي رابطة صغيرة نامية للمستهلكين، هي "رابطة المستهلكين الملاوية"، التي ساعدها مكتب ملاوي للمعايير وروج لها. ويتطلب القانون الترخيص لمنتجي الأغذية ومستورديها وسائر المشاريع الغذائية من أجل طرح أغذية مأمونة وجيدة في أسواق ملاوي. ويقوم اعتماد المشاريع على امتثالها لمدونة هيئة الدستور الغذائي للممارسات الصحية، ونظام تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة، ومعايير هيئة الدستور الغذائي.

وفي الأردن توجد الجمعية الوطنية لحماية المستهلك منذ عام 1983. وهي تعتمد على التمويل من أمانة عمّان الكبرى ومن البرلمان، إضافة إلى رسوم عضوية متواضعة جداً. وبالاقتران مع قانون حماية المستهلك، يؤمل إصدار قانون خاص بالجمعية التي سوف تضمن التمويل من الأموال العامة والتمثيل في عملية رسم السياسات. وتصف الجمعية نفسها بأنها جهاز حارس، وهي لا تتردد في الاتصال بوسائل الإعلام إذا نشأت مشكلات. ويبدو أنها تعتمد على بيانات مؤكدة وتصدر العديد من الدراسات، كما أنها تتابع معدل التضخم في الأردن للتحقق من البيانات العامة، وهي تبيع ما تصدره من دراسات استدراراً للإيرادات. والجمعية عضو في كل من المجلس الأعلى للغذاء واللجنة الوطنية المعنية بالدستور الغذائي. أما في أرمينيا فهناك العديد من جمعيات المستهلكين النشطة.

وفي بلدان أخرى، تتسم منظمات المستهلكين بالضعف، كما في تونس، مثلاً. غير أن الصناعات التصديرية في ذلك البلد هي القوة الدافعة وراء تطبيق المعايير. وكذلك في إندونيسيا، وهي بلد من كبار البلدان المصدرة لمجموعة واسعة من المنتجات الغذائية المدارية، بما فيها البن، وزيت النخيل، والكاكاو، والتوابل، والمنكهات، كما أن البلد يستورد العديد من المنتجات الغذائية. ووفقاً لمعايير أفضل الممارسات الدولية، فإن أعمال الصياغة في إندونيسيا تشرف عليها اللجان التقنية وأفرقة العمل، وجمعيات المستهلكين، والخبراء، والباحثون، والجامعات وسائر مؤسسات التعليم العالي، إضافةً إلى ميادين أخرى، عند الضرورة. ولدى إندونيسيا "دليل إجرائي وطني للدستور الغذائي، ومبادئ توجيهية لمعالجة الدستور الغذائي في إندونيسيا، نشر في عام 2005". وقد وافقت على الدليل عدة مؤسسات معنية بأنشطة هيئة الدستور الغذائي في مختلف الوزارات. وجميع المؤسسات ملتزمة بأداء دور مهم في الأعمال المتعلقة بالدستور الغذائي. ولدى إندونيسيا هيئة اعتماد وطنية، هي لجنة الاعتماد الوطنية KAN، التي تعتمد هيئات الإشهاد الخاصة. وتقدم هيئات الإشهاد خدمات إشهاد مستقلة (لأطراف ثالثة) خاصة بالأغذية وغيرها من المنتجات التي تمتثل للمعايير الوطنية الإندونيسية. كما تقوم الوكالات التنظيمية الحكومية لمراقبة السلامة الغذائية بالتفتيش على نظام تحيل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة، التي تطبق على صناعة الأغذية ومشاريع الخدمات الغذائية.

وختاماً، فقد تم إعداد نقاط التقييم للعديد من الأمثلة على كيفية صياغة المعايير، وهي توضح أيضاً أنه بالموازاة مع المشاركة في الاجتماعات الدولية، تبذل أيضاً أنشطة على الصعيد الوطني لوضع معايير وطنية. وبطبيعة الحال، يمكن أن يقال إن الحضور المادي لاجتماعات هيئة الدستور الغذائي لا يعتبر شرطاً مسبقاً ضرورياً للحصول على معايير الدستور الغذائي وتطبيقها في أي وضع وطني. غير أن هذا لا يعدو كونه نهجاً نظرياً، ففي واقع الحياة يستفيد الناس ويتشجعون بالتفاعلات، والاجتماعات، ومبادلات الخبرة مع غيرهم. والأحرى القول بأنه ما لم يكن هناك التزام مسبق بوضع المعايير فمن غير المرجح أن تؤدي المشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي إلى ذلك الزخم. أما إذا كان الالتزام موجوداً، عندئذ تصبح المشاركة محفزة للعملية المستمرة.

الصادرات والواردات والتجارة المحلية

لعل أوضح مثال على الكيفية التي تدعم بها المشاركة في هيئة الدستور الغذائي الصناعات التصديرية للبلد، يأتي من تونس. لقد كانت السوق الأوروبية دائماً هي الهدف الرئيسي للصناعات الزراعية التونسية علماً بأن وضع المعايير والإشهاد على جودة الصادرات هما ضرورتان لابد منهما للوصل إلى الأسواق. [7] والكسب المتوقع لتونس يتلخص في: تعزيز قدرة البلد التنافسية في مجال الصادرات الزراعية والأعمال التجارية الزراعية. تلك هي القوة الدافعة الرئيسية، والتي تستفيد من خلالها الشبكات المؤسسية. ونقطة الاتصال المعنية بالدستور الغذائي تقوم بدور رفيع في إدارة المركز الفني للزراعة والغذاء، الذي يجري تمويله جزئياً من قِبَل الحكومة، ولكنه يقوم أيضاً باستدرار إيرادته الخاصة به (60٪ من إجمالي الحركة). والعديد من الخدمات المباعة يتصل بالأعمال المتعلقة بالدستور الغذائي: التدريب على استخدام المعايير، واختبار المنتجات المصدَّرة للتأكد من وفائها بمعايير الدستور الغذائي، وإنشاء نُظم التفتيش بالقرب من شركات خطوط الإنتاج. وعليه، فلدى المركز الفني للزراعة والغذاء حافز قوي لتسويق وبيع قدراته وبث المعلومات ذات الصلة بتطوير الدستور الغذائي. ومن ثم، فالدور الرئيسي لأولئك الذين يحضرون بالفعل اجتماعات اللجان هو تغذية المركز الفني بالمعلومات، فيتولى هو بترويجها في البيئة الزراعية - الصناعية التونسية، مقدماً إياها أحياناً كمعلومات مجانية للجميع، وأحياناً أخرى كمعلومات يمكن أن تباع. فثمة حافز مالي قوي على الانتفاع بالعمل في مجال الدستور الغذائي، ويبدو أن ذلك يضمن أن يكون لهذا العمل تأثيره.

وهناك بلدان أخرى قريبة من أسواق الاستيراد الرئيسية. وقد زار فريق التقييم صربيا أيضاً، حيث معظم فرص التصدير متوافرة في الزراعة. وبسبب النزاع والحظر لاتزال القيمة المضافة منخفضة، ومعظم الواردات من المواد الخام. ولاتزال شركات الإنتاج صغيرة نسبياً والصناعة التحويلية وليدة. كما أن السلسلة الغذائية غير متكاملة. ويتسبب هذا في مشكلة، حيث إن معايير السلامة الغذائية الحديثة، وبخاصة معايير الاتحاد الأوروبي، مكيّفة بما يتناسب مع السلسلات الغذائية المتكاملة، مع التركيز على المراقبة الذاتية. وليس لدى شركات الإنتاج الصغيرة القدرة على المراقبة الذاتية الموثوقة. ويتعين على صربيا أن تجد طرقاً لتكيف المعايير، وأن تتخذ أيضاً تدابير من قبيل تجميع المنتجين في رابطات وتعاونيات. ولكنها بالمقارنة مع تونس، لايزال يتعذر ملاحظة أي تأثير لمشاركتها في هيئة الدستور الغذائي.

ولا يخفى أن التجارة هي تصدير واستيراد وتجارة محلية. وقد أثارت زيارتنا إلى تنزانيا مناقشات حول المبيدات، والذيفانات (السموم) الفطرية، ومخلفات العقاقير البيطرية في الغذاء، ونظافة الأغذية. كما أن تطبيق نظام تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة في مجال الصناعة مهم للبلد.

وقد حدث في الماضي أن رُفضت شحنات من الأغذية. ولايزال يتعين على البلد تحقيق اهتمامه ببلوغ مرحلة الامتثال للمعايير الدولية فيما يتعلق بصادراتها من الأسماك ومنتجات المصائد السمكية. وقد لاحظ المندوب التنزاني إلى لجنة دستور الأغذية المعنية بالأسماك ومنتجات المصائد السمكية أهمية المداولات بشأن المعيار الخاص بالسردين بالنسبة إلى تنزانيا، التي هي بلد منتج للسردين. وقد كانت هناك مبادرة لمراجعة اللوائح التنزانية في ضوء المعلومات الجديدة. هذا، ونظراً إلى أن الأسماك ومنتجات المصائد السمكية صادرات رئيسية، فسوف تستعين تنزانيا بالمعلومات

7 من العوامل المثيرة للاهتمام والمعقدة أن الأسواق الأوروبية تستخدم أحياناً معايير أخرى غير معايير الدستور الغذائي، ولكن هذه مسألة تتعلق بالوضع المتعلق بمعايير الدستور الغذائي مقارنة بالمعايير الأخرى في الساحة العالمية، وهو أمر تتعذر معالجته هنا.

الجديدة التي حصلت عليها من حضور اجتماعات لجنة الدستور الغذائي المذكورة آنفاً، في مراجعة المدونة الوطنية لنظافة الأسماك ومنتجات المصائد السمكية.

ومن بين جميع البلدان التي تمت زيارتها أثناء التقييم، فإن الأرجنتين هي البلد ذو القطاع الصناعي الزراعي الأكبر، والبلد الذي أكثر ما يهمه هو التجارة الدولية. والأرجنتين عضو في هيئة دستور الأغذية منذ البداية، ولديها بنية أساسية مؤسسية متطورة، وسياسات وتشريعات وطنية شاملة، ونقطة اتصال معنية بالدستور الغذائي ذات موقع مركزي وتحظى بدعم سياسي قوي، ولها روابط وثيقة مع الاتحادات الصناعية، ومع العديد من مراكز البحوث في البلد - والتي بعضها ذو ريادة عالمية في مجالات اهتمامه. غير أن أياً منها لا علاقة له بالصندوق الاستئماني. وللأرجنتين ثلاثة أعضاء ممولون في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي، ولكنها تنتمي إلى مجموعة البلدان 3(ب)، وقد خرجت مبكراً جداً من نظام دعم الصندوق. ومن غير المجدي الحديث عن أي تأثير في الأرجنتين لتمويل الصندوق، إذ إن البلد لم يستفد كثيراً من الصندوق. ولو أن الصندوق استخدم المزيد من أمواله لتحقيق الناتج الثالث (البحوث)، لأمكن عندئذ للأرجنتين أن تقدم الكثير من خبراته ذات العلاقة إلى البلدان النامية الأخرى.

تنمية القدرات

تشير التغيرات المجملة في الأقسام السابقة إلى تزايد القدرات فيما يتعلق بإدارة السلامة الغذائية. ومن الأمثلة على تنمية القدرات إنشاء المؤسسات والشبكات ورسم السياسات. فهل من الممكن تحديد علاقة مباشرة بشكل أكبر بين الصندوق الاستئماني وبناء القدرات؟ ونظراً إلى أن الصندوق لم يشارك مشاركة واسعة في بناء القدرات، فهل يمكن أن يكون للمشاركة أثر غير مباشر، أو ما هي العوامل المؤثرة التي يمكن رؤيتها وراء نمو القدرات؟

إن هذه العلاقة بدت قوية تماماً في أرمينيا. فقد أدت مجموعة الحلقات العملية لمنظمة الأغذية والزراعة والمشاركة فيها بتمويل من الصندوق الاستئماني إلى تحسين الهيكل الوطني للجنة الدستور الغذائي في أرمينيا، وإن كانت هناك طريقة للمضي بها قدماً قبل إضفاء الصفة المؤسسية عليها. واتسمت مبادرات نقطة الاتصال المعنية بالدستور الغذائي بالأهمية، ويبدو أن هناك استجابة من الأطراف المعنية. وقد كان هناك شرط مسبق مهم بإعطاء وزارة الزراعة مسؤولية واضحة عن السلامة الغذائية. والخطوة المنطقية القادمة هي إنشاء لجنة وطنية للدستور الغذائي. وربما يحتاج البلد "دفعة" أخرى من حيث الخبرة العملية من جانب البلدان الأخرى. غير أن تقييم أرمينيا يشير إلى أن من المرجح أن تكون أفضل تنظيماً من سائر بلدان آسيا الوسطى التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفياتي.

وفي صربيا، رُفض الطلب الأول المقدم إلى الصندوق الاستئماني لعدم إجراء عملية استشارية صحيحة، يشارك فيها مثلاً المكتب المحلي لمنظمة الصحة العالمية. وعُقد في السنة التالية اجتماع مع الوزارات ومكتب منظمة الصحة العالمية لاختيار لجان ومشتركين، ولايزال هذا الأمر جارياً منذ ذلك الحين. ويدرك الآن جميع الأطراف إلحاح الحاجة إلى إنشاء لجنة وطنية للدستور الغذائي لإضفاء الطابع المؤسسي على عملية الاختيار واتخاذ مواقف وطنية. وقد التمست وزارة الزراعة الدعم من إدارة الأغذية والأدوية الأمريكية لمساعدتها في إنشاء لجنة وطنية للدستور الغذائي، ويبدو أن العمل في هذا الشأن سوف يبدأ في الربيع.

ولكن كما يتضح من المثال التونسي، فإن تنمية القدرات عملية طويلة مجهدة يقوم فيها العديد من الأطراف الفاعلة بأدوار معينة. ويرجع التحوُّل نحو دور أنشط إلى أواخر عقد التسعينات من القرن الماضي. وقد اتخذت الحكومة التونسية قراراً بإنشاء مركز للسلامة الغذائية (المركز الفني للزراعة والغذاء) في عام 1996 وتم تطويره على مدى العقد التالي. وفي المراحل الأولى للمركز تلقي دعماً تقنياً من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. ثم إن مختبرات المركز ومبان جديدة للمكاتب قد تم تمويلها جزئياً في إطار برنامج للبنك الدولي، وذلك لزيادة القدرة التنافسية للصناعة التونسية. وقد شارك المركز في تعاون توأمي مع مركز لبحوث السلامة الغذائية في فالينسيا، أسبانيا يموله برنامج التعاون التقني الأسباني الثنائي. وقد مولت منظمة الأغذية والزراعة الدعم لإنشاء اللجنة الوطنية للدستور الغذائي. وهناك خطط للتوسع وتمويل استثمارات جديدة في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي للتنمية الصناعية وتعزيز الجودة في مجال الصناعة. وعلى ذلك، يوجد العديد من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف التي أسهمت في الوضع القوي لتونس في العمل المتعلق بالدستور الغذائي.

وخلاصة القول فيما يتعلق ببناء القدرات إنه في بعض حالات خاصة، يبدو أن المشاركة في اجتماع هيئة الدستور الغذائي تعزز برامج منظمة الأغذية والزراعة لبناء القدرات، وأدت إلى مباشرة أنشطة أخرى. ولكننا لم نشاهد سوى حالات منعزلة خصوصاً في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، خلال زياراتنا إلى البلدان الاثني عشر. ويتضح في حالات أخرى أن المؤسسات الوطنية، في تنزانيا وملاوي وغانا على سبيل المثال، تلقت أيضاً دعماً من جهات مانحة ثنائية للعديد من السنين أحياناً، وأن فرصة تكملة الدعم بالمشاركة في عمليات الدستور الغذائي الدولية، من شأنها أن تفيد عملية تنمية القدرات على المدى الطويل في هذه البلدان. ومع تحسين التنسيق والمعاقبة بين المشاركة الممولة من الصندوق الاستئماني وبرامج بناء القدرات الوطنية تتوافر إمكانية تعزيز الآثار تعزيزاً أشد وتحقيق تأثير عام أعلى مستوى. ويمكن أن يكون الأساس الذي يقوم عليه تحسين التنسيق من منظور الصندوق الاستئماني هو متابعة الطلبات بشكل عام وطلبات المساعدة التقنية المتاحة. ويجري استكشاف هذه المسألة بمزيد من التفصيل في الفصول التالية.

التعاون الإقليمي

قد يبدو للوهلة الأولى أن التفاعلات الإقليمية قد زادت زيادة كبيرة على مدى السنوات الخمس إلى العشر الماضية. وقد أحيط فريق التقييم علماً، على المستوى الواقعي والعملي، بأنه قد وُضعت في إقليم الشرق الأوسط ثلاثة معايير إقليمية للحمّص بالطحينة، وللطحينة وحدها، ولمجموعة متنوعة من الفول. ويريد الإقليم أن تكون هذه المعايير عالية، إذ إن استهلاك هذه الأصناف منتشر في شتى أنحاء العالم. وقد تقدم الأردن بهذا الاقتراح إلى اللجنة الإقليمية (وسوف يحال الاقتراح إلى اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي، وهيئة الدستور الغذائي ثم إلى اللجنة التقنية المختصة). والفائدة من المشاركة في اللجنة الإقليمية تتمثل في تبادل المعلومات عن جميع المسائل المتعلقة بالسلامة الغذائية ومراقبة الأغذية. وهناك محاولات لتوحيد لوائح السلامة الغذائية على الصعيد الإقليمي. ولدى الأردن مذكرات تفاهم ثنائية مع كل من المملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، وبلدان الخليج، والمغرب وتونس. وهناك منظمة إقليمية، هي المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، تهدف إلى توحيد الإجراءات للإقليم العربي. كما تتعاون بلدان إقليم أمريكا اللاتينية حول المعايير، فمثلاً بلدان إقليم الأنديز المنتجة للكينوا قد وضعت معاً معايير للأنواع المختلفة من هذا المنتج.

والآن، إلى أي مدى تعكس هذه التغيرات (والعديد غيرها) تأثيراً للصندوق الاستئماني؟ العلاقة ضعيفة، ولكن هناك بعض الروابط. فأولاً، شجع الصندوق على التعاون الإقليمي، وذلك، مثلاً، عن طريق تنظيم حلقات عملية تدريبية إقليمية. ويتيح هذا محفلاً يمكن فيه لممثلي مختلف البلدان في الإقليم تبادل الخبرات وتحديد الأنشطة المشتركة وتتطلب الأنشطة المشتركة اجتماعهم وإتاحة الفرصة لهم لتحديد المصالح المشتركة. وقد ساعد الصندوق من هذا المنطلق. وثانياً، تسند إلى المنسقين الإقليميين مسؤوليات واضحة تؤثر في أنشطتهم الوطنية في مجال الدستور الغذائي تأثيراً إيجابياً وفي التفاعل داخل الإقليم. وثالثاً، تتيح الاجتماعات الإقليمية الفرصة لتحديد المصالح الإقليمية وتنميتها. وتفي بهذا الغرض نفسه اجتماعات لجان الدستور الغذائي. وتشير البيانات المستمدة من مقابلاتنا أن العديد ممن قابلناهم يرون الفرص متاحة للعمل على نحو فعال إذا ما تحالفوا لصالح بلدان الإقليم نفسه. وباختصار، وعلى المدى الطويل، يمثل ذلك طريقاً لتنسيق حضور الاجتماعات الدولية عندما يصعب على البلدان تمويل مشاركتها فيها.

وبعد، فهنالك أيضاً عوامل عديدة تعزز التعاون الإقليمي، ونمو هذه الظاهرة لا ينبغي بالتأكيد عزوه إلى الصندوق الاستئماني وحده، بل هي أثر لعوامل عديدة، كما أن هنالك برامج للمساعدة التقنية إقليمية الطابع منها، مثلاً، مشروع منظمة الأغذية والزراعة في أرمينيا وجورجيا، المذكور آنفاً.

الاستدامة

لقد عني هذا الفصل بتأثير الصندوق الاستئماني، وليس بنواتجه، فإلى أي مدى يمكن إدامة التغيرات الموثقة في هذا الفصل؟ علماً بأن هناك أخطاراً مختلفة تتهدد الاستدامة من حيث أشكال التأثير المختلفة. وقد قمنا بتحليل السياسات وشرح كيفية رسم السياسات الجديدة والكيفية التي تكيّف البلدان بها المعايير. والسؤال الآن: هل يمكن إلغاء سياسة

وطنية بشأن الغذاء؟ وهل يمكن تغيير معيار ما؟ نعم، ولكن ليس بسبب أي مشكلة تتعلق بالاستدامة. وببساطة، فإن الاستدامة ليست مشكلة، فالسياسات تبقى، والمعايير الجديدة يمكن أن تبقى مادامت تخدم غرضاً. قد تنشأ مشكلة بشأن الإنفاذ والمراقبة، ولكن هذه مسألة أخرى.

وقد قمنا أيضاً بتحليل الهياكل المؤسسية ونقاط الاتصال المعنية بالدستور الغذائي. فهل يمكن إدامة هذه الهياكل ونقاط الاتصال؟ وجدير بالذكر أن التغييرات التي وصفناها قد بادرت البلدان نفسها إلى إجرائها وأن أغلبها قد تم تمويله من الميزانية الحكومية العادية (مع بعض الاستثناءات، مثل الشبكة المؤسسية في تونس). ولكن إذا نظرنا إلى بوليفيا، نجد أن التغييرات التي أُجريت منذ عام 1997 بإنشاء لجنة وطنية للدستور الغذائي قابلة عموماً للاستدامة، لأسباب ليس أقلها أهمية أنها لا تمثل في حد ذاتها استثمارات ضخمة. فالهياكل ليست معقدة وليست عديدة (مقارنة، مثلاً، مع الأرجنتين)، ولكنها من ناحية أخرى استدامت بدون مساعدة أجنبية في العديد من السنين، وليس هناك سبب يحول الآن دون استدامتها. أما المؤسسات في الأرجنتين فقد أنشئت على مدى سنوات عديدة من خلال جهود محلية، ودون اعتماد على المعونة الأجنبية لمواصلة تشغيلها.

إن التغيرات التي أجريت كبيرة، وكانت بوجه عام داخلية المنشأ، فنادراً ما يمكن أن يعزى للتعاون الإنمائي الثنائي والمتعدد الأطراف الفضل في تحقيق هذه التطورات، فهي لا تسهم فيها إلا إسهاماً هامشياً. كما أن هذا يعني أن التغييرات قابلة للاستدامة. إذ إن تكاليفها كانت لا تتجاوز حدود ميزانيات البلدان ومؤسساتها (في القطاعين الخاص والعام). فلم يتم إنشاء هياكل غير مستقلة، ولا يمكن ضمان الاستدامة للاستثمارات في القدرات.

الفصل الثالث: تحقيق المشاركة على الصعيد العالمي

المشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي

قمنا في الفصل السابق بتحليل التأثير على الصعيد الوطني، الذي يمكن أن تكون له علاقة بتمويل المشاركة من خلال الصندوق الاستئماني. غير أننا قمنا بذلك دون أن نعرض الأنشطة الفعلية للصندوق. وبدأنا بالتغييرات على الصعيد القطري، وفي هذا الفصل ننتقل إلى أنشطة هذا الصندوق ونبحث فيمن شارك فيها، ومن أي بلدان، وإذا ما كانت المشاركة مستمرة.

وهكذا، فهذه المناقشة توثّق إنجاز الغرض 1 للصندوق، ألا وهو زيادة المشاركة في أعمال الدستور الغذائي. علماً بأن المراجعات الخارجية السابقة (كونور، 2007، وسلوراش، 2007) وجدت أن الصندوق قد ركّز على هذا الغرض، وأنه نجح في زيادة المشاركة. ويجري في الفصل الرابع مناقشة العدد المحدود لأنشطة المساعدة التقنية التي دعمها الصندوق لمعالجة الغرضين 2 و3.

فقد قام الصندوق بتمويل تكاليف 1129 مشاركاً من 126 بلداً في الفترة بين عامي 2004 و2009.[8] وكان عدد البلدان المستحقة لدعم الصندوق 146 بلداً، وعلى ذلك لم يطلب 20 بلداً تمويلاً حتى عام 2009. وقد تكفّل الصندوق في عام 2009 بتكاليف 246 شخصاً من 80 بلداً (الرسم البياني 1). وقد قُسمت البلدان المستفيدة من الصندوق إلى مجموعات، وهي معروضة في الفصل الرابع.

وكان النصيب العام للمشاركين من مجموعة البلدان 1(أ) الممولين من الصندوق 47٪ لجميع السنوات، و68٪ لإجمالي المجموعة 1، و25٪ للمجموعة 2، و7٪ للمجموعة 3 (الرسم البياني 2). وهذا التركيز على أشد البلدان فقراً يزيد زيادة طفيفة على الهدف الأصلي المقرر في وثيقة المشروع وهو 60٪ للمجموعة 1، و30٪ للمجموعة 2 و10٪ للمجموعة 3. وفيما يتعلق بالأقاليم، أوفدت أفريقيا 41٪ من المشاركين، تلتها آسيا، فأمريكا اللاتينية (الرسم البياني 3). وقد تضاءل نصيب أمريكا اللاتينية تضاؤلاً ملحوظاً في عام 2009 بسبب خروج بلدانها من دائرة دعم الصندوق (الرسم البياني 4).

ومستوى الدعم المخطط لعام 2010 هو 347 مشاركاً من 79 بلداً. ويمثل هذا زيادة سببها توافر التمويل بكثرة، ولكن لأسباب مختلفة، مثل عدم قدرة بعض الأفراد على المشاركة في الاجتماعات، فقد تكون النتيجة الفعلية دون المستوى المنشود. ومن المتوقع أن تتلقى جيبوتي والصومال وطاجيكستان والجبل الأسود وجزر القمر تمويلاً من الصندوق لأول مرة في عام 2010.

ويوضح الرسم البياني (5) أن 34٪ من إجمالي عدد المشاركين الذين يدعمهم الصندوق هم من النساء، وإن لم تكن هذه المعلومات متوافرة لجميع المشاركين. ويبدّ إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي سائر الأقاليم في هذا الصدد، إذ تزيد نسبة مشاركيه من النساء على 50٪، في حين تقترب هذه النسبة من 20٪ في الشرق الأدنى. وكان سلوراش (2007) أول من تعرّف على اختلال التوازن بين الجنسين، بوجه عام، في المشاركة التي يدعمها الصندوق الاستئماني، وأوصى بأن يبحث الفريق الاستشاري للصندوق عن سُبل لتحسين التوازن بين الجنسين للمستفيدين من دعم الصندوق. وأن تنظر منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في إجراء دراسة في السلامة الغذائية في البلدان النامية من منظور جنساني، وبخاصة علاقتها بالصحة والتجارة وتقليص الفقر.

وتقوم أمانة الصندوق بجمع إحصاءات عن التوازن بين الجنسين للمشاركين الذين يدعمهم الصندوق، وذلك عن طريق البيانات المقدمة لإدارة السفر، واعتباراً من عام 2009 عن طريق تقارير المشاركين المنشورة على شبكة الإنترنت. وتجرى منذ مدة مناقشات بشأن اختصاصات دراسة عن الجنسين والسلامة الغذائية مع وكالة المعونة السويدية (الوكالة السويدية للتعاون الدولي في ميدان التنمية). ويبدو أن مثل هذه الدراسة أمر مستحب.

8 جميع البيانات المتعلقة بالمشاركة والمعلومات المالية، واردة من أمانة الصندوق.

الرسم البياني 1: إجمالي عدد المشاركين الممولين من الصندوق الاستئماني، في المدة 2004-2009

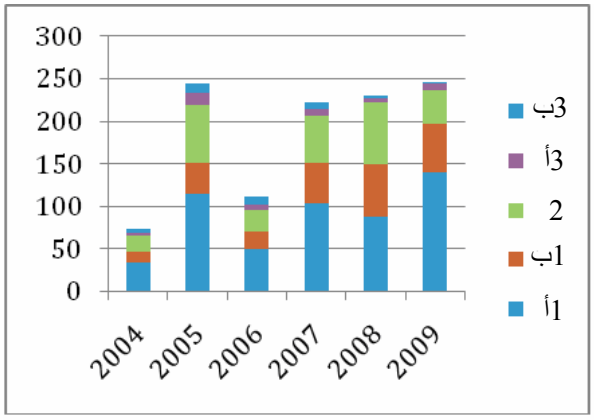

الرسم البياني 2: نصيب إجمالي عدد المشاركين الممولين من الصندوق الاستئماني بحسب مجموعة البلدان

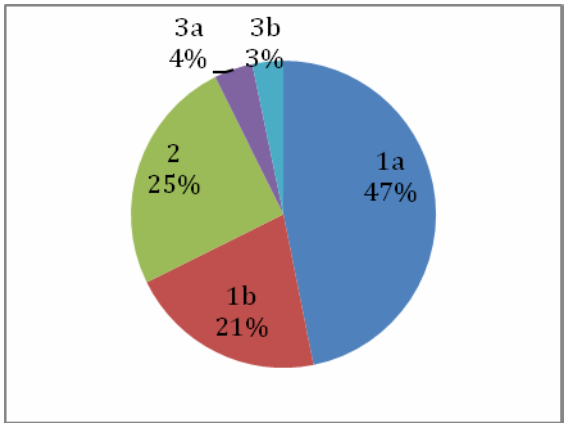

الرسم البياني 3: نصيب إجمالي عدد المشاركين الممولين من الصندوق الاستئماني بحسب الإقليم

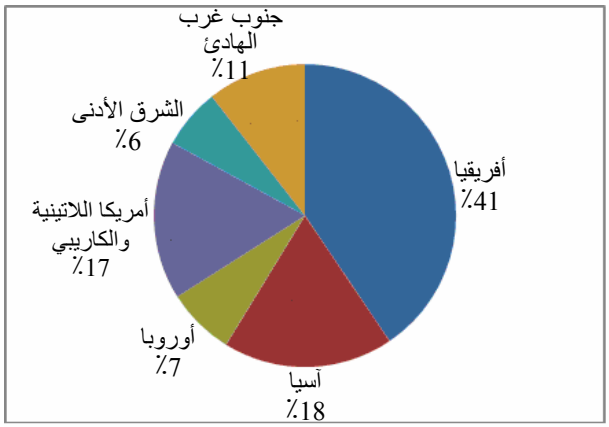

الرسم البياني 4: نصيب إجمالي عدد المشاركين الممولين من الصندوق الاستئماني بحسب الإقليم والسنة

الرسم البياني 5: التوازن بين الجنسين في إجمالي عدد المستفيدين من الصندوق الاستئماني، بحسب الإقليم

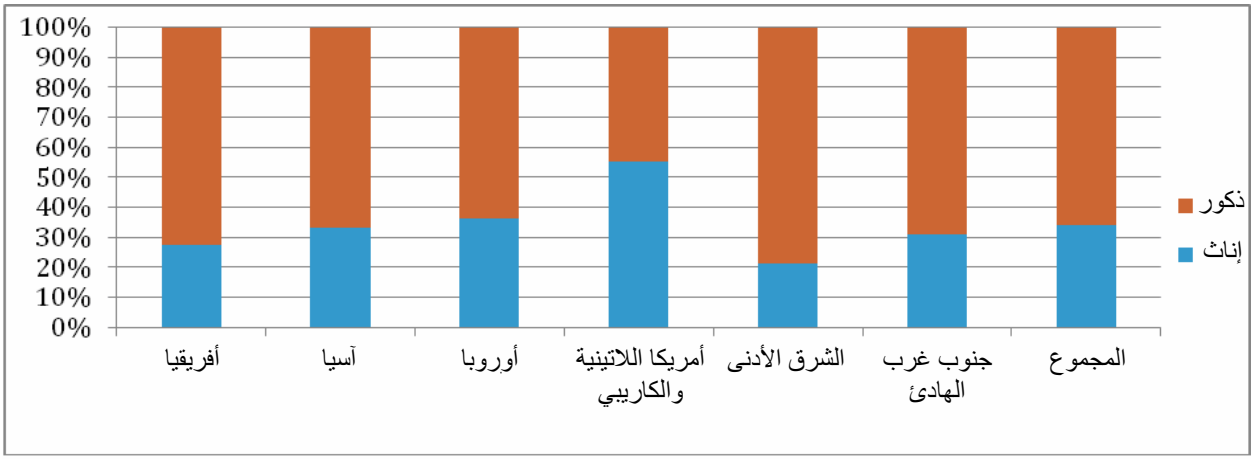

ويرد في الجدول 3 لجان القمة العشر للمستفيدين؛ أولها هيئة الدستور الغذائي، تليها عن بعد لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية، فلجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية. وتأتي هيئة الدستور الغذائي في المرتبة العليا بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً، والبلدان الأخرى غير أقل البلدان نمواً، تليها لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة، فلجنة التنسيق للدستور الغذائي في أفريقيا، فلجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية، بالنسبة إلى أقل

البلدان نمواً، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية، فلجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية فلجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونُظم إصدار الشهادات بين البلدان الأخرى غير أقل البلدان نمواً.

الجدول 3: لجان القمة العشر للمستفيدين من الصندوق الاستئماني

اللجنة	أقل البلدان نمواً	غير أقل البلدان نمواً	المجموع
هيئة الدستور الغذائي	91	88	179
لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية	44	67	111
لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية	39	58	97
لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونُظم إصدار الشهادات	39	45	84
لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة	48	35	83
لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات	44	36	80
اللجنة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية للتنسيق للدستور الغذائي في أفريقيا	48	18	66
لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة	28	25	53
لجنة الدستور الغذائي المعنية بالأسماك ومنتجات المصائد السمكية	24	26	50
لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفاكهة والخضر الطازجة	19	22	41

وعلى مدى وجود الصندوق الاستئماني حتى الآن، زاد إجمالي المشاركة السنوية للدول النامية في لجان الدستور الغذائي من 1044 في عام 2004 إلى 1567 في عام 2009 أو 50٪، باستثناء اللجان الإقليمية لزيادة قابلية المقارنة بين السنوات.[9] وعلى مدى هذه المدة موّل الصندوق 12,5٪ من إجمالي المشاركة في الاجتماعات. وعلى مدى المدة نفسها زادت مشاركة البلدان غير أقل البلدان نمواً بنسبة 28٪، وقام الصندوق بتمويل 8٪ من إجمالي مشاركة هذه المجموعة من البلدان. وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً (أي بلدان المجموعة 1(أ) هنا وفي بقية التقرير) يُعد تمويل الصندوق مصدراً لتمويل مشاركتها أهم بكثير منه كمصدر لتمويل البلدان الأخرى غير أقل البلدان نمواً. وقد زادت مشاركة أقل البلدان نمواً في لجان الدستور الغذائي من 74 إلى 292 في الفترة ما بين عامي 2004 و2009، أي بزيادة مقدارها أربعة أضعاف. ويوضح الرسم البياني 6 أدناه كيف أن المشاركة برعاية الصندوق الاستئماني، وبغير رعايته (أي برعاية مصادر وطنية، وبرامج دعم خارجي أخرى، والقطاع الخاص، إلخ.) قد تطورت على مدى وجود الصندوق لصالح أقل البلدان نمواً، باستثناء اللجان الإقليمية. وعلى مدى تلك الفترة، قام الصندوق بتمويل 43٪ من إجمالي المشاركة لأقل البلدان نمواً. ويتصاعد التمويل بثبات من الصندوق ومن غيره من المصادر؛ وقد كان مقدار التمويل المقدم من الصندوق في عام 2009 نفس مقدار ما قدمه في عام 2004. علماً بأن الأنصبة التي يدفعها الصندوق للمشاركة في اجتماعات اللجان الإقليمية تزيد قليلاً على مثيلاتها للاجتماعات الأخرى: فهي 17٪ لكل المجموعات، و12٪ لغير أقل البلدان نمواً، و45٪ لأقل البلدان نمواً.

ولاستبعاد أي خطأ ناتج عن مشاركة بلدان فرادى، يوضح الرسم البياني 7 عدد أقل البلدان نمواً التي شاركت في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي، مع استثناء اللجان الإقليمية. ومع مرور الوقت تزايدت بثبات المشاركات التي

9 فمثلاً، أوفدت غانا 95 مندوباً إلى لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أفريقيا التي تم تنظيمها في غانا في عام 2009.

يمولها الصندوق الاستئماني وغيره من المصادر، بغض النظر عن ارتفاع شديد مفاجئ في المشاركة الممولة من مصادر غير الصندوق الاستئماني في عام 2005. وفي عام 2009، استفاد 38 من أقل البلدان نمواً من تمويل الصندوق، واستفاد 35 من أقل البلدان نمواً من تمويل مشاركاتها من مصادر أخرى غير الصندوق بعد أن كان عددها 21 و12 على التوالي في عام 2004.

وبوجه عام زادت باستمرار مشاركة أقل البلدان نمواً في اجتماعات لجان الدستور الغذائي غير الإقليمية، وهو ما يعزى جزئياً للصندوق الاستئماني. ولا تتوافر بيانات منهجية عن أسباب تزايد المشاركة غير الممولة من الصندوق وعن مدى ما قامت به البلدان المستفيدة من الصندوق من تمويل مشاركاتها من مصادر وطنية أو خارجية. غير أنه يبدو من المرجح أن كان للصندوق إسهامه في هذا التطور، مع عوامل أخرى منها زيادة الوعي العام بين البلدان، وتوافر الدعم من مصادر أخرى غير الصندوق. وعلى أي حال، فهنالك بيّنات على دورة إيجابية لمشاركة أقل البلدان نمواً في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي، مع تزايد التمويل المقدم من الصندوق الذي واكبه تزايد في التمويل من مصادر أخرى. ويُستنتج من ذلك أن الصندوق قد أسهم إسهاماً كبيراً في زيادة مشاركة أقل البلدان نمواً دون مزاحمة مصادر التمويل الأخرى.

الرسم البياني 6: عدد المشاركين من أقل البلدان نمواً في لجان الدستور الغذائي، بحسب السنة والمصدر المالي، باستثناء اللجان الإقليمية

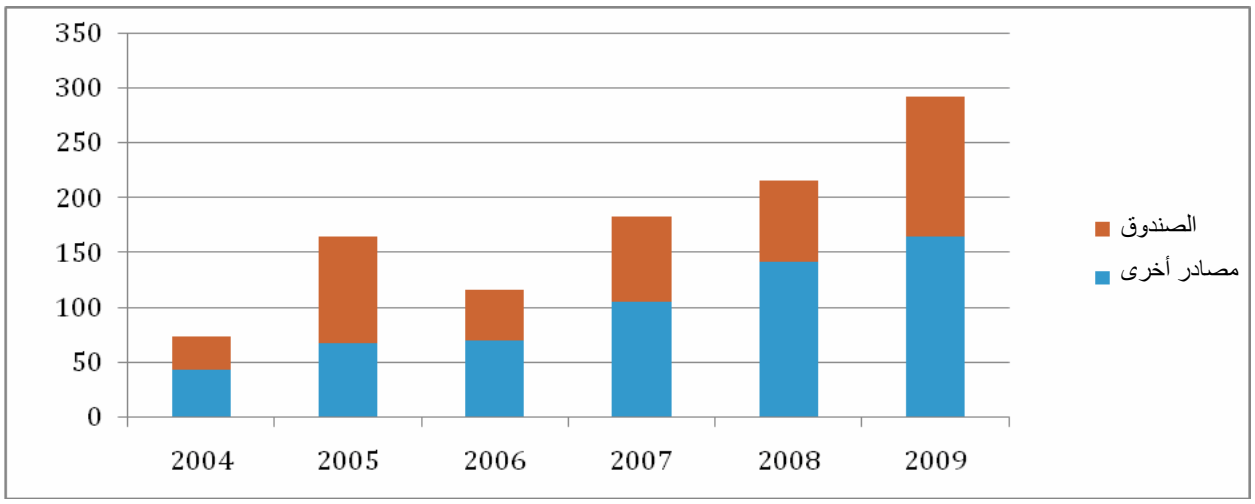

الرسم البياني 7: عدد أقل البلدان نمواً المشاركة في لجان الدستور الغذائي بحسب السنة ومصادر التمويل، باستثناء اللجان الإقليمية

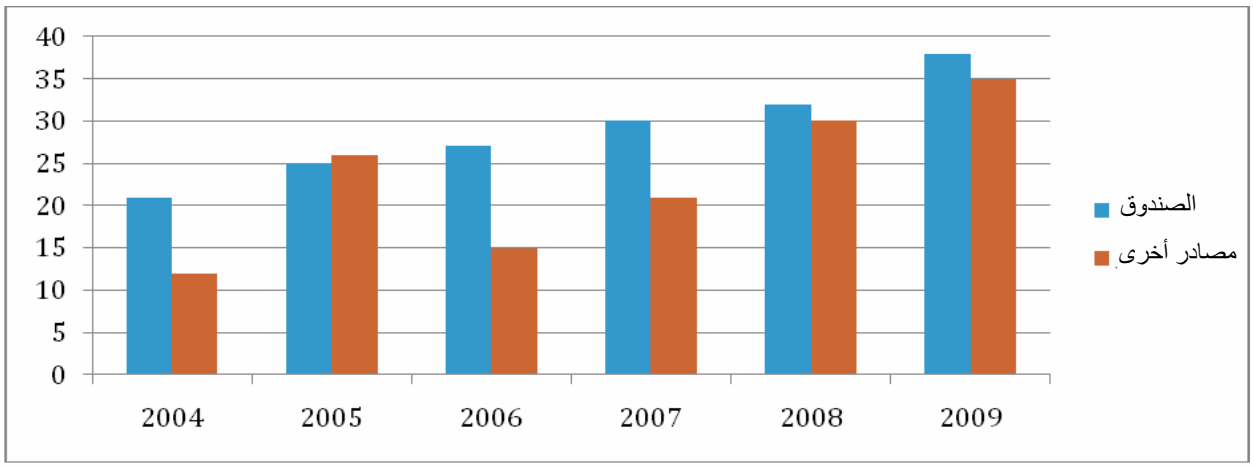

الجدول 4: البلدان التي خرجت من الصندوق بحلول عام 2009

السنة الأولى بدون تمويل من الصندوق	البلدان (المجموعة الأولية)
2010	مصر (2)، غيانا (2)، هندوراس (2)، جامايكا (2)، الفلبين (2)، الجمهورية العربية السورية (2)، جزر كوك (2)
2009	بوليفيا (2)، كولومبيا (2)، كرواتيا (3(ب))، كوبا (2)، الجمهورية الدومينيكية (2)، إكوادور (2)، السلفادور (2)، غواتيمالا (2)، إيران (2)، المغرب (2)، باراغواي (2)، بيرو (2)، تونس (2)
2008	أنتيغوا وبربودا (3(أ))، الأرجنتين (3(ب))، شيلي (3(ب))، المكسيك (3(ب))، سيشيل (3(ب))، أوروغواي (3(ب))
2007	كوستاريكا (3(ب))، ليتوانيا (3(ب))، بنما (3(ب))، بولندا (3(ب))
إجمالي عدد البلدان التي خرجت من الصندوق	30

استمرارية المشاركة

خرج من الصندوق بحلول عام 2009 خروجاً تاماً 23 بلداً، (الجدول 4)، ومن ثم، فمن الممكن تحليل مشاركة هذه البلدان بشكل عام. ومن الطرق التي تتخذ في هذا الصدد متابعة المشاركة الممولة من مصادر غير الصندوق الاستئماني مع مرور الوقت. وهذا ما يؤديه الجدول 5، مع استبعاد اللجان الإقليمية، لإتاحة المقارنة على نحو أفضل على مر الوقت. ويمكن اعتبار أن اثني عشر بلداً من هذه البلدان كانت تشارك باستمرار مع تمويل المشاركين عادة من مصادر غير الصندوق الاستئماني.

وفي حالة كل من كولومبيا وكرواتيا وبنما وباراغواي وأوروغواي، زادت المشاركة الممولة من مصادر غير الصندوق الاستئماني زيادة ملحوظة بعد خروجها من الصندوق. وتواصل بوليفيا، وإكوادور، والسلفادور، وليتوانيا تمويل مشاركة محدودة من مصادر غير الصندوق الاستئماني، غير أن المشاركة قد انخفضت بشكل عام مع خروجها من الصندوق. ولم تشارك أنتيغوا وبربودا على الإطلاق في أعمال الدستور الغذائي في عامي 2008 و2009، على حين أن سيشيل لم تشارك في عامي 2007 و2008، ولكنها موّلت مشاركاً واحداً في عام 2009 من مصدر غير الصندوق الاستئماني إضافة إلى مشارك واحد بأموال من الصندوق. [10] ولا غرابة في أن بلدان الاقتصادات الصغيرة والدول الجزرية يبدو أنها تجد مزيداً من الصعوبات في تمويل مشاركتها من مصادر أخرى. ووقت كتابة هذا التقرير، لم تخرج من الصندوق أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الدخل المنخفض.

غير أنه في عام 2009، بلغت أقل البلدان نمواً الأولى وضعاً مالياً متكافئاً، بمعنى أنه كان عليها إما أن تجاري التمويل المقدم من الصندوق الاستئماني أو أن تواجه نقصاً في عدد المشاركين الممولين من الصندوق. وعليه، يمكن تحليل ما حدث لمشاركة هذه المجموعة من البلدان قبل وبعد اشتراط التمويل المتكافئ. ويبين الجدول 6 المشاركة الممولة من مصادر غير الصندوق الاستئماني للبلدان في المجموعة 1(أ) و1(ب) و2 سنة 2008 والسنة السابقة، من دون تمويل متكافئ، وسنة 2009، وهي أول سنة يشترط فيها تكافؤ التمويل، مع استثناء اللجان الإقليمية.
أما لاوس ونيبال وجزر سليمان في المجموعة 1(أ) وألبانيا في المجموعة 2 لم تقدم أي تمويل من مصدر غير الصندوق الاستئماني، على حين أن فانواتو في المجموعة 1(أ) ونيكاراغوا في المجموعة 1(ب) لم تمول كل منهما سوى مشارك واحد من مصادر غير الصندوق الاستئماني. وأما في النيجر وساموا، وإلى حد ما بوتان في

10 خرجت سيشيل من الصندوق في عام 2007، ولكنها قدمت طلباً إلى الصندوق في عام 2009 لمساعدتها بوصفها دولة جزرية صغيرة، إذ إنها تجد أن من الصعب عليها مواصلة مشاركتها في لجان الدستور الغذائي. وقد عرض الفريق الاستشاري للصندوق تقديم سنة إضافية من الدعم لها بنسبة 50٪ في عام 2009 ضمن قرار لدعم الدول النامية الجزرية الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة لمدة سنة إضافية بنسبة 50٪.

المجموعة 1(أ) ومنغوليا وبابوا غينيا الجديدة وزمبابوي في المجموعة 1(ب) فقد زاد التمويل من مصادر غير الصندوق زيادة ملحوظة في عام 2009 مقارنة بعام 2008. كما قامت توغو بتمويل مشاركين اثنين في لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أفريقيا، وهو ما لم يرد في الجدول.

وفي المسح الذي أُجري، سئلت نقطة الاتصال الوطنية عن الخطط الوطنية للمشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي في السنوات القادمة وعن كيفية تمويل تلك الخطط. وتتلخص الصورة العامة في وجود وعي فعلي بالحاجة إلى التماس التمويل للمشاركة من خارج الصندوق الاستئماني بمصادر وطنية عموماً، أو من القطاع الخاص أو برامج المانحين. وقليل من الردود هي التي ربطت بين المشاركة وبين توافر الأموال المقدمة من الصندوق.

ومن المواضيع التي تكررت في الردود، الحاجة إلى التأثير على أصحاب القرار أو السلطات المركزية من أجل الأموال. وبعد الخروج من الصندوق، فإن احتمالات عدم المشاركة أو انخفاضها تؤثر بدرجة أعلى في أقل البلدان نمواً، والبلدان ذات الدخل المنخفض، والدول الجزرية الصغيرة، مما يؤكد التحليل الوارد أعلاه. غير أن من المهم ملاحظة أن احتمالات المشاركة مستقبلاً في الاجتماعات تتفاوت، فيما يبدو، تفاوتاً كبيراً بين البلدان بحسب مستوى الدخل الوطني.

الجدول 5: عدد المشاركة الممولين من مصادر غير الصندوق الاستئماني من البلدان التي خرجت من الصندوق

2009	2008	2007	2006	2005	2004	
صفر	صفر	صفر	1	2	1	أنتيغوا وبربودا
23	22	31	29	34	20	الأرجنتين
2	صفر	2	صفر	4	2	بوليفيا
29	18	16	20	25	20	شيلي
10	2	5	6	1	6	كولومبيا
15	14	17	14	14	10	كوستاريكا
6	2	2	1	3	صفر	كرواتيا
11	23	17	17	18	15	كوبا
7	6	5		2	1	الجمهورية الدومينيكية
3	2	4	5	3	1	إكوادور
1	4	1	1	5	صفر	السلفادور
8	10	6	3	2	3	غواتيمالا
12	22	12	12	11	16	إيران
2	4	4	6	6	1	ليتوانيا
29	52	46	63	39	29	المكسيك
43	24	29	33	18	21	المغرب
4	6	4	2	3	1	بنما
14	10	15	7	11	9	باراغواي
8	1	1	6	6	4	بيرو
9	9	17	14	19	12	بولندا
1	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	سيشيل
14	10	12	12	15	14	تونس
11	2	3	1	5	8	أورواغوي

الجدول 6: عدد المشاركين الممولين من مصادر غير الصندوق الاستئماني من البلدان التي كان عام 2009 هو السنة الأولى للتمويل المتكافئ بحسب المجموعة الأولية

المجموعة 1(أ)	2008	2009		المجموعة 1(ب)	2008	2009
بوتان	2	4		غانا	14	23
بوروندي	2	2		الهند	24	21
هايتي	1	2		إندونيسيا	73	79
جمهورية لاو				منغوليا	صفر	4
الديمقراطية الشعبية	1	صفر		نيكاراغوا	1	1
مالي	7	8		بابوا غينيا الجديدة	1	4
نيبال	1	صفر		فييت نام	7	19
النيجر	1	5		زمبابوي	صفر	3
ساموا	صفر	4				
جزر سليمان	1	صفر		المجموعة 2		
السودان	34	29		ألبانيا	2	صفر
تنزانيا	6	12		غانا	130	119
توغو	صفر	1		سوازيلند	4	2
أوغندا	8	6		تركيا	24	22
فانواتو	صفر	1				
زامبيا	4	7				

ومجمل القول إن البيّنات مازالت محدودة، ولكن يبدو أن ظروف البلدان وليس عضويتها في المجموعة هي التي تؤثر فيما يحدث عندما ينتهي تدريجياً تمويل الصندوق الاستئماني. ويبدو أن عوامل الخطر تتمثل في صغر الحجم، وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وكون الاقتصاد في مرحلة انتقالية، وهي عوامل لا ينبغي أن تفاجئنا. غير أن هناك بلدان تنطبق عليها هذه السمات ولكنها تمكنت من مواجهة الخروج من الصندوق أو الوفاء باشتراطات التمويل المتكافئ، مثل النيجر، ومنغوليا، وبابوا غينيا الجديدة، على الأقل في السنة الأولى التي تتوافر بيانات بشأنها. وهذه مسألة تتابعها أو ينبغي أن تتباعها أمانة الصندوق الاستئماني متابعة وثيقة (طالع أيضاً المناقشة الواردة في الفصل الرابع بشأن الخروج من الصندوق). علماً بأن قاعدتي البيانات المتعلقتين بالمشاركة الممولة من الصندوق ومن مصادر أخرى غير الصندوق هما أداتان ممتازتان للقيام بذلك من منظور كمي. غير أن الأمر يستلزم تحليلاً أكثر نوعية من أجل فهم ظروف البلدان فرادى. فهذا يبرز الصعوبات التي تواجه في وضع معايير بسيطة وموضوعية تتوافق مع الاحتياجات الفعلية للبلدان فرادى.

ديناميات اللجان

أوضحنا أعلاه أنه حدثت في السنوات الأخيرة زيادة في عدد المشاركين من البلدان النامية ومن أقل البلدان نمواً في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي. ويبدو معقولاً أن يؤثر هذا على ديناميات اللجان وعلى وضع معايير الدستور الغذائي في نهاية المطاف.

وكما أوضحنا في المقدمة، فإنه نظراً للتركيز في استعراض منتصف المدة هذا على تأثير الصندوق الاستئماني على الصعيد القطري، فمن غير الممكن جمع بيانات أولية يعتمد عليها في القيام بتحليل تفصيلي لديناميات اللجان ووضع المعايير. وهذا يستلزم القيام بأنشطة من قبيل المراقبة المادية الموسعة لاجتماعات اللجان، والتحليل التفصيلي لتقارير

الاجتماعات وإجراء مسوحات ومقابلات مع مجموعة كبيرة من المشاركين في الاجتماعات، والتجميع المنهجي لحالات وضع معايير الدستور الغذائي، حيث قدمت البلدان النامية إسهامات مهمة أو أخذت زمام المبادرة، وتحليل أعمال لجان الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

ومن الحجج التي تساق أحياناً حجة تتعلق بطبيعة المفاوضات الدولية وأن "توازن القوى" بين مجموعات البلدان تتغير نتيجة للمشاركة المتزايدة للبلدان النامية (أي البلدان النامية التي لم تكن مشاركة قبل إنشاء الصندوق الاستئماني). ومع حضور العديد من البلدان الجديدة المفاوضات، يتغير نطاق بناء التحالفات، وفي أثناء بعض المقابلات التي أجريناها ذُكر أن الوكالات المانحة الثنائية والبلدان المتلقية للمعونات يمكنها أحياناً اتخاذ مواقف مشتركة من مواقف لا تعكس بالفعل المصالح الحقيقية للبلدان النامية في هذا الموضوع. وإذا حدث ذلك، فمن شأنه أن يكون أثراً جانبياً لزيادة المشاركة. غير أننا لم نستطع توثيق أي حالات، إذ إن هذا يعتمد على نهج تقييمي مختلف تماماً عن النهج الذي شرعنا في العمل به. وعلى أي حال فإن هذه الحجة لا تعد معارضة لزيادة مشاركة البلدان النامية.

ويتعين علينا في هذا التقرير أن نعتمد على الملاحظات غير المباشرة المتعلقة بالمقابلات والمسوحات والزيارات إلى البلدان لقياس التأثير الكيفي للمشاركة الممولة من الصندوق في لجان الدستور الغذائي. ويتضح من المقابلات مع رؤساء اللجان والمانحين أنه قد لوحظ حقاً الزيادة في المشاركة ومستوى نشاط البلدان النامية في لجان الدستور الغذائي. وكما قال رئيس إحدى اللجان: *"لقد تغيرت بشكل عام طبيعة المناقشات، وتعبّر البلدان عن نفسها على نحو متزايد الوضوح وقائم على سعة الإطلاع"* وهناك تقدير عام للإسهام المتزايد للبلدان النامية. ويشير أحد المانحين إلى غانا باعتبارها "قصة نجاح"، إذ قال: *"منذ خمس سنوات كان البلد غائباً، لكنه الآن يشارك وينشط، بل إن غانا قامت في عام 2007 أو 2008 بتنظيم فريق عمل مادي. وقد كان لذلك الأثر الذي لكرة الثلج داخل الإقليم."*

ومن ناحية أخرى يشك العديد من المانحين ورؤساء اللجان في كون بعض المشاركين من البلدان النامية مناسبين:

"بعضهم يصل بعد بدء الاجتماع وينصرف مبكراً. فهل هم ملتزمون؟ واختيار المرشحين مسألة دقيقة حرجة. وهذا يجعل من الصعب إقناع وكالات المعونة."

"يبدو أحيانا كما لو كانت المشاركة منحة، ففي بضع مناسبات لم يكن الحاضرون خبراء. وفي الوقت نفسه، فإنني أفهم أن هذه عملية تعلُّم طويلة."

"إذا لم تكن للبلدان أي مصلحة، فلا فائدة من مشاركتها. فالاجتماعات تمضي بخطى أبطأ إذا كان الحاضرون لا يعرفون الدستور الغذائي، مما قد يؤخر وضع المعايير. وعلى سبيل المثال، فقد أراد أحد المندوبين مناقشة الصندوق الاستئماني، ولم يكن ذلك لائقاً."

كما تثار إلى حد ما شكوك حول اختيار الاجتماعات، ولاسيما ما يلاحظ من تفضيل اجتماعات هيئة الدستور الغذائي ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة، التي يقال إن تأثيرها المحتمل فيما يتعلق بالسلامة الغذائية للبلدان الفقيرة أقل من تأثير اللجان الأخرى، إذ إنهما إجرائيتان إلى حد بعيد. ويشير بعض الذين قابلناهم إلى أن هذه المسائل ينشأ عنها سوء نية تجاه الأفراد المعنيين والبلدان التي يمثلونها والصندوق الاستئماني. وفي نهاية الأمر، فإن عملية الاختيار على الصعيد القطري، هي وعملية الاختيار التي يقوم بها الصندوق الاستئماني، تثيران الشكوك هما وقدرة أشد البلدان فقراً بشكل عام على توفير السلامة الغذائي: *"فأشد البلدان فقراً بحاجة إلى بناء قدراتها لا إلى المشاركة في الاجتماعات. فإذا لم يكن لبلد ما سلطة تفتيش، فإن المشاركة لا تساعده"*. ويؤكد من قابلناهم على الحاجة إلى الاستمرار في المشاركة.

غير أن من المهم التأكيد على أن أحداً ممن قابلناهم لم يتمكن من إثبات صحة انتقاداته بأي بيّنات منهجية، ومن ثم فمن الصعب تقييم ما إذا كانت هذه حالات منعزلة أو أحداث منهجية. وأثناء أداء استعراض منتصف المدة، لم نصادف أي

حالات ظاهرة لمشاركين غير مناسبين، فجميع المستفيدين الذين قابلناهم أثناء زياراتنا إلى البلدان كانوا يبدون أكفاء بما فيه الكفاية. كما أنه يتضح من دراسات الحالة أن اختيار الاجتماعات والمشاركين يقوم على حقائق وعمليات مختلفة جداً، ويخدم أغراضاً مختلفة في مختلف البلدان. ففي أرمينيا، مثلاً، يتركز الاهتمام على إيفاد ضابط الاتصال المعني بالدستور الغذائي (والذي ليس خبيراً في السلامة الغذائية) إلى لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أوروبا، وهيئة الدستور الغذائي، وهو ما يبدو ملائماً نظراً لما يعانيه البلد من قصور شديد في المهارات اللغوية. أما في صربيا، فإن الاهتمام يتركز على اللجان التقنية، لاسيما أن لدى البلد خبرة نوعية رفيعة في مجالات مختلفة. وبعض المشاركين القادمين من تونس يبدو أنهم يشغلون مناصب عليا في الوزارات، وهو أمر يمكن تبريره بالحاجة إلى اكتساب دعم سياسي والتزام متزايد بالدستور الغذائي.

ويتضح من هذه الأمثلة أن من الصعب الحكم حكماً مطلقاً على ما إذا كان الاجتماع أو الشخص مناسباً أم لا، إذ إن ذلك يعتمد على الظروف والمعايير المستخدمة. ومن المؤكد أن الوقائع والعلاقات السياسية قد تفعل فعلها، ولا إنكار أنه تقع حالات من سوء الاستخدام وسوء التصرف. ثم إن هيكل الدستور الغذائي هو في الوقت نفسه تقني وقائم على التفاعل المستمر بين الزملاء، وهما عاملان من المرجح أن يقللا من تعرض نظام الدستور الغذائي لسوء الاستخدام مقارنةً، مثلاً، بحدث تدريبي يقع مرة واحدة. وكما أوضح أحد المانحين فإنه لا يشارك دائماً أنسب الأشخاص في وفود البلدان المتقدمة. ويبدو من المهم أن المندوبين القادمين من بلدان ذات مؤسسات أكثر تقدماً لديهم موقف متفتح إزاء زيادة مشاركة البلدان "الجديدة"، ويتيحون لها الوقت الكافي للمشاركة في أعمال الدستور الغذائي.

وتتمثل وجهة نظر إدارة الصندوق الاستئماني في أن اختيار الاجتماعات والمشاركين هو شأن من شؤون السيادة الوطنية، مع القيام في الوقت نفسه باستخدام إجراءات تقديم الطلبات إلى الصندوق لتعزيز عمليات الاختيار الوطنية. وسوف تناقش هذه المسألة بالتفصيل في الفصل الخامس.

ولا يبدو أن المشاركين الذين يمولهم الصندوق (المستفيدين) يصدّهم تعقُّد أعمال الدستور الغذائي. بل على النقيض من ذلك، فإن 75٪ ممن أجريت عليهم المسوحات يعتقدون أن اجتماعات لجان الدستور الغذائي واضحة ومنسقة، ولكن تعلُّم المشاركة فيها مشاركة فعالة يستغرق وقتاً. وقد تأكدت أيضاً أهمية المشاركة المستمرة في المناقشات التي أُجريت خلال الزيارات إلى البلدان. وكان هناك في صربيا اتفاق عام بين المستفيدين على أن المشاركة يمكن أن تكون فعالة بدءاً من الاجتماع الثاني، إذ إن الاجتماع الأول يكون بمثابة تجربة تعلّمية. وقد قال المستفيدون الإندونيسيين إن فهم الدستور الغذائي فهماً كاملاً يستغرق 2 إلى 5 سنوات.

ويتضح من تحليل التقارير المقدمة من المستفيدين إلى الصندوق الاستئماني في الفترة بين آب/ أغسطس 2007 وكانون الأول/ ديسمبر 2008، ديمشكي (2009) أن 78٪ من المشاركين أوضحوا أنهم شاركوا مشاركة فعالة خلال الاجتماعات. ويبدي المشاركون المتكررة مشاركتهم معدل نشاط أعلى قليلاً. ولم يوضح سوى 18٪ من المستفيدين أنهم أسهموا ببيانات علمية.

وهناك أمثلة عديدة على إسهامات البلدان النامية في أعمال الدستور الغذائي أشير إليها خلال الاستعراض وقام بتيسيرها الصندوق الاستئماني. وهناك مثال محدد جداً تقدمه جامايكا: *"قامت جامايكا في الدورة السابعة والثلاثين (2009) بسبع مداخلات، خمس منها تتطلب المزيد من العمل لوضعها موضع التنفيذ قبل الدورة التالية. غير أن اثنتين من المداخلات الخمس تتطلب إجراءات عاجلة؛ وهما: (1) تقديم مبرر علمي لاستعمال الإيثيلين على نطاق واسع للفاكهة المدارية (2) مراجعة البيانين الافتتاحيين المتعلقين بتوسيم الأغذية والمكونات الغذائية من خلال طرائق معينة للتحوير الوراثي/ الهندسة الوراثية."* وتشمل الأمثلة الأخرى جهود الأردن للترويج لمعيار إقليمي للطحينة، وترويج جزر المحيط الهادئ لمعيار للكاسافا المرة (المنيهوت المر).

كما أن هناك حالات واضحة استعانت فيها بلدان بالصندوق الاستئماني لتمويل مشاركة الخبراء العلميين في الاجتماعات. [11] وتشارك إندونيسيا وتسهم بفعالية في فريق عمل هيئة الدستور الغذائي المعني بالسلامة المكروبيولوجية للفراريج، فيما يتعلق بتلوثها بالعطائف والسلمونيلة. وبعد مشاركة خبير إندونيسي في لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية، استخدمت إندونيسيا البيانات المجمعة لوضع معيار وطني للجودة المكروبيولوجية للفراريج، فيما يتعلق بالسلمونيلة والعطائف. وهناك تخوّف من أنه عندما ينتهي التمويل من الصندوق الاستئماني لن يكون من الميسور السفر والمساهمة على الطبيعة من جانب الخبراء، بل إنها سوف تتوقف، مما ينال من جودة مشاركة إندونيسيا، ويؤدي إلى فقدان عملية الدستور الغذائي بوجه عام. وفي صربيا قام الصندوق الاستئماني بتمويل باحثين جامعيين ذوي كفاءة عالية (أحدهما عضو في اللجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية).

ويلقي أستاذ جامعي من أمريكا اللاتينية الضوء على أسباب أهمية المشاركة في هيئة الدستور الغذائي، وهي أسباب أخرى غير الأسباب العلمية وحدها، إذ يقول: *"أعتقد أن من الأهمية بنفس القدر توجيه الدعم إلى الممثلين الجامعيين [للمشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي]، إذ إن الجامعات تقوم بدور رئيسي في الترويج لقضايا الدستور الغذائي، وبثها، والتدريب عليها، وبخاصة لأن هؤلاء المهنيين المدربين سوف يصبحون في المستقبل خبراء الوزارات والمؤسسات العامة ويتمتعون بصلاحية البت في المسائل الرئيسية لضمان جودة الغذاء ومأمونيته."*

11 استعانت البلدان بالصندوق في دعم مشاركة العلماء المحليين في فرق عمل هيئة الدستور الغذائي أو لجان الدستور الغذائي ولكن ليس المشاركة في هيئات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، مثل اللجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية أو مشاورات الخبراء. وحضور هذه الاجتماعات لا يتم إلا بناءً على دعوة، وتتحمل تكاليف السفر عادةً منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وفي حالة مشاركة خبير محلي في اجتماع للجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية أو اجتماعات الخبراء بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية، فإنه يتصرف كأنه أحد خبراء هاتين اللجنتين طوال مدة الاجتماع فقط. وعندما يشارك فيما بعد في فريق عمل الدستور الغذائي فإنه يتصرف بوصفه خبيراً من بلده.

الفصل الرابع: منطق برنامج الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي

الأغراض والنتائج

أغراض الصندوق الاستئماني ونتائجه المتوقعة مجملة في وثيقة المشروع الأصلية. وهي قد ذُكرت باختصار في المقدمة وعُرضت بشكل أوفى في الإطار 1. ومن بين الأسئلة التي طرحت لهذا التقييم ما إذا كانت الأغراض والنواتج لاتزال صالحة أو ما إذا كانت هناك حاجة إلى تغيير في السنوات الست المتبقية للمشروع. ويتضح من البيانات التي حصلناها من المقابلات والمسوحات التي أجريناها أن هناك دعماً قوياً جداً للأغراض (العاجلة) الثلاثة سواء من جانب المستفيدين أو المانحين. ثم إن 63٪ من نقاط الاتصال المعنية بالدستور الغذائي التي استجابت للمسح تعتقد أن الأغراض الثلاثة صالحة، و34٪ منها تعتقد أنها صالحة جداً. علماً بأن أقل البلدان نمواً ونقاط الاتصال المعنية بالدستور الغذائي هي أكثر تأييداً للأغراض من البلدان الأخرى غير أقل البلدان نمواً ونقاط الاتصال، إذ إن 50٪ من أقل البلدان نمواً ونقاط الاتصال تعتقد أن الأغراض صالحة جداً، مقابل 25٪ من البلدان الأخرى غير أقل البلدان نمواً ونقاط الاتصال. والمانحون الثمانية الذين اتصلنا بهم يدعمون بقوة الأغراض الحالية. غير أن بعض المستفيدين والمانحين يرون أن الصندوق الاستئماني سوف يواجه صعوبات شديدة في تحقيق الغرضين 2 و3 مع التركيز الراهن على الأنشطة المبذولة. ويقولون إنه يلزم المزيد من التركيز على بناء القدرات والتنسيق مع البرامج الأخرى من أجل تحقيق الغرضين 2 و3. وفي الوقت نفسه أكدت جميع الأطراف المعنية على أهمية دعم المشاركة.

ومن المسائل الرئيسية كيفية تفسير الأغراض الثلاثة. ومن الواضح أن الغرض الرئيسي الذي يركز عليه الصندوق الاستئماني هو المشاركة في أعمال هيئة الدستور الغذائي الدولية، على حين أن المرمى الإنمائي يربط بين المشاركة وبين تعزيز قدرات الخبراء. وتركز الأغراض والنتائج بشكل رئيسي على المشاركة وعلى إنشاء برامج وتمكين البلدان من المشاركة في أعمال هيئة الدستور الغذائي. ومن الواضح أن المشاركة الفعالة ترتبط بالقدرات الوطنية، ولكن لا يوجد نموذج معياري لهذه الرابطة على نحو ما هو موضح في الفصل الثاني، وكما أوضح أحد من تمت مقابلتهم، فإنه في حالة الهند: *"فإنها نشطة في بعض اللجان، وتشغل منصب نائب رئيس، ولكن ليس لديها مكتب عامل معني الدستور الغذائي."* وتوجد لدى صربيا خبرة علمية قوية في بعض المجالات، ولكن ليس لديها لجنة للدستور الغذائي.

ومن منظور نظري برنامجي، فإن من المهم ارتباط تراتبيّة الأغراض باختصاصات برنامج ما وبنطاق الأنشطة. فإذا ركزت الأغراض على المشاركة، فمن المنطقي أن تركز الأنشطة على المشاركة. غير أن وثيقة المشروع لا تعطي أي أولوية لأول الأغراض الثلاثة. والواقع أن الأغراض مدرجة مع إعطاء كل منها القدر نفسه من الاهتمام، وإذا لم يُقل شيء آخر، فإن ذلك يعني أن لهذه الأغراض نفس الأهمية. علماً بأن الأغراض التي تتطلب توافر القدرات والمؤسسات الوطنية للسلامة الغذائية يصعب بلوغها مباشرة، مع التركيز على المشاركة. ولا يستبعد ذلك القول بأن التركيز بقدر أقل على المشاركة يمكن أن يكون له تأثير إيجابي غير مباشر على هياكل السلامة الغذائية الوطنية، كما هو موضح في الفصل الثاني.

ونظراً لما أعربت عنه الأطراف المعنية من دعم قوي للأغراض الأساسية للصندوق الاستئماني، فلا يبدو أن هنالك حاجة إلى إعادة النظر في هذه الأغراض في غضون مدة البرنامج. غير أن الطريقة التي صيغت بها الأغراض في وثيقة المشروع تتسم إلى حد ما بعدم الوضوح وبالتعقيد، فمثلاً، ماذا يعني إنشاء "برنامج مشاركة في اجتماعات الهيئة"؟ وهناك فرصة لإيضاح أغراض البرنامج ونتائجه، ضمن العمل الجاري في إعداد نظام لرصد وتقييم الصندوق الاستئماني. وتجري مناقشة هذه المسألة في الفصل الخامس.

وكما أوضح في الاستعراضات الخارجية السابقة، فإن أول الأغراض وأول النواتج، وهو ما نشير إليه اختصاراً بعبارة "زيادة المشاركة" يحظى بالأولوية. والآن إذ يجري استعراض هيكل البرنامج ينبغي أن نتناول مصادر هذه الأولوية، إذ إننا لا نرى أنها نابعة من منطق البرنامج. وإذا أريد للبرنامج أن يتمكن من الوفاء بأغراضه بحلول عام 2016، فلابد من أن يعاد التركيز بشدة على نوعية المشاركة، وعلى تزويد عملية الدستور الغذائي ببحوث علمية من البلدان النامية. ونظراً إلى أن هذا يثير مسائل صعبة تتعلق بتقسيم العمل مع برامج منظمة الأغذية والزراعة لبناء القدرات، فإن هناك حاجة إلى زيادة وضوح الموضوع من حيث المفهوم. ويبدو أن الغموض تم التعامل معه في

الماضي باجتذاب القضية والامتناع عن أداء أي أنشطة أهم تتعلق بهذه الأغراض والنواتج. ونتيجة لذلك، فإنه يُخشى من أن لا يتم الوفاء بمجموعة أغراض البرنامج كلها، ولا يخفى أن البرنامج الذي لا يفي سوى بغرض واحد من ثلاثة يعد فاشلاً.

الإطار 1: مرمى الصندوق الاستئماني وأغراضه ونواتجه المتوقعة

المرمى الإنمائي

مرمى المشروع والصندوق هو المضي في تحسين الصحة العمومية والأمن الغذائي على الصعيد العالمي، بتعزيز توفير أغذية آمن وأغذى، والإسهام في تقليص الأمراض المنقولة بالغذاء. وسوف يتحقق هذا عن طريق: (أ) مساعدة المنظمين وخبراء الأغذية من جميع مناطق العالم على المشاركة في أعمال وضع المعايير الدولية في إطار هيئة الدستور الغذائي (ب) وتعزيز القدرات على وضع معايير فعّالة للسلامة والجودة الغذائية والممارسات العادلة في تجارة الأغذية، سواء في إطار هيئة الدستور الغذائي أو في البلدان.

الغرض الرئيسي

مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (البلدان التي يستهدفها الصندوق الاستئماني) على تعزيز مستوى مشاركتها بفعالية في وضع معايير عالمية للسلامة والجودة الغذائية من جانب هيئة الدستور الغذائي.

الغرض العاجل 1

مساعدة البلدان الأعضاء في هيئة الدستور الغذائي التي لا يمكنها المشاركة بفعالية في الهيئة وفي عملية لجانها/ أفرقة عملها، بسبب قلة الموارد المالية الحكومية المتاحة لدعم حضور مستمر في أعمال الهيئة ولجانها، على مباشرة برنامج للمشاركة في اجتماعات الهيئة وفي أعمال لجانها/ أفرقة عملها التي تتعاطى مع المسائل التي تهمها في المقام الأول على الصعيدين الصحي والاقتصادي.

الغرض العاجل 2

تمكين البلدان الأعضاء في هيئة الدستور الغذائي، التي يتعين عليها الاعتياد على وضع وطرح اعتبارات وطنية في عملية وضع معايير الدستور الغذائي، من الإعداد والمشاركة في أعمال تلك اللجان التي تتعاطى مع المسائل التي تهمها في المقام الأول على الصعيدين الصحي والاقتصادي.

الغرض العاجل 3

مساعدة البلدان الأعضاء في هيئة الدستور الغذائي، التي يتعين عليها المشاركة مشاركة فعالة في تقديم بيانات علمية/ تقنية لدعم عملية وضع المعايير، على مباشرة برنامج للمشاركة العلمية/ التقنية في اللجان التي تتعاطى مع المسائل التي تهمها في المقام الأول على الصعيدين الصحي والاقتصادي.

الناتج الأول ـ توسيع المشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي

تزايد عدد البلدان المعتادة على إرسال وفود إلى دورات هيئة الدستور الغذائي ولجانها/ أفرقة عملها التي تتعاطى مع مسائل تهمها هي في المقام الأول على الصعيدين الصحي والاقتصادي.

الناتج الثاني ـ تعزيز المشاركة عموماً في هيئة الدستور الغذائي

زيادة عدد البلدان المعتادة على وضع وطرح اعتبارات وطنية في عملية وضع معايير الدستور الغذائي، مع زيادة مشاركتها في لجان هيئة الدستور الغذائي وأفرقة عملها.

الناتج الثالث ـ تعزيز المشاركة العلمية/ التقنية في هيئة الدستور الغذائي

زيادة عدد البلدان التي تنشط في تقديم مشورة علمية/ تقنية لدعم عملية وضع معايير الدستور الغذائي.

من أكثر جوانب الصندوق الاستئماني إثارة للجدل الترتيب الخاص بمجموعات البلدان والتمويل المتكافئ والخروج من نظام الدعم، وقد أعربت بعض البلدان المستفيدة، وبخاصة من أمريكا اللاتينية، عن قلقها من أن المعايير المستخدمة لتحديد الاستحقاق للدعم وفترات الإنهاء التدريجي للدعم تعاني من انحياز. ووصل النقاش في هذا الصدد إلى أبعاد حدت بأحد رؤساء لجان الدستور الغذائي على أن يقول: *"هذه المسألة تؤثر في عملية الدستور الغذائي برمتها. ولا يمكننا أن نسمح بهذا الورم الخبيث أن ينمو."*

إن مسألة من ينبغي أن يستفيد من الصندوق الاستئماني ومن أي نوع من الأنشطة هي مسألة ذات علاقة بالنظرة إلى بعض المستفيدين من الصندوق باعتبار أنهم ليسوا على المستوى المنشود، وهو ما سبق مناقشته، وأن بعض البلدان لا تسمح لها قدراتها المحدودة بجعل مشاركتها فعالة. ويمكن في الوقت نفسه تأكيد أن هناك عملية تعليمية من حيث إعداد البلدان للمشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي، وأن تطوُّر الهياكل الوطنية يستغرق وقتاً. كما أن المانحين لديهم أولويات للمعونة، تتركز في الغالب على أشد البلدان فقراً، وهي أولويات يتعين الوفاء بها. وهناك أيضاً حاجة إلى وضع معايير تخصيص شفافة وموضوعية. وفي ضوء هذه الخلفية، ما هو التوزيع "العادل" لموارد الصندوق؟

يعتمد نظام التخصيص الراهن على مجموعات البلدان التي تنسب إليها البلدان بناءً على مجموعة من المعايير المتعلقة بأقل البلدان نمواً، التي أعدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وتصنيف البنك الدولي للاقتصادات، ومؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.[12] وتجري سنوياً مراجعة قائمة البلدان المستحقة للدعم. وتُعرض في الجدول 7 المجموعات الأصلية للبلدان.

الجدول 7: مجموعات بلدان الصندوق الاستئماني والخروج منه

	المعايير	العدد الأولي للبلدان	عدد البلدان 2010	عدد البلدان الخارجة 2010	العدد فيما يتعلق بالتمويل المتكافئ 2010	العدد المتوقع خروجه 2011
المجموعة 1(أ)	أقل البلدان نمواً	42	48	صفر	23	12
المجموعة 1(ب)	البلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض أو التنمية البشرية المنخفضة	19	11	صفر	11	8
المجموعة 2	بلدان الشريحة الدنيا للدخل المتوسط أو التنمية البشرية المتوسطة	41	30	19	13	6
المجموعة 3(أ)	بلدان الشريحة العليا للدخل المتوسط والتنمية البشرية المتوسطة	15	16	2	11	5
المجموعة 3(ب)	بلدان الشريحة العليا للدخل المتوسط	16	11	9	1	صفر
	المجموع	*133*	*116*	*30*	*59*	*31*

لما كان الصندوق الاستئماني يقصد به الحفز على تعزيز المشاركة في هيئة الدستور الغذائي، ولضمان الاستدامة المالية للصندوق، فقد أنشئت آلية للتمويل المتكافئ. وتحدث زيادة تدريجية في المشاركة المالية للبلدان وفقاً لجدول متحرك مبين في الجدول 8. وعلى سبيل المثال، يُتوقَّع أن تبدأ أقل البلدان نمواً في الإسهام بحلول السنة السادسة لمشاركتها، ولم تعد مستحقة للتمويل (أي تخرج من الصندوق) في السنة الثامنة لمشاركتها. وإضافة إلى هذه القواعد،

12 تُوقِّع في البداية أن تكون مجموعات البلدان ثلاثة فقط، بناءً على تصنيف البنك الدولي، ولكنها وُسِّعت لتتخذ الهيكل الراهن بالنظر إلى استصواب مراعاة عوامل أخرى غير العوامل ذات الطابع الاقتصادي البحت. (مشروع وصندوق منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتعزيز المشاركة في هيئة الدستور الغذائي (2003)).

اتُّخذ قرار في اجتماع كانون الأول/ ديسمبر 2007 للفريق الاستشاري للصندوق الاستئماني يقضي بإعطاء الدول النامية الجزرية الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة سنة إضافية بنسبة 50٪ من التمويل المتكافئ، نظراً لصغر حجم اقتصاداتها. وكما هو موضح في الجدول 9، فكلما انخفض وضع مجموعة البلدان تم تمويل المزيد من الاجتماعات. وتعتمد المستويات على توافر الأموال، وهي تتقرر في كانون الأول/ ديسمبر سنوياً من جانب الفريق الاستشاري بناءً على سيناريوهات تخطيطية تعرضها الأمانة. وقد بلغ مجموع البلدان التي خرجت عن نظام دعم الصندوق 30 بلداً بحلول عام 2010، وكان 59 بلداً معتمداً على التمويل المتكافئ. وحتى الآن لم تخرج أي بلدان من المجموعة 1، ولكن كما هو موضح في الجدول 7، يمكن أن نتوقع أن يخرج بحلول عام 2010، 20 بلداً، منها 12 بلداً من أقل البلدان نمواً. وسوف يمثل ذلك نقطة حاسمة فيما يتعلق باستدامة المشاركة.

الجدول 8: جدول الخروج من الصندوق الاستئماني، والنسبة المئوية الممولة من الصندوق

مجموعة البلدان/ السنة	1	2	3	4	5	6	7	8
1	صفر٪	صفر٪	صفر٪	صفر٪	صفر٪	٪50	٪50	٪100
2	صفر٪	صفر٪	صفر٪	٪50	٪50	٪100		
3(أ)	صفر٪	٪50	٪50	٪50	٪100			
3(ب)	صفر٪	٪50	٪50	٪100				

الجدول 9: عدد المشاركين المدعومين لكل بلد بحسب مجموعة البلدان والسنة

السنة	المجموعة 1(أ)	المجموعة 1(ب)	المجموعة 2	المجموعة 3(أ)	المجموعة 3(ب)	النفقات بالدولار الأمريكي
2004	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	561 297
2005	5	4	2	1	1	1 759 272
2006	2	2	1	1	1	882 641
2007	3	3	2	1	1	1 300 427
2008	4	4	6	1	1	1 635 993
2009	5	4	3	2	1	1 807 296
2010	5	5	4	3	1	2 500 000
						(الرقم التخطيطي)

كيف تنظر الأطراف المعنية إلى نظام التخصيص هذا؟ يعتقد نصف نقاط الاتصال التي جرى مسحها أن قواعد الصندوق الاستئماني بشأن مجموعات البلدان، ومعايير الاختيار، وترتيبات التمويل المتكافئ، وخروج البلدان من الصندوق، هي قواعد شفافة وعادلة، في حين يرى ربع نقاط الاتصال أنها عادلة جداً (الجدول 10). ونقاط الاتصال التي لا تعتقد أن المعايير عادلة معظمها من بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الأخرى غير أقل البلدان نمواً. ومن بين البلدان غير أقل البلدان نمواً من خارج إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، نقطتا اتصال فقط من 23 نقطة (9٪) تعتقد أن المعايير ليست عادلة بما يكفي. وتبرز البلدان في تعليقاتها المكتوبة احتياجاتها المختلفة: فأقل البلدان نمواً (المجموعة 1(أ)) تقول إنها في معسرة؛ والدول الجزرية الصغيرة تقول إن لها احتياجات خاصة؛ وتقول البلدان الأخرى غير أقل البلدان نمواً إنها أيضاً بلدان نامية مواردها المالية محدودة وأنه ينبغي أن يؤخذ في الحسبان قدرتها على المشاركة بفعالية. كما تقول بلدان أمريكا اللاتينية إن المعايير تعطي بغير عدل مزايا للأقاليم الأخرى، وتدعي أن البلدان المانحة قد تستخدم دعم الصندوق الاستئماني سعياً إلى تحقيق أهدافها بالتماس المساندة من بعض البلدان النامية. ويقول أحد من قابلناهم من أمريكا اللاتينية:

"ينبغي أن يتركز التمويل على البلدان المضرورة اقتصادياً التي أثبتت بالفعل أن لديها مؤسساتها المطلوبة. وينبغي أن تقدم المعونة إلى أشد البلدان احتياجاً على أساس بناء القدرات أولاً، للوصول بها إلى مستوى من الفهم للمناقشات الدولية. وينبغي للصندوق الاستئماني أن يجد سُبلاً لضمان أن تكون المشاركة في الاجتماعات فعالة (آخذاً في الحسبان اللجان الوطنية، وإعداد المواقف الوطنية، والوضع الخاص بالمؤسسات التي تعنى بمسائل السلامة الغذائية وتجارة الأغذية، إلخ.)، وإلا كان إنفاق المال يجري على نحو غير جيد."

وتقول نقطة اتصال كاريبية إن الوضع المثالي هو إنه عندما *"... يخرج بلد مستفيد من الصندوق الاستئماني، ينبغي إجراء تقييم نهائي لقدرته مالياً على حضور اجتماعات هيئة الدستور الغذائي لتحديد مدى إمكانية قيام ذلك البلد بتمويل مشاركته في اجتماعات تلك الهيئة."*

الجدول 10: هل تعتقد نقاط الاتصال المعنية بالدستور الغذائي أن قواعد الصندوق الاستئماني بشأن مجموعات البلدان، ومعايير الاختيار، وترتيبات التمويل المتكافئ، وخروج البلدان من الصندوق، هي قواعد شفافة وعادلة؟

	ليست عادلة بما فيه الكفاية	نعم	نعم، عادلة جداً	المجموع
أفريقيا	3	11	6	20
بلدان أمريكا اللاتينية	8	3	صفر	21
أقاليم أخرى	2	12	7	11
المجموع	13	26	13	52

علماً بأن ممثلي المانحين الذين قابلناهم، ربما باستثناء واحد منهم، يدعمون التركيز الراهن على أشد البلدان فقراً، والحوافز المقدمة للخروج من الصندوق، ومتطلبات التمويل المتكافئ. ويبدو أن ذلك مرتبط بالتركيز القوي على الفقر، ذلك التركيز السائد في المجتمع الإنمائي الدولي. وهذا لا يعني أن المانحين لا يدركون التوترات المحتملة، كما يقول أحد ممثلي المانحين، إذ إنه يقول:

"نحن ندرك أن هناك استياءً بشأن مجموعات البلدان القائمة على أساس تصنيفات البنك الدولي/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولكننا لا نستطيع تحديد أي بديل للنظام الراهن قابل للتطبيق. ونعتقد أن هناك كل المبررات لتوجيه الأموال المحدودة لتلك البلدان التي هي أشد احتياجاً من غيرها، مع وجود نظام للخروج من الصندوق يدعو البلدان إلى أن تتحمل بالتدريج مسؤوليات متزايدة عن التمويل الذاتي، ونحن ندرك شواغل بعض البلدان ذات الدخل المتوسط فيما يتعلق باستحقاقها لدعم الصندوق الاستئماني والحصول على هذا الدعم، ولكن لا توجد حلول بسيطة لهذه الشواغل ما لم يتمكن الصندوق الاستئماني من الحصول على مساهمات إضافية كبيرة."

بناءً على البيانات المقدمة أعلاه، يبدو معقولاً أن نستنتج أن هناك دعماً قوياً من المانحين والمستفيدين من خارج أمريكا اللاتينية لمعايير التخصيص الراهنة. وقد اتضح من الزيارات إلى البلدان أثناء أعمال الاستعراض، ومن تحليل مشاركة البلدان التي خرجت من الصندوق، والتي تعتمد على التمويل المتكافئ في الفصل الثالث، أن ظروف البلدان معقدة ومتباينة. ولا يمكن الإلمام بلجنة الدستور الغذائي لبلد ما أو قدراته على السلامة الغذائية من خلال مؤشرات كمية تسهل حوسبتها. ومن ثم فإن أي محاولة لتقسيم البلدان إلى مجموعات، من دون إجراء تقييمات لطلبات الموارد، تعتبر بطبيعتها أفضل ثاني بديل. علماً بأن المعايير المستخدمة حالياً تقوم على أساس مصادر راسخة، ويبدو أن أمانة الصندوق الاستئماني تتبعها على نحو شفاف. وقد أعلن عن التركيز على أشد البلدان فقراً منذ البداية في وثيقة المشروع، وهو ما لقي دعماً من المانحين والمستفيدين، غير أنه أمكن في الوقت نفسه لمجموعة من البلدان أكبر بكثير، ربما لم تكن مستهدفة في العادة لأنشطة التعاون الإنمائي، أن تستفيد من التمويل. والواقع أن الصندوق الاستئماني لم يقصد به أبداً أن يكون آلية دعم دائمة، ومع بدء خروج بلدان المجموعة 1 من الصندوق، سوف يتناقص أي تحيّز قائم في نظام التخصيص.

وكما أُوضح في الفصل الثاني، فقد قام الصندوق الاستئماني بدور لم يقتصر على تعزيز المشاركة، بل أسهم كذلك في تغيرات مؤسسية على صعيد البلدان، لمجموعة كبيرة منها. ومن المهم الآن التركيز على ما يحدث بعد الخروج من الصندوق، ولاسيما أن ذلك سوف يصبح الآن واقعاً لأشد البلدان فقراً. والآن، ما هي آلية المتابعة التي يمكن إقامتها لضمان الشفافية والعدالة، والتي تتعاطى مع أشد الاحتياجات، وتحقق تركيز المانحين على الفقر؟ إننا نقترح أن تقوم أمانة الصندوق الاستئماني والفريق الاستشاري باستكشاف اختيارات تتعلق برصد المشاركة وباتخاذ إجراءات تصحيحية محتملة إذا انخفض معدل المشاركة انخفاضاً هائلاً في عام 2011.

التدريب وسائر أشكال بناء القدرات

من الصعب الحصول على لمحة عامة عن أنشطة التعاون الإنمائي على الصعيد العالمي، فيما يتعلق بالدستور الغذائي والسلامة الغذائية، لاسيما أن المسائل تشترك فيها قطاعات عديدة. ومن المرجح اتخاذ تدابير مناسبة بشأن مجالات من قبيل الصحة، والتجارة، والزراعة، وتنمية القطاع الخاص. وقد بُذلت في مجال التجارة جهود لتتبع المساعدة المتعلقة باتفاق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية في قاعدة بيانات بناء القدرات التجارية التابعة لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولكن منذ عام 2007 فما بعده، أدمجت في نظام التبليغ العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنمائية، أما قضايا التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية فقد أدمجت في مدونة عامة للسياسة التجارية.

غير أن هناك العديد من الأنشطة الجارية في ميدان السلامة الغذائية، ثم إن الصندوق الاستئماني لا يعدو كونه طرفاً فاعلاً صغيراً من حيث الحجم. فعلى سبيل المثال، تبلغ الميزانية السنوية للصندوق الاستئماني مليوني دولار أمريكي، على حين أن إجمالي المساعدات للأنشطة في مجال التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية بلغ حوالى 100 مليون دولار أمريكي في عام 2006، وهي آخر سنة تتوافر بشأنها معلومات من قاعدة بيانات بناء القدرات التجارية. وفي تلك السنة، كانت الجماعة الأوروبية هي أكبر المانحين بكثير في مجال التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، تليها الولايات المتحدة، فأستراليا، فالنرويج، فمنظمة الأغذية والزراعة، فسويسرا.

ولم يتم إعداد تصنيف منهجي لأنشطة المانحين ذات العلاقة بالدستور الغذائي أو السلامة الغذائية في إطار استعراض منتصف المدة هذا. غير أن المقابلات والمسوحات تبصّرنا ببعض الأنشطة والأطراف الفاعلة التي تبرزها الأطراف المعنية. وبطبيعة الحال، فإن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تشاركان في هذا المضمار (وإن يكن على نطاق أقل). ويوضح المانحون الثنائيون، كالاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والسويد، ونيوزيلندا، أنهم يرعون مجموعة مختلفة من الأنشطة ذات علاقة وثيقة بدرجة أو بأخرى بالصندوق الاستئماني. وحسبما قال ممثل المانح السويدي فإن: *"التمويل المدفوع لمرفق وضع المعايير وتنمية التجارة هو مثال واضح للتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية - والدعم المقدم من الوكالة السويدية للتعاون الدولي في ميدان التنمية لأنشطة السلامة الغذائية. كما أن الصندوق الاستئماني للبنك الدولي المعني بالتجارة والتنمية، والإطار المتكامل المحسَّن، ومركز التجارة الدولية، تتعاطى جميعها مع المسائل المتعلقة بالمعايير، وإن لم تقتصر عليها. ولدينا على المستوى الثنائي مشاريع مختلفة على الصعيد القطري. وهذا مجال تركز عليه الوكالة السويدية للتعاون الدولي في ميدان التنمية، ويعود المرة بعد المرة. فالطلب عليه مرتفع."* كما أن نيوزيلندا، بدورها *"... قد أسهمت كثيراً في مختلف برامج بناء القدرات المتعددة الأطراف والثنائية في مجال الدستور الغذائي والمجالات ذات الصلة. ومن بين إسهاماتها إسهامها في الحلقات العملية التدريبية الإقليمية، وما يتصل بها من أنشطة تستهدف تعزيز فهم الدستور الغذائي وتعزيز قدرات البلدان على تحسين تنظيم الأغذية من أجل حفظ الصحة، والتجارة."*

ويعلن 61٪ من نقاط الاتصال المعنية بالدستور الغذائي أن بلدانها قد استفادت من التدريب في مجال الدستور الغذائي و/ أو بناء القدرات. ومن بين البرامج التي يشار إليها، مختلف المشاريع الوطنية لمنظمة الأغذية والزراعة، ومنها دعم هياكل اللجان الوطنية للدستور الغذائي، والحلقات الدراسية الإقليمية بشأن الدستور الغذائي، وتدريب ضباط الاتصال المعنيين بالدستور الغذائي، والتدريب الإلكتروني في مجال الدستور الغذائي، والدعم من وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة/ وشركة كومارك/ واتحاد الجنوب الأفريقي للنقابات الزراعية، وأنشطة معهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة، والدعم من مكتب الدستور الغذائي بالولايات المتحدة، ودعم الهياكل الوطنية

للجان الدستور الغذائي من المكاتب الوطنية لمنظمة الصحة العالمية. كما يعلن 18٪ من نقاط الاتصال أنها تلقت دعماً من برامج أخرى للمانحين للمشاركة في لجان الدستور الغذائي. ومن بين برامج أو مصادر المانحين الأخرى المذكورة: اتحاد الجنوب الأفريقي للنقابات الزراعية (3 بلدان أفريقية)، ومنظمة الصحة العالمية (بلدان آسيويان وبلد في جنوب غرب الهادئ)، ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة (بلدان في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي)، والوكالة الألمانية للتعاون التقني (بلد واحد)، والمساعدة المجتمعية للتعمير والتنمية وتحقيق الاستقرار - وهو برنامج للاتحاد الأوروبي لصالح بلدان غرب البلقان (ترد أدناه مناقشة لبعض هذه البرامج).

لقد شارك الصندوق الاستئماني حتى الآن في تنظيم عدد محدود من أنشطة المساعدة التقنية منفقاً ما مجموعه حوالى نصف مليون دولار أمريكي بحلول نهاية عام 2008 (أو 8٪ من مجموع النفقات منذ بدء الصندوق) ومن المقرر إنفاق 0,2 مليون دولار أمريكي في عام 2010. وفي السنوات الأخيرة تم تنظيم تدريب إقليمي بشأن الدستور الغذائي، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، الواحدة بعد الأخرى، مع اجتماعات اللجان الإقليمية للتنسيق للدستور الغذائي لجميع الأقاليم ما عدا الشرق الأدنى (المقرر عقدها في عام 2010). كما أن هناك ثلاث دورات تدريبية بشأن الدستور الغذائي الواحدة تلو الأخرى مع لجنة التنسيق المشتركة لأوروبا، ولجنة التنسيق المشتركة لآسيا ولجنة التنسيق المشتركة لأمريكا الشمالية وجنوب غرب الهادئ، ومن المقرر عقد حلقتين عمليتين دون إقليميتين في أفريقيا في عام 2010. وكما يتضح من المناقشة الواردة في الفصل الثاني، يظهر من الزيارات إلى البلدان أن هذه الأنشطة مهمة لحفز الأعمال المتعلقة بالدستور الغذائي على الصعيد الوطني، إضافة إلى المشاركة المدعومة من الصندوق الاستئماني. كما يقوم الصندوق بدعم برنامج رائد لإقامة الشراكات والإرشاد في 10 بلدان في الإقليم الأفريقي لهيئة الدستور الغذائي، الذي اقتُرح كجزء من خطة عمل إطارية استراتيجية في الدورة الثامنة عشرة للجنة التنسيق للدستور الغذائي في أفريقيا.

وإضافة إلى أنشطة تدريبية عالمية النطاق، فإن للدول المستفيدة خيار الاستعاضة عن تمويل المشاركة بتمويل أنشطة أخرى. ووفقاً لقواعد الصندوق الاستئماني، فإن تلك الأنشطة يجب أن تكون ذات علاقة مباشرة بتعزيز المشاركة في أنشطة هيئة الدستور الغذائي على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي وقد تشمل دعم نقاط الاتصال المعنية بالدستور الغذائي، ولجان الدستور الغذائي الوطنية، والمشاركة في الحلقات العلمية، والتدريب، والمبادلات بين البلدان، والوفاء ببعض المسؤوليات الإقليمية. وكانت قلة الموارد البشرية تحد في الماضي من إمكانية متابعة أمانة الصندوق الاستئماني متابعة منهجية لهذه الطلبات. غير أنه فيما يتعلق بطلبات عام 2010، ساعدت القدرات المعززة على التجميع الشامل للطلبات، والمتابعة النشطة لجميع الطلبات من خلال الاتصالات بالبلدان المعنية وبإرسال قائمة إلى المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة ونقاط الاتصال الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية. وتقع معظم الطلبات في نطاق اختصاص منظمة الأغذية والزراعة لا الصندوق الاستئماني، وفقاً لأمانة الصندوق، التي ترى أن دورها أكثر ما يكون دوراً تيسيرياً.

وفي النهاية، ونتيجة للحوار مع البلدان المعنية والمقر الرئيسي لكل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومكاتبهما الإقليمية (والذي تشارك فيه أحياناً المكاتب القطرية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية) لم يتم استبقاء سوى مشروعين مقابل المشاركة، أحدهما يتعلق بجولة دراسية إلى بلد في الإقليم الآسيوي تتسم هياكله وأنشطته المتعلقة بالدستور الغذائي بمزيد من التقدم، والثاني يركز على إنشاء قاعدة بيانات للمساعدة في تحديد أولويات الدستور الغذائي. وإضافة إلى ذلك، هناك العديد من الطلبات المتعلقة بتقييم المخاطر. وهناك مناقشات جارية بين أمانة الصندوق الاستئماني والأمانة المشتركة للجنة المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية (الكائنة في إدارة السلامة الغذائية والأمراض الحيوانية المصدر) بشأن التعاطي مع الغرض 3 للصندوق الاستئماني باتخاذ خطوات أولية لإنشاء برنامج تدريبي معد لزيادة معارف البلدان النامية بشأن كيفية الحصول على البيانات العلمية المدرجة في عملية الدستور الغذائي، والكيفية التي يمكن بها لهذه البلدان المشاركة في هذه العملية. ويقوم الصندوق بدعم خبير استشاري خارجي لإعداد دورة تدريبية قصيرة تعطى لأول مرة للمندوبين الذين سيحضرون الدورة الرابعة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية التي ستعقد في نيسان/ أبريل 2010. ووفقاً لأمانة الصندوق الاستئماني يقصد بهذه الدورة أن تكون لبنة أولى في العمل مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وسكرتيري لجان الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للعمل على تصميم

وتنفيذ المزيد من التدريب على التقييم الشامل للأخطار بهدف تعزيز قدرات البلدان النامية على فهم القاعدة العلمية للدستور الغذائي والمشاركة مشاركة فعالة في الإسهام فيها. وللتعاطي مع الغرض 3، يقوم الصندوق الاستئماني بتقديم تمويل رائد إلى إثيوبيا لإعداد معلومات مفيدة كي تنظر فيها هيئة الدستور الغذائي.

إن دور الصندوق الاستئماني في بناء القدرات ليس محدداً بوضوح. وتنص وثائق المشروع الأصلية على تمويل أنواع الأنشطة التالية:

- الأنشطة التي تساعد البلدان على الوفاء بالمعايير الأساسية للمشاركة، مثل تيسير تعيين نقطة اتصال معنية بالدستور الغذائي؛
- التوعية الأساسية والتدريب بشأن الدستور الغذائي؛
- الدعم التقني لتمكين اللجان الوطنية للدستور الغذائي (أو ما يعادلها) لإعداد وطرح اعتبارات وطنية على هيئة الدستور الغذائي، ولجانها أو أفرقة عملها؛
- زيادة العلماء/ التقنيين الذين يسهمون في عمل هيئة الدستور الغذائي من خلال مشاركتهم في اجتماعات لجان الدستور الغذائي وأفرقة العمل.

ويبدو حتى الآن أن الصندوق لا يشارك مشاركة مباشرة في الأنشطة على الصعيد الوطني، ولكنه يركز على التدريب الإقليمي كما ذكرنا آنفاً. ويبدو أن هناك تقسيماً راسخاً للعمل بخاصة مع منظمة الأغذية والزراعة، يركز الصندوق وفقاً له على المشاركة، وتركز منظمة الأغذية والزراعة على بناء القدرات. وفي أحدث خطة عمل، يقوم الصندوق بمزيد من المشاركة في الأنشطة الوطنية ودون الإقليمية. كما تُتخذ خطوات أولية للتعاطي مع الناتج 3.

وعندما سئلت نقاط الاتصال المعنية بالدستور الغذائي عما إذا كان التركيز الراهن على الأنشطة والتمويل من قِبَل الصندوق الاستئماني مناسباً، أعرب 88٪ منها عن اعتقاده بأن هذا التركيز مناسب أو مناسب جداً. ومن الواضح أن هناك اختلافاً بين أفريقيا وإقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي. ويعتقد جميع من أجاب من الأفارقة أن التركيز مناسب أو مناسب جداً في حين أن 58٪ من المجيبين من إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي أعربوا عن هذا الاعتقاد. وليس الفرق بين أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى غير أقل البلدان نمواً فرقاً قاطعاً (إذ إن نسبة التأييد من قِبَل مجموعة البلدان الأولى تزيد بمقدار 11٪ على المجموعة الثانية). وعلى الرغم من قوة الدعم، تود عدة نقاط اتصال أن ترى المزيد من المشاركة في عملية بناء القدرات، بما في ذلك على الصعيد الوطني. ويعتقد حوالى نصف نقاط الاتصال التي أجري مسح لها أنه ينبغي للصندوق الاستئماني أن يوجه جهوده نحو مزيد من بناء القدرات، بأن يدعم، فيما يدعم، نقاط الاتصال الوطنية المعنية بالدستور الغذائي، ولجان الدستور الغذائي الوطنية، والأعمال التقنية والعلمية، وذلك عندما سئلت عما إذا كان ينبغي تغيير مناط تركيز الصندوق في المستقبل. ويرد في الجدول 11 بعض الاقتراحات التي طرحتها نقاط الاتصال المعنية بالدستور الغذائي.

الجدول 11: إجابات مختارة عن السؤال: "ما هو الدور الذي ترى أن يقوم به الصندوق الاستئماني في التدريب في مجال الدستور الغذائي و/ أو بناء القدرات؟"

الإقليم	الاقتراح
أفريقيا	تقييم النظام، ودعم التدريب مع الخبراء، وتبادل الخبرات، وتعزيز نقاط الاتصال الوطنية المعنية بالدستور الغذائي
أفريقيا	المزيد من التركيز على المستويات دون الإقليمية
جنوب غرب الهادئ	تمويل مشاركة المشاركين في الحلقات العملية التدريبية الإقليمية
جنوب غرب الهادئ	يقوم الصندوق بدور حيوي في التدريب في مجال الدستور الغذائي وبناء القدرات، ولكن ينبغي أن تكون هناك أنواع من التدريب أكثر تحديداً مركزة على كتابة المواقف القطرية، والرد على الرسائل التعميمية، إلخ.
شمال أفريقيا	توفير التدريب المستمر لنقاط الاتصال الوطنية المعنية بالدستور الغذائي
أمريكا اللاتينية والكاريبي	ينبغي أن يقتصر الصندوق الاستئماني على المشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي
منطقة الكاريبي	ينبغي للصندوق الاستئماني أن ينظر في تقديم مساعدة مالية و/ أو تقنية إلى البلدان النامية التي تحتاج إلى إجراء بحوث، من أجل تقديم بيّنات علمية لدعم مشاريع مقترحاتها و/ أو مواقفها الوطنية
أفريقيا	1- يلزم أن تدرج أنشطة الصندوق الاستئماني في موقعه على الإنترنت لتمكيننا من الإجابة عن السؤال الوارد أعلاه. 2- من أجل بناء القدرات، يمكن الاستعانة بالبلدان النامية المدربة في تدريب البلدان المجاورة لها توفيراً لبعض الأموال التي تنفق على المسافات الطويلة
آسيا	تنظيم دورات جديدة للتعلم الإلكتروني بشأن الدستور الغذائي، بعنوان "تعزيز المشاركة في أنشطة هيئة الدستور الغذائي"
آسيا	القيام بدور الميسّر ومقدم الأموال
أفريقيا	التوعية خطوة مهمة نحو التدريب وبناء القدرات

ويجزم ممثلو المانحون الذين تمت مقابلتهم بأن الصندوق الاستئماني ينبغي أن يواصل التركيز على المشاركة (على النحو الذي تعبر عنه الأغراض الثلاثة) وأن لا يشارك في أنشطة بناء القدرات، التي هناك جهات أخرى تقدمها، وبخاصة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. ويريد بعض المانحين، في الوقت نفسه، أن يبذل مزيد من الجهود لجعل المشاركة فعالة بما يتفق مع الحاجة المعرب عنها أعلاه للتعاطي مع الغرضين 2 و3. وبوجه عام، يبدو أن المانحين يدعمون الأنشطة التي تقوم بها حالياً أمانة الصندوق الاستئماني، من حيث الأنشطة التدريبية التي يعقد الواحد منها تلو الآخر مع اجتماعات هيئة الدستور الغذائي، والقيام بدور الميسّر بين البلدان والجهات التي تقدم الدعم اللازم لبناء القدرات، مثل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وهنالك ثلاثة مانحين يقترح كل منهم على حدة تجربة نهج إرشادي "تتبنى" بمقتضاه البلدان المتقدمة البلدان النامية. ويذكر الاتحاد الأوروبي أنه يوجد بالفعل برنامج إرشادي في لجنة التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، التي تقوم هيئة الدستور الغذائي فيها بإرشاد السنغال وكينيا. ويمكن أن نذكر أيضاً أن مجلس التجارة الوطني السويدي يقوم بتجربة هذا النهج مع ثمانية بلدان أفريقية فيما يتعلق باللجنة المعنية بالحواجز التقنية أمام التجارة، التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

وأهم شركاء الصندوق الاستئماني فيما يتعلق بأنشطة بناء القدرات، منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. إذ تقوم المنظمة الأولى بأنشطة واسعة فيما يتعلق بالسلامة الغذائية والدستور الغذائي، على حين تشارك المكاتب الإقليمية والقطرية للمنظمة الثانية في هذه الأنشطة بدرجات متفاوتة بحسب الإقليم والبلد. ويرد مزيد من النقاش حول التعاون بين أمانة الصندوق الاستئماني ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في الفصل الخامس.

كما يؤكد المانحون أهمية العلاقة بين الصندوق ومرفق وضع المعايير وتنمية التجارة. علماً بأن هذا المرفق هو مبادرة مشتركة بين وكالات وجهات مانحة متعددة، وهو يهدف إلى تعزيز التنسيق فيما يتعلق بتقديم المساعدة ذات الصلة بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، مع القيام في الوقت نفسه بحشد الموارد ودعم المشاريع لمساعدة

البلدان النامية على تعزيز قدراتها على الوفاء بمعايير التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. [13] وتشارك منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأمانة هيئة الدستور الغذائي في مرفق وضع المعايير وتنمية التجارة. ثم إن إدارة السلامة الغذائية والأمراض الحيوانية المصدر، حيث توجد أمانة الصندوق الاستئماني، تمثل منظمة الصحة العالمية في المرفق. وهناك فرق في التركيز بين المرفق وبين الصندوق؛ فالمرفق يدعم تطبيق المعايير، على حين أن الصندوق يدعم تعزيز المشاركة في وضع المعايير. والمرفق لا يمول المشاركة أو البحوث العلمية لوضع المعايير أو البنية الأساسية، أو المعدات. كما أن للمرفق اختصاصات أوسع تشمل المجال الكامل للتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. ويشارك المرفق بالفعل في أنشطة هيئة الدستور الغذائي، فمثلاً تشارك أمانة المرفق في بعض الأنشطة الإقليمية لهيئة الدستور الغذائي، وتناقش مع أمانة الهيئة مسألة المشاركة في لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أفريقيا في عام 2010، ويدعم المرفق هياكل الهيئة في إطار دعمه لمراقبة الأغذية. ويقدم المرفق تقريراً سنوياً إلى هيئة الدستور الغذائي عن أنشطته، ويحاول معاونة نقاط الاتصال الوطنية المعنية بالدستور الغذائي، عن طريق رسائله الإخبارية.

ونظراً للروابط المؤسسية العديدة والمصالح المشتركة بين المرفقين، فقد يكون من المدهش أن التفاعل الموضوعي بينهما محدود جداً. وربما كانت الحاجة إلى التعاون أقل عندما كان الصندوق الاستئماني يركز على تعزيز المشاركة، ولكن إذا ما أراد الصندوق تعزيز جهوده للتعاطي مع الناتجين 2 و3، فإن مرفق وضع المعايير وتنمية التجارة يبدو شريكاً مناسباً جداً. غير أنه حدث مؤخراً، وعلى ما يبدو في أعقاب تعزيز قدرات أمانة الصندوق، أن قامت اتصالات أولية مباشرة بين الأمانتين. ويتعين أن تتطور العلاقة الصحيحة بين المرفق والصندوق من خلال المناقشات المتكررة والتفاعل بين الطرفين المعنيين. ويمكن لأمانة الصندوق نفسها أن تشارك مشاركة مباشرة في فريق العمل التابع للمرفق ومع الزملاء في إدارة السلامة الغذائية والأمراض الحيوانية المصدر. ويمكن للمرفقين التعاون في الأنشطة الإعلامية والتدريبية. وقد تكون هناك إمكانية للتعاون في وثيقة المشروع بناءً على الطلبات والاحتياجات المعبر عنها في إطار الصندوق الاستئماني. ثم إن الأنشطة التنسيقية للمرفق، فيما يتعلق، مثلاً، بالاحتياجات والتقييمات والمؤشرات، قد تهم الصندوق أيضاً. ويمضي التعاون في الوقت نفسه في الاتجاهين، فمثلاً، اقترح أن تزيد منظمة الصحة العالمية من حجم نشاطها في المرفق، وذلك، مثلاً، عن طريق عرض أنشطتها ذات العلاقة بالمعايير، وبإرسال مقترحات مشاريع المرفق إلى مكاتبها القطرية للتعليق عليها. [14]

وتتمثل الأولوية التالية في مشاركة البرامج المعنية عناية مباشرة بدعم الإعداد لاجتماعات هيئة الدستور الغذائي وتمويل المشاركة. ومرة أخرى يبدو من اللازم أن تتخذ أمانة الصندوق بعض الخطوات الأولية. وقد تم تحديد ثلاثة برامج مناسبة خلال التقييم، استضافها اتحاد الجنوب الأفريقي للنقابات الزراعية ومكتب البلدان الأفريقية للموارد الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي، وذلك في أفريقيا، ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة، وذلك في أمريكا اللاتينية. وقد تعاون اتحاد الجنوب الأفريقي للنقابات الزراعية مع برنامج كومارك الذي تموله وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، ذلك البرنامج الذي يهدف إلى تنمية القطاع الخاص في الجنوب الأفريقي، من خلال تحسين مشاركة بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الهيئات الدولية لوضع المعايير، بما في ذلك هيئة الدستور الغذائي. ويبدو أن برنامج كومارك قد انتهى في كانون الأول/ ديسمبر 2009 وفقاً للموقع على الإنترنت. [15] علماً بأن معهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة هو أحد فروع منظمة الدول الأمريكية وهو مراقب في مرفق وضع المعايير وتنمية التجارة. ويقوم المعهد بتنفيذ مبادرة خاصة بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية لبلدان الأمريكتين بدعم من الولايات المتحدة. وتشمل هذه المبادرة تمويل المشاركة المادية في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي.

---

13 http://www.standardsfacility.org/

14 هناك أيضاً شبكة لممارسي المعايير التجارية لها عدد كبير من الأعضاء والشركاء بما في ذلك مرفق وضع المعايير وتنمية التجارة ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة، والتي تهدف، وفقاً لموقعها على الإنترنت، إلى *"تحسين فعالية المبادرات التي تدعم قدرات البلدان النامية، والمشاركة في تطبيق المعايير التجارية والاجتماعية والبيئية ومعايير السلامة الغذائية، وما يتصل بذلك من تدابير، من خلال تبادل المعلومات، وبحوث السياسات وبناء القدرات."* (http://tradestandards.org).

15 www.commark.org

ويقوم مكتب البلدان الأفريقية للموارد الحيوانية بإدارة الأموال المقدمة من الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج يعرف باسم مشاركة الأمم الأفريقية في منظمات وضع المعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية. ويتركز الاهتمام على المساعدة في إعداد البلدان الأفريقية للمشاركة في هيئة الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لحماية النباتات. ويتمثل النشاط الرئيسي في تنظيم اجتماعات عامة للعديد من البلدان لفهم المسائل محل النقاش. وعادةً، لا يرعى البرنامج المشاركة، ولكن هذا أمر يمكن النظر فيه وفقاً للاتحاد الأوروبي. وتشارك لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أفريقيا وأمانة الصندوق الاستئماني في البرنامج. ومرفق وضع المعايير وتنمية التجارة عضو في اللجنة التوجيهية للبرنامج وتُدخر بعض الأموال للمرفق لإعداد الأنشطة، التي تشمل حلقات تدريبية إقليمية أو وطنية بشأن وضع المعايير، وبناء القدرات على وضع المعايير للجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، وإجراء أعمال استشكافية بشأن تشجيع إقامة لجان وطنية للتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية.

ويبدو أن مبرر وجود الصندوق الاستئماني من حيث بناء القدرات ينبع من أنشطته الأساسية من حيث رعاية المشاركة وما تتيحه من مناسبات الحوار المتميزة (أو حتى تعزيزها) مع نقاط الاتصال المعنية بالدستور الغذائي من خلال عملية الطلبات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني. وبهذه الطريقة يمكن لأمانة الصندوق جمع معلومات من خلال التفاعل المتكرر الذي قد لا يتوافر للأطراف الفاعلة الأخرى. والسؤال الرئيسي هو ماذا يحدث عندما تبدأ البلدان، وبخاصة أشدها ضعفاً، الخروج من الصندوق. هل يعني ذلك أن العلاقة بالصندوق قد انقطعت؟

إن مشاركة أمانة الصندوق الاستئماني في بناء القدرات هي حتى الآن مقصورة على التدريب الإقليمي، ولاسيما اجتماعات اللجان الإقليمية للدستور الغذائي، الواحدة تلو الأخرى. وفي الآونة الأخيرة كان العمل منصباً على الأنشطة دون الإقليمية، ومتابعة طلبات بناء القدرات وإعداد مواد تدريبية. وقد تسنح أيضاً فرص لدعم النُهج الجديدة، مثل الإرشاد والتبادل الأقاليمي. غير أنه نظراً للقدرات البشرية والمالية المحدودة للغاية للصندوق الاستئماني وعدد الأطراف الفاعلة والمبادرات المعنية بالأنشطة التحليلية وأنشطة بناء القدرات، يتعين على أمانة الصندوق أن تخطو بحذر. ويبدو أن مستوى الطموح المبدئي المعقول يتمثل في تنمية التعاون الداخلي مع منظمة الأغذية والزراعة، والمشاركة على نحو أكثر نظامية في مرفق وضع المعايير وتنمية التجارة، والتواصل مع البرامج التي تدعم بشكل مباشر المشاركة في أنشطة هيئة الدستور الغذائي.

الفصل الخامس: إدارة الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي

قدرة أمانته وكفاءتها

تقوم أمانة الصندوق الاستئماني بالإدارة اليومية للصندوق، وهي موجودة في إدارة السلامة الغذائية والأمراض الحيوانية المصدر بمنظمة الصحة العالمية. ويقول كل من سلوراش (2007) وكونور (2007) إن قدرة الصندوق لا تكفي للقيام بجملة أمور، منها إدارة المهام الإدارية المتكررة، والسماح بما يكفي من الإرشاد وتقييم النتائج. ثم إن مهمة إدارة الطلبات وترتيبات السفر وإعداد التقارير ليست بالمهمة الهينة. وعلى العموم، يبدو أن المهام التحليلية والتنسيقية، مثل تدبّر التقارير، ومتابعة طلبات بناء القدرات، والتنسيق مع الأطراف الفاعلة الأخرى، قد عانت. كما تم الإبلاغ أثناء هذا الاستعراض عن عدد من المشكلات الإدارية، وحالات التأخير، ومشكلات الاتصال (انظر القسم التالي).

غير أن المستفيدين راضون بوجه عام؛ فقد اعتبر 84٪ من نقاط الاتصال التي تم مسحها أن أداء أمانة الصندوق جيد أو جيد جداً. وهناك اختلاف صغير بين أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى غير أقل البلدان نمواً. أما بلدان أمريكا اللاتينية فهي أقل رضاء من سائر الأقاليم، إذ إن 45٪ منها تعتبر أداء أمانة الصندوق متوسطا أو ليس جيداً بما فيه الكفاية. وجميع البلدان الأفريقية يتراوح تقديرها للأداء بين جيد وجيد جداً. كما أن المانحين بوجه عام يُعربون عن تقديرهم للأمانة، مُقرين بأنها تؤدي مهامها بتفانٍ، نظراً لكون مواردها محدودة. ورأى أحد المانحين خطورة الاعتماد على عدد قليل جداً من الأشخاص؛ ماذا يحدث لو أن الإدارة الراهنة تركت البرنامج؟

وفي نهاية عام 2009، تم تعزيز قدرة الأمانة بتوظيف إداري (برتبة م4) على أساس التفرغ. أما موظف الدعم فيعمل 80٪ من الوقت، ولكن الموظفين كليهما قد أُعطيا عقدين محدَّدي المدة بدلاً من الاعتماد على العقود المؤقتة. وهناك بالفعل دلائل، كما ذُكر آنفاً، على أن ذلك قد أتاح وقتاً للنواحي الكيفية للصندوق، مثل زيادة التركيز على أنشطة بناء القدرات والتنسيق.

وتتّبع أمانة الصندوق إجراءات منظمة الصحة العالمية وقواعدها ولوائحها المالية. ويتم تسجيل مساهمات الصندوق في "الصندوق الطوعي لتعزيز الصحة" لمنظمة الصحة العالمية، وتُخصص للصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي، مما يضمن استخدام كل المساهمات لأغراض الصندوق وحدها. ولدى منظمة الصحة العالمية نظام "للإدارة تأسيساً على النتائج" يُستخدم لإعداد "الميزانيات البرنامجية" لفترة السنتين، التي تعتمدها الهيئة الرئاسية لمنظمة الصحة العالمية، ألا وهي جمعية الصحة العالمية. ويجري إعداد "خطط عمل" لكل سنتين في إطار هذه الميزانية البرنامجية، وللصندوق الاستئماني قسم مستقل في خطة العمل العامة لإدارة السلامة الغذائية والأمراض الحيوانية المصدر. ويسمح هذا للصندوق بتتبع نفقات المشروع باستخدام نظام الترميز الداخلي لمنظمة الصحة العالمية. والسجلات والتقارير المالية هي جزء من نظام التقارير المالية العامة للمنظمة، وهي تُدرج في التقرير المالي والبيانات المالية المدقّقة للمنظمة. ويحتفظ الصندوق بقائمة داخلية لكل مساهمات المانحين فرادى، وهي قائمة يجري تحديثها ونشرها سنوياً في التقارير السنوية للصندوق. وتستخلص النفقات المجمَّعة للصندوق من السجلات المالية لمنظمة الصحة العالمية وتُعرض في التقارير السنوية.

وتفرض منظمة الصحة العالمية تكاليف لدعم البرنامج مقدارها 13٪ على جميع المساهمات التي تقدَّم إلى المنظمة لتغطية التكاليف الإدارية المتعلقة بإدارة الأموال. وتُخصم تكاليف دعم البرنامج من المساهمات حالما تتوافر الأموال للاستخدام (مثلاً، عقب توقيع الاتفاقات مع المانحين). وعليه، فإن الأموال التي تتوافر لاستخدام الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي تُخصم منها نسبة مقدارها 13٪. وتشمل التكاليف الإدارية للمشروع التكاليف الخاصة بالموظفين (بعقود محددة المدة أو مؤقتة)، وسفر الموظفين، والضيافة (مثل خدمات المطاعم خلال المناسبات الجانبية في هيئة الدستور الغذائي)، ونفقات التشغيل العامة (الهاتف، الفاكس، البريد، المعدات، الترجمة).
وهناك قسم مالي في التقارير السنوية للصندوق، يشمل معلومات عن مساهمات المانحين (انظر أدناه) والنفقات. وترد النفقات للفترة 2006-2008 في الجدول 12. ولم نتمكن في الاستعراض من التوصل إلى نفقات عام 2009، إذ إن هذه النفقات لم تكن وُضعت في صيغتها النهائية وقت كتابة هذا التقرير. ووفقاً لأمانة الصندوق، فإن هذه المعلومات لا

تتوافر داخلياً حتى نيسان/ أبريل، ولا تُنشر رسمياً حتى يصدر التقرير السنوي في حزيران/ يونيو من كل عام. ويشترط أحد المانحين أن لا تزيد التكاليف الإدارية المرتبطة بالمشروع مباشرة على 12٪ من إجمالي النفقات. علماً بأن ارتفاع مستوى النفقات على تنظيم مشروع وإدارته في عام 2008، متجاوزاً النسبة المشروطة، ومقدارها 12٪، يُعزى إلى تكلفة تعيين بديل لموظفة الدعم التي كانت في إجازة أمومة، والعقود التي أُصدرت لموظفين مؤقتين لمساعدة الأمانة في عملية التخطيط الاستراتيجي لتنفيذ توصيات تقريري كونور وسلوراش.

الجدول 12: نفقات الصندوق الاستئماني الفعلية في الفترة 2006-2008

بالدولار الأمريكي	2006	٪	2007	٪	2008	٪	2008-2003	٪
دعم البلدان المستفيدة								
- أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الدخل المنخفض	428 788	٪49	584 356	٪45	667 793	٪46	2 739 466	٪46
- بلدان الشريحة العليا الدنيا للدخل المتوسط	322 194	٪37	486 197	٪37	307 685	٪21	1 883 958	٪32
التدريب والدعم التقني	39 174-	٪4-	115 383	٪9	110 524	٪8	470 815	٪8
تنظيم المشروع وإدارته	170 833	٪19	114 491	٪9	361 778	٪25	857 178	٪14
المجموع	882 641		1 300 427		1 447 780		5 951 417	
المستفيدون غير المشمولين بالرعاية								
أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الدخل المنخفض (المجموعة 1)	70		151		149		567	
بلدان الشريحة العليا والشريحة الدنيا للدخل المتوسط (المجموعتان 2 و3)	41		72		81		316	
التكلفة لكل مستفيد (المجموعة 1)	6 126		3 870		4 482		4 832	
التكلفة لكل مستفيد (المجموعتان 2 و3)	7 858		6 753		3 799		5 962	

المعلومات المتعلقة بالنفقات في القسم المالي مجمّعة إلى حد بعيد وتشمل كل مدة وجود الصندوق الاستئماني، مما يصعّب من إجراء مقارنات سنوية بينها، وهي لا تُقسم بحسب النشاط، ولا توجد إشارة إلى المعيار الذي اشترطه أحد المانحين والمتعلق بالنسبة 12٪. هذا، ولأغراض تخطيطية، يستخدم الصندوق مبلغاً محدداً لكل مستفيد (4500 دولار أمريكي في عام 2010)، ولا يرد في القسم المالي مقارنة لهذا المبلغ مع التكلفة الفعلية.

وعندما طُرح سؤال عن مردودية الأمانة، أوضحت الإجابات أن المانحين ليست لديهم معلومات كافية تمكنهم من اتخاذ حكم واضح، وإن كان بعضهم يبدو راضياً، وهم على العموم سعداء بالأداء العام للصندوق. وقد فكر مانحان ملياً في المستوى المناسب للتكاليف العامة، وقال أحدهما *"تذكر التقارير المرحلية أن حوالى 10-15٪ من التكاليف تخص الشؤون الإدارية. ومن المرجح أن هذا متفق مع معظم الصناديق، ولكننا غير متأكدين أين يذهب المال، لافتقاء الشفافية. فلابد من تقديم المزيد من المعلومات."*

ومن النُهج الممكنة لقياس الكفاءة النظر إلى تكلفة السفر لكل مشارك. وكما يتضح من الجدول فقد هبطت التكلفة هبوطاً هائلاً في الفترة بين عامي 2006 و2007، بل إنها هبطت أكثر في عام 2008. والمرجح أن سبب ذلك أن الصندوق بدأ في مطلع عام 2007 يقتصر على إصدار تذاكر السفر بالدرجة الاقتصادية، وهو ما دعمه بقوة سلوراش (2007). وهناك مشكلة نصادفها عند مناقشة كفاءة الصندوق، وهي عدم توافر معلومات عن تكلفة أنشطة بناء قدرات الأفراد. ويُلاحظ أن تكلفة الأنشطة التدريبية المتعلقة بالمشاركة في اللجان (إضافة إلى البدل اليومي) تدرج تحت بند دعم البلدان المستفيدة، على حين أن تكلفة الأحداث التدريبية القائمة بذاتها تدرج تحت بند التدريب والدعم التقني.

ويبدو أن هناك قيوداً على نوع التقارير المالية التي يمكن إصدارها في نُظم منظمة الصحة العالمية. فوفقاً لأمانة الصندوق، فإن مراجعة وتجميع البيانات المالية الخام التي يقدمها نظام منظمة الصحة العالمية، يمثل عملية يدوية مضيعة للوقت. كما أن المعلومات المالية النهائية يتعين تخليصها مع المراقبة الداخلية للميزانية والشؤون المالية، قبل نشرها في التقرير السنوي. كما أن الأرقام التي يوردها التقرير السنوي عن كل سنة تقوم على أساس موجز المعلومات المتوافرة لدى أمانة الصندوق في نظام منظمة الصحة العالمية المالي وقت كتابة التقارير السنوية (حوالى آذار/ مارس). وهناك التزامات مستحقة وغير مصفاة من السنة السابقة التي قد لا تظهر باعتبارها نفقات وتجري تسويتها شيئاً فشيئاً خلال السنة. وعليه، لا يمكن لأمانة الصندوق أبداً أن "تقفل دفاترها"، ثم إن أرقام النفقات يجري تسويتها من تقرير سنوي إلى التقرير الذي يليه.

غير أنه ينبغي، من حيث المبدأ، أن يكون من الممكن لأمانة الصندوق أن تقدم من البيانات المصنفة أكثر مما تقدمه حالياً. كما ينبغي أن تشمل الإجراءات، فيما تشمل، حفظ الملفات الأساسية المشتملة على البيانات المصنفة والقيود الفردية للتقرير السنوي. وعلى العموم، يوجد مجال واضح للتحسين سواء في العرض أو في مستوى تفصيل النفقات وتحليلها، تعزيزاً للشفافية، ولتحليل الكفاءة على نحو أفضل.

اختيار المشاركين وترتيبات السفر

كما جاء في الفصول السابقة، فإن أحد الانتقادات الرئيسية الموجهة إلى الصندوق يقوم أساس فهم (حقيقي أو غير حقيقي) بأن اختيار المشاركين والاجتماعات ليس هو الاختيار الأمثل. وفي الوقت نفسه، فإن عملية الاختيار هي أداة من أدوات الصندوق الرئيسية للتأثير على الصعيد القطري. ويبدو أن الأطراف المعنية ليس لديها بالفعل معرفة بإجراءات الاختيار التي يتبعها الصندوق. وكما ذكر أعلاه، فإن المستفيدين قد أحبطتهم المشاكل الإدارية وحالات التأخير. وعليه، فهناك أسباب كثيرة لمراجعة دورة الصندوق للاختيار والإدارة برمتها ببعض التفصيل. وهناك دورة إدارية سنوية مجملة في الجدول 13، مع تقسيم المسؤوليات.

وكما يتضح من الجدول، فهناك أربع مراحل رئيسية في الدورة الإدارية للصندوق هي: الطلب، والمراجعة واتخاذ القرار، وترتيبات السفر، والتبليغ (التي يجري تناولها فيما يلي).

لاعتبارات السيادة الوطنية، تترك أمانة الصندوق للبلد الطالب أن يسمي ويقرر الاجتماعات والمشاركين المطلوب دعمهم. غير أن نموذج الطلب يتضمن عدة اشتراطات لضمان أن تكون هذه العملية شفافة وشاملة قدر الإمكان، وهي اشتراطات جرى التشديد عليها في نموذج الطلب لعام 2010. فكل إطار في نموذج الطلب يتعين ملؤه، والطلب النهائي يتعين أن توقعه نقطة الاتصال المعنية بالدستور الغذائي، والمشاركون المرشحون للاجتماعات، والأشخاص الذين شاركوا في ملء نموذج الطلب، وممثلا منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة المحليان. كما يتعين على جميع المشاركين من البلدان التي تلقت الدعم خلال الفترة المشمولة بالتقرير (أي الفترة من آب/ أغسطس 2008 إلى تموز/ يوليو 2009 للبلدان التي طلبت الدعم في عام 2010) تقديم تقرير عن المشاركة المدعومة حتى يتسنى النظر في تمويلها. ويشتمل الطلب على الأطر التالية:

- بيانات الاتصال بنقطة الاتصال المعنية بالدستور الغذائي
- وصف نقطة الاتصال أو هيكل معادل لها، بما في ذلك معلومات عن الأعضاء، والاجتماعات، والهيكل، ومشاورات الأطراف المعنية، والأنشطة، والعقبات.

- قائمة مرتبة حسب الأولوية لما لا يزيد على خمسة اجتماعات لهيئة الدستور الغذائي يود البلد أن يمثل فيها في السنة المقبلة (2010)، بما في ذلك أسماء المندوبين المطلوب تمويلهم ومراكزهم وتوقيعاتهم

- وصف عملية تقرير الأولويات والأساس المنطقي الذي تقوم عليه، بما في ذلك العملية والمعايير المستخدمة على الصعيد الوطني لاختيار الاجتماعات ذات الأولوية، والإشارة إلى كيفية توافق تلك الاجتماعات مع أغراض الدستور الغذائي للبلد

- وصف الكيفية التي يعد بها البلد الطالب مندوبيه لاجتماعات هيئة الدستور الغذائي، وضمان تبادل المعلومات بعد الاجتماعات

- إمكانية طلب دعم أنشطة أخرى غير المشاركة في الاجتماعات

- المصادر الأخرى للدعم والمساعدة التقنية

- أسماء ومراكز وتوقيعات السلطات الوطنية المشاركة في ملء الطلب، والممثلين القطريين لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية الذين استشيروا أثناء إعداد الطلب

ويلتزم المشاركون المستفيدون بإجراء مشاورات ومناقشات وبحوث على الصعيد القطري قبل الاجتماعات، ويحضرون الجلسة الافتتاحية ويبقون ويشاركون في الاجتماعات طوال انعقادها، ويستخلصون المعلومات من الأطراف المهتمة على الصعيد القطري ويملأون نموذج التقرير على الإنترنت بالاقتران مع نقطة الاتصال المعنية بالدستور الغذائي والأطراف المهتمة. ووفقاً لأمانة الصندوق الاستئماني، يلزم بذل الكثير من الوقت والجهد للعمل مع مقدمي الطلبات لضمان اكتمال الطلبات. وقد كان هذا هو الوضع في أحدث جولة للطلبات، ربما لكون نموذج الطلب أكثر إلحافاً، بمعنى أنه يتطلب توقيعات من جميع الأطراف المعنية. وحتى كتابة هذا التقرير كانت هناك ثلاثة طلبات لم تكن مكتملة بعد. وتعتقد أمانة الصندوق أن الجهود المبذولة تعود بفائدة، وأن اشتراط المشاورات الوطنية يأتي بنتائج، وأن الأمر ينطوي على عملية تعليمية. كما أن التفاعل يسمح للأمانة بأن تحدد نقاط الضعف والتصدي لها في النُظم الوطنية للدستور الغذائي، بالتعاون مع المكاتب الإقليمية/ الوطنية لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة وموظفيها.

وهناك نهج بديل يتمثل في أن تبدأ أمانة الصندوق إما مباشرة وإما من خلال وسطاء، في المشاركة بصورة أعمق في عملية الاختيار نفسها، لإرشاد البلدان إلى الاختيارات "الصحيحة" للمشاركين وللاجتماعات. وقد اتُخذت بالفعل خطوات أولية في هذا الاتجاه من خلال اشتراطات الطلب وإشراك المكاتب المحلية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. ثم إن اختلاف الظروف المحلية والعمل على بقاء تكاليف المعاملات منخفضة يجعل من الصعب تصور طريقة فعالة لتوجيه عملية الاختيار برمتها توجيهاً مركزياً. وهناك حجج قوية للسلطات الطالبة فيما يتعلق بالملكية، والسيادة، والتعلّم بالممارسة، مع مشاركة المكاتب الإقليمية والمحلية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وإشارات قوية من خلال اشتراطات الطلب، للاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن عملية الاختيار.

الجدول 13: الدورة الإدارية للصندوق الاستئماني

الخطوة	التوقيت	المسؤولية
إرسال الطلب مع استخدام نموذج الطلب الموجود في موقع الصندوق على الإنترنت	الموعد النهائي: 31 تشرين الأول/ أكتوبر	نقطة الاتصال
مراجعة الطلبات	تشرين الثاني/ نوفمبر – كانون الأول/ ديسمبر	أمانة الصندوق
تخطيط السيناريوهات	تشرين الثاني/ نوفمبر – كانون الأول/ ديسمبر	أمانة الصندوق
تقرير مستويات الدعم	كانون الأول/ ديسمبر	الفريق الاستشاري
الاستجابة لنقاط الاتصال بالقرار والتعليمات	كانون الثاني/ يناير	أمانة الصندوق
تقديم نموذج التسجيل والتفاصيل المصرفية إلى الصندوق	كانون الثاني/ يناير	المستفيدون
الدعوة إلى الاجتماعات	قبل انعقاد الاجتماعات بمدة تتراوح بين 2 و3 أشهر	أمانة هيئة الدستور الغذائي
التسجيل للاجتماعات؛ والتأشيرات وترتيبات السفر*	قبل كل اجتماع بشهر واحد	المستفيدون
طلب السفر بعد توكيد استلام مسار السفر والتأشيرة	قبل موعد السفر بعشرة أيام على الأقل	أمانة الصندوق للبلدان في الأقاليم التي لديها نظام الإدارة العامة (أفريقيا وأمريكا اللاتينية)، ومكاتب منظمة الصحة العالمية للبلدان في الأقاليم التي لديها نظام الإدارة العامة، والتي يمكنها دفع بدلات يومية من حساب السلف وإدارة منظمة الصحة العالمية في كوالا لمبور
إذن السفر إلى وكالة السفر التي تصدر تذكرة السفر للمستفيد	قبل موعد السفر بثمانية أيام	آميكس وإدارة منظمة الصحة العالمية في كوالا لمبور
تحويل البدل اليومي إلى الحساب المصرفي للمستفيد أو صرفه محلياً	قبل موعد السفر بثمانية أيام	إدارة منظمة الصحة العالمية في كوالا لمبور (ترسل التعليمات تلقائياً للدفع قبل السفر بثمانية أيام) ومكتب المنظمة المحلي عند الضرورة
تقديم تقرير إلى أمانة الصندوق	بعد الاجتماع بثلاثة أشهر	المستفيدون

** إذا كانت هناك وكالة سفر مأذون لها من منظمة الصحة العالمية في بلد ما، يقوم المشاركون بحجز تذاكرهم محلياً؛ وإلا تتولى أمانة الصندوق حجز التذاكر من جنيف.*

وهناك مسألة حاسمة أخرى تتمثل في الترتيبات الإدارية وترتيبات السفر التي تعقب نجاح الطلب. وكما يتضح من الجدول الوارد أعلاه، هناك عدد من الخطوات الإجرائية، التي قد يجري تأخيرها أو إساءة تفسيرها لأسباب مختلفة. وتيسيراً لهذه العملية فإن الجواب الذي أرسل إلى مقدمي الطلبات الناجحين في كانون الثاني/ يناير اشتمل على معلومات التسجيل لاجتماعات هيئة الدستور الغذائي (التي من المقرر إرسالها مباشرة إلى لجنة الدستور الغذائي للبلد

المضيف/ المضيف المشارك)، والسفر، والبدل اليومي. كما تُنشر على موقع الصندوق الاستئماني على الإنترنت وثيقة بعنوان "سياسات الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي، وإجراءاته الإدارية".

وكانت أمانة الصندوق ترسل، في السابق، دعوات فردية بالبريد الإلكتروني إلى المستفيدين، قبل الاجتماعات، ولكن ثبت أن هذا الإجراء ثقيل وغير فعال، ومن ثمّ فقد أوقف. ويمكن الآن للمستفيدين أن يبدأوا الاستعداد للسفر بعد وصول الجواب بالبريد إلى نقطة الاتصال في كانون الثاني/ يناير. وخلال الزيارات إلى البلدان وإجراء المسوحات، أُبلغ عن المشاكل المتعلقة بكل خطوات العملية الإدارية، وهي: تأخر وصول الدعوات المرسلة بالبريد الإلكتروني، والمشكلات مع وكلاء السفر، والتأخر في الحصول على التأشيرات، وعدم استلام البدل اليومي. وفي أحد البلدان التي قمنا بزيارتها، كان من قابلناهم يشعرون بالإحباط بسبب صعوبات الحصول على رد من أمانة الصندوق الاستئماني ووصل الدعوات متأخرة جداً، مما كان يصعب معه التخطيط مسبقاً والحصول على تذاكر الطيران بأسعار مخفضة. وقد اضطر المشاركون في بعض الحالات إلى السفر على نفقتهم ولم يستردوا ما دفعوه لشهور عدة بعد الاجتماع.

وإضافة إلى القدرة المحدودة لأمانة الصندوق، فلعل المشكلات الإدارية كانت بسبب تحول منظمة الصحة العالمية إلى نظام إداري جديد في صيف عام 2008، أُسند أداؤه إلى مصدر خارجي في كوالا لمبور بماليزيا. ووفقاً لأمانة الصندوق، فإن التعليمات الخاصة بدفع البدل اليومي تُرسل تلقائياً من كوالالمبور قبل موعد السفر بثمانية أيام، وهي فترة غالباً ما لا تكون كافية لتجهيز المدفوعات ولحصول المشارك على النقود في حسابه المصرفي، أو للحصول على البدل اليومي من المكتب المحلي لمنظمة الصحة العالمية، قبل السفر.

كما أن هناك عوامل خارجية لا يد للصندوق فيها، تؤثر في ترتيبات السفر. فمشكلة التأشيرات تمثل مشكلة كبرى للمستفيدين، عندما لا توجد في بلدانهم سفارات للبلدان المستضيفة للاجتماعات. علماً بأن أمانة الصندوق توضّح في تعليماتها أن الحصول على التأشيرات هو مسؤولية البلد المستفيد. وهناك مشكلة أخرى تتلخص في أن بعض المشاركين يسافرون إلى الاجتماعات من دون الحصول على بدلهم اليومي، وهو ما يتعارض صراحة مع تعليمات الصندوق. وفي ظل النظام الإداري الجديد، لا يمكن تقديم البدل اليومي في الموقع.

التنسيق مع سائر الأطراف المعنية

أثرنا في فصول سابقة موضوع التنسيق مع سائر الأطراف المعنية، ولا سيما في سياق مختلف برامج بناء القدرات. غير أنه لا ينبغي نسيان أن تقسيم العمل هو أيضاً أداة تنسيقية – وهي غالباً أداة بالغة الفعالية. علماً بأن عملية التنسيق من خلال الاجتماعات، والهياكل المشتركة لاتخاذ القرارات، والمبادلات غير الرسمية والظرفية، وما إليها غالباً ما تكون مكلفة جداً. ومن المهم دائماً النظر في كم ما يلزم بالفعل من تنسيق لإنجاز عمل ما، والإبقاء على الحد الأدنى من التنسيق.

إن مسائل التنسيق التي أثرناها هي غالباً مسائل تكتسب منها فائدة إضافية إذا نظرنا فيما يفعله الآخرون وكيف يمكن أن يخدم ذلك المقصد العام للصندوق الاستئماني. إننا لم نشاهد أي أمثلة على الكيفية التي تكرر بها أنشطة الصندوق جهوداً مماثلة، وتصطدم معها وتخلق مشكلات لبرامج أخرى، ومن ثم تؤدي إلى استخدام الموارد استخداماً تعوزه الكفاءة. علماً بأن تقسيم العمل، وهو المقصد الواضح والمتميز للصندوق وأنشطته، هو في حد ذاته آلية تنسيقية فعّالة. ويمكن لأولئك الذين يقومون بأنشطة بناء القدرات مع المنظمات الأخرى أن يروا ما يقوم به الصندوق وكيف تتوافق أنشطته مع برامجهم.

والمشكلة، كما هي موضحة في هذا التقرير، تبدو وكأن المشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي تكون أفيد ما تكون عندما يأتي المشاركون من بيئة تكون فيها مؤسسات الدستور الغذائي متطورة بالفعل تطوراً جيداً نسبياً، أو حيث توجد عملية تغيير علماً بأن عملية التغيير غالباً ما تكون نتيجة لمشاريع من مشاريع التعاون التقني الثنائي والمتعدد الأطراف.
ويجدر بالذكر على الأخص أن اختصاص منظمة الأغذية والزراعة يتمثل في: "رفع مستويات التغذية ومستويات المعيشة ... والإسهام في توسيع الاقتصاد العالمي وضمان تحرّر البشرية من نير الجوع" (دستور منظمة الأغذية

والزراعة). ومن العوامل الأساسية لتحقيق هذا الغرض، تنمية قدرات البلدان الأعضاء على إدارة السلامة والجودة الغذائية إدارة فعّالة. وعلى ذلك، فلدى منظمة الأغذية والزراعة تنمية للقدرات على السلامة والجودة الغذائية باعتبارها نشاطاً أساسياً. وقد كان في الفصل الثاني أمثلة كثيرة على كيف أن المساعدة التقنية الممولة من منظمة الأغذية والزراعة قامت بدور في تطوير مؤسسات الدستور الغذائي في البلدان التي تمت زيارتها أثناء الاستعراض.

وتهدف أنشطة منظمة الأغذية والزراعة إلى تعزيز المشاركة الفعالة في هيئة الدستور الغذائي – مدخلات في عملية الدستور الغذائي وتطبيق معايير الدستور الغذائي – بثلاثة طرق. وهذه الطرق مرتبطة ارتباطاً وثيقاً؛ ونادراً ما يكون أحد العناصر منفصلاً عن العنصرين الآخرين. عملاً بأن برنامج الدستور الغذائي الوطني القومي هو جزء لا يتجزأ من أي نظام للسلامة الغذائية ذي إدارة جيدة، والعكس بالعكس. [16]

أولاً، تتعزز قدرات هيئة الدستور الغذائي متى ساعدت منظمة الأغذية والزراعة الأعضاء على تحسين قدراتها التقنية والعلمية على تقييم السلامة الغذائية ورصدها ومراقبتها في أي جانب من جوانب السلسلة الغذائية: الإنتاج، الحصاد، والمناولة بعد الحصاد، والتخزين، والنقل، والتجهيز، والتوزيع. ولا يخفى أن توفير الموارد والتدريب لتمكين البلدان من تعزيز مختبراتها، واستخدام أفضل الممارسات، وإجراء تحليلات للمخاطر، ورصد ومراقبة السلامة الغذائية يزيد من معرفة البلدان ويضمن مشاركتها مشاركة فعالة في هيئة الدستور الغذائي. وهي تزيد من استعدادها للمداولات العلمية أثناء صياغة المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية بشأن السلع والسلامة الغذائية.

وثانياً، تساعد منظمة الأغذية والزراعة الأعضاء على وضع معايير وطنية للأغذية – أو تنسيق المعايير القائمة – بما يتفق مع المعايير الدولية التي أرستها هيئة الدستور الغذائي. وينطوي ذلك على تحديد الفجوات بين المعايير الوطنية والدولية من أجل وضع خطة عمل محددة الأولويات للتوفيق بينها. وغالباً ما تُصاغ التشريعات الغذائية الجديدة، مع تدوين المعايير والتشريعات الجديدة، وتوضيح مسؤوليات مختلف الهيئات الحكومية المعنية بالسلامة الغذائية، بما فيها نقاط الاتصال المعنية بالدستور الغذائي ولجان الدستور الغذائي الوطنية.

وثالثاً، تعمل منظمة الأغذية والزراعة مع البلدان على سرعة تعزيز مشاركتها في هيئة الدستور الغذائي. ويهدف ذلك إلى إنشاء نقاط اتصال معنية بالدستور الغذائي ولجان وطنية للدستور الغذائي، أو تعزيزها أو إصلاحها؛ وتشجيع دعم عملها سياسياً ومالياً؛ وتوفير التعليم المستمر حول الدستور الغذائي من أجل تحسين قدرة الأعضاء على التصرّف بمهارة فائقة في عملية وضع المعايير.

وعلى ذلك، فهناك تقسيم واضح للعمل بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الاستئماني، كما أن من الواضح أن أنشطتهما مرتبطة ارتباطاً وثيقاً، وأن هناك فرصاً للتآزر بينهما، كما أن هناك مخاطر تتعلق بازدواج جهودهما. علماً بأن التنسيق بين أمانة الصندوق والمنظمة يتبع طريقين رئيسيين. أولهما، أن موظفي المنظمة جزء لا يتجزأ من الفريق الاستشاري للصندوق، ومن ثم فهم جزء من عملية الصندوق المتعلقة باتخاذ القرارات الاستراتيجية. وهذا الترتيب يتيح لدائرة جودة الأغذية ومعاييرها بمنظمة الأغذية والزراعة الوصول مباشرة إلى كل المعلومات الضرورية للتنسيق على نحو فعّال مع الصندوق الاستئماني. ويُنتظر من المشاركة في اتخاذ القرارات أن تأتي القرارات جيدة التنسيق. وثانياً، هناك أيضاً عملية تشاور غير رسمية ولا مركزية بين موظفي أمانة الصندوق والمنظمة (دائرة جودة الأغذية ومعاييرها).

ومن بين الشروط المسبقة للتنسيق أن تكون لدى الشركاء الذين عليهم تنسيق الأنشطة معلومات كافية عن أنشطة كل منهم. فمثلاً إذا احتاجت أمانة الصندوق إلى معرفة ما إذا كانت منظمة الأغذية والزراعة تموّل برنامجاً في ملاوي، وماذا يفعل ذلك البرنامج، إن وجد، في الوقت الراهن، إذا كان ذلك من شأنه التأثير في قرار للأمانة. والعكس بالعكس، فإذا احتاجت منظمة الأغذية والزراعة إلى فهم عملية قرار اتخذه الصندوق، من أجل تخطيط أنشطة بناء

16 معلومات من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (2007)، والمبادرة العالمية للمشورة العلمية في مجال الأغذية، ومجموعة الرقابة على الأغذية وحماية المستهلك.

القدرات التي يمكن أن توائم المشاركة في الاجتماعات. وقد انتهت المنظمة مؤخراً من إنجاز قائمة بأنشطتها للمساعدة التقنية التي ينبغي أن تيسّر التنسيق في المستقبل بمزيد من الفعالية. [17]

وكما ذُكر أعلاه، هناك أطراف فاعلة أخرى يمكن للصندوق أن ينظر معها في تطوير وتعزيز التنسيق، ولا سيما لدى توسيع الأنشطة للتعاطي مع الغرضين الثاني والثالث – وكذلك إذا أريد اتخاذ نُهُج أقل عمومية في تخصيص الأموال. علماً بأن مرفق وضع المعايير وتنمية التجارة، وكذلك مكتب البلدان الأفريقية للموارد الحيوانية، واتحاد الجنوب الأفريقي للنقابات الزراعية، ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة. وعدة جهات مانحة ثنائية أخرى، لديها أنشطة ذات أهمية. غير أن من المهم أن نذكر أن التنسيق يمكن أن تكون له آثار يعزز بعضها بعضاً، ومن المرجح أن من الأهم لوكالات أخرى أن تنسق أنشطتها مع الصندوق وليس العكس بالعكس. وحتى الآن توجد لدى الوكالات الأخرى مشاريع "تفصيل" حيث يمكن تعديل توقيت الأنشطة ومحتواها للاستفادة أيضاً من الصندوق. ويتبع الصندوق نهجاً عالمياً لا يسمح كثيراً بالنظر من منظور أو سياق محلي. والتحدي الذي يواجهه التنسيق يخص المنظمات الأخرى أكثر مما يخص الصندوق.

التمويل وعلاقات المانحين

وقت كتابة هذا التقرير، كانت السويد هي أكبر مانح للصندوق، تليها الجماعة الأوروبية، فالولايات المتحدة. وينبغي التنويه لمساهمة ماليزيا، باعتبارها أول بلد مانح. وعندما كتب سلوراس (2007) تقريره كان الوضع المالي لعام 2008 يبعث على الاكتئاب. وها هو الصندوق يدخل عام 2010 ووضعه المالي أبعث كثيراً على الارتياح. وبعد أن عقد الصندوق في كانون الأول/ ديسمبر 2009 اتفاقين تمويليين كبيرين (مع السويد وهولندا)، فإن شاغل أمانة الصندوق حالياً هو قدرة الصندوق الاستيعابيّة. ولأول مرة لا توجد في بداية السنة فجوة تمويلية.

ومن الجوانب المهمة للصندوق أنه يتلقى التمويل من الوكالات الإنمائية (مثل الوكالة السويدية للتعاون في ميدان التنمية) ومن الوزارات/ الوكالات التقنيّة (كاليابان)، تبعاً للبلد المانح. والمانح من قبيل الوكالة السويدية للتعاون في ميدان التنمية يقدم مساهماته إلى الصندوق بمقتضى اتفاق عام مع منظمة الصحة العالمية، وهناك مانح يتبع نهجاً يتسم بمزيد من اللامركزية. كما أنه، وبناءً أيضاً على البلد المانح، هناك علاقة حيوية بين الدستور الغذائي والجوانب الإنمائية. ويلاحظ أن المجتمع الإنمائي في بعض البلدان يشعر بالارتياب (*"هناك شعور عام بالارتياب إزاء الدستور الغذائي، فهم يعتقدون أنه يُعنى بتجارة الأغذية دون رابطة بالتنمية"* كما وصف الدستور الغذائي أحدُ المسؤولين عنه)، على حين أن المجتمع الإنمائي في بلدان أخرى مشاركته في هذا المضمار محدودة.

17 قائمة أنشطة منظمة الأغذية والزراعة لبناء قدرات هيئة الدستور الغذائي 1995-2009. (يجري العمل اعتباراً من 12 شباط/ فبراير 2010).

الجدول 14: مساهمات المانحين في الصندوق الاستئماني في الفترة 2003-2010

المانح	دولار أمريكي	المانح	دولار أمريكي	المانح	دولار أمريكي
السويد	2 699 142	النرويج	500 125	نيوزيلندا	136 063
الجماعة الأوروبية	2 156 606	اليابان	550 000	فرنسا	100 000
الولايات المتحدة الأمريكية	1 762 406	أيرلندا	410 267	أستراليا	75 946
هولندا	939 701	ألمانيا	306 441	فنلندا	58 824
كندا	651 118	سويسرا	275 643	ماليزيا	20 000
		المجموع	**10 642 282**		

وفي سبيل التحاور مع المانحين، تقوم أمانة الصندوق سنوياً بتنظيم اجتماع جانبي أثناء انعقاد هيئة الدستور الغذائي (إضافة إلى اجتماعات جانبيّة أخرى مع البلدان المستفيدة وجميع الدول الأعضاء). ومعظم المانحين ينظرون إلى هذه الاجتماعات نظرة تأييد، غير أن مانحاً واحداً يعتقد أنه لا يوجد تفاعل كافٍ بين أمانة الصندوق والمانحين. وهناك مانحان يؤيدان قيام تعاون أعمق بين المانحين، وأكد أحدهما أن هذه مسألة قدرات.

رصد تقارير التغيير والتقييم وغيرها من التقارير

هناك فيض من المعلومات المرتجعة بشأن أنشطة الصندوق الاستئماني. وتُصدر أمانة الصندوق تقارير سنوية وتقارير مرحلية. وكان آخر التقارير السنوية مؤلفاً من 35 صفحة متناولاً الأنشطة بكثير من التفصيل. وهو تقرير أمين وصريح ذُكرت فيه أيضاً المشكلات والنقائص والمصاعب. كما أن التقارير النظامية تُستكمل بدراسات أخرى.

وهناك تقرير (تقرير كونور، 2007) طلبته وزارة التنمية الدولية من أجل: (1) استكشاف تأثير زيادة المشاركة في هيئة الدستور الغذائي على قدرة البلدان النامية على المشاركة في تجارة الأغذية؛ (2) تحليل الكيفية التي يمكن بها تعزيز الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي بحيث يتسنى له تقوية قدرات المؤسسات الوطنية على زيادة الفرص التجارية والسلامة الغذائية. وقد تألفت مجموعة البيانات الرئيسية من أربع دراسات قطرية (لكامبوديا ورواندا وأوغندا وفييت نام) وزيارة إلى جنيف، إضافة إلى دراسة نظرية. كما طلبت الوكالة السويدية للتعاون في ميدان التنمية دراسة أخرى (قام بها سلوراش في عام 2007) قبل اتخاذ قرار بتقديم المزيد من المساهمات إلى الصندوق. وتتناول هذه الدراسة عدداً من المسائل المتعلقة بالصندوق مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان الأفريقية. وكان من بين الطرق الرئيسية لجمع البيانات زيارة كل من روما وجنيف وإجراء اتصالات مع سبعة بلدان مانحة وبعض الأطراف المعنية الأخرى، إضافة إلى إجراء دراسة نظريّة.

هذا، وقد قامت أمانة الصندوق بتكليف كريل (2008) بتحديد ما أحرز من تقدم وما صودف من مصاعب فيما يتعلق بأنشطة السلامة الغذائية الوطنية في السنوات الأخيرة. وقد أُعد هذا التقرير على أساس مسح أُجري للسياسة والأنشطة الوطنية المتعلقة بالسلامة الغذائية في البلدان المستحقة لدعم الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي. وقد أجاب على المسح 46 من 60 بلداً. وهناك أيضاً تقرير طلبته أمانة الصندوق لتحليل التقارير القطرية المقدمة إلى الصندوق الاستئماني من قِبل المشاركين المدعومين من الصندوق لحضور اجتماعات هيئة الدستور الغذائي في الفترة بين آب/أغسطس 2007 وكانون الأول/ ديسمبر 2008 (ديميشكي، 2009). وقد أُوجزت هذه التقارير الأربعة في التقرير الاستهلالي لهذا التقييم. وقد أعدت أمانة الصندوق خطة لاستجابة الإدارة حيث يجري تحديد الكيفية للمضي قدماً بالتوصيات.

وتضمن خطة عمل 2010 التي أعدتها أمانة الصندوق عدداً من الأنشطة المتعلقة بنتائج التتبّع، وتقديم بيّنات لاتخاذ القرارات. والمعلومات الكميّة بشأن عدد المشاركين، ومنشئهم، وأي الاجتماعات يشاركون فيها، هي معلومات كافية وشاملة. وبالنسبة إلى برنامج بحجم الصندوق، فقد حظي بمقدار مدهش من معلومات الرصد والتقييم التي أتيحت له بناءً على طلب أمانة الصندوق وبعض المنظمات المانحة. وهذه المعلومات هي عنصر ضروري لأي تقييم للصندوق. والحق أن السؤال هو هل تُجمع معلومات أكثر من اللازم، وهل نوع المعلومات هو النوع المناسب، وهل هي مصنّفة بحيث يستفاد منها لأبعد حدّ. وإذا نظرنا إلى المعلومات المجمّعة من خلال الجهود المذكورة آنفاً، يبدو أن هناك ثلاث

فجوات – أي ثلاثة جوانب للنتائج التي يلزم تغطيتها على نحو أكثر منهجيّة (وذلك لا يعني أن محتويات الدراسات والتقارير لم تكن مفيدة، وإنما يعني أن هناك أسئلة لم تتم بعد الإجابة عنها):

1- معلومات عن نوعية المشاركة، أي ما يحدث أثناء الاجتماعات، فهل هي مشاركة فعالة، وهل يسهم المستفيدون في المناقشات، وهل يقدمون اقتراحات سليمة وعملية لدفع العمل قدماً في مجال المعايير؟

2- معلومات عن الأنشطة التي تعقب على الصعيد القطري، مثل البحوث التي تؤكد موقفاً، تُقدَّم قبل الاجتماع التالي، والعمل الإنمائي لتكييف المعايير، ونشر المعايير الوطنية، إلخ.

3- معلومات عن التغيرات العامة في نُظُم السلامة الغذائية، مثل تطوير لجان الدستور الغذائي الوطنية، ووسائل التمويل، والميزانيات المخصصة لأعمال هيئة الدستور الغذائي، والشبكات والروابط، أي التغيرات التي يمكن تحليلها باعتبار إسهامها في التأثير على نُظُم السلامة الغذائية.

فيما يتعلق بالجانب الأول، فإن رؤساء اللجان، وربما مشاركون آخرون، يمكن أن يقدموا معلومات مرتجعة عن الأداء في الاجتماعات، وهناك مقابلات أخرى توحي بوجود ملاحظات – وإن تكن ذات طابع وقتي. وهي لم تُستوعب وقد لا تستحق أن يُتوسَّع فيها في الوقت الحاضر، وليست منظمة بما فيه الكفاية لهذا الغرض. وهناك بيانات عن الحضور، ولكنها لا تعدو ذكر ما إذا كان شخص ما حاضر، ولكن تعوزها معلومات عن نوعية المشاركة. وعليه، فإن لم يحضر شخص ما الاجتماعات، أو لم يسهم في المناقشات، أمكن ذكر ذلك. وقد حاولت أمانة الصندوق في الماضي أن تجعل موظفي منظمة الصحة العالمية يرصدون المشاركة، ولكن نتائج "جدول رصد المداخلات" لم تكن مفيدة. ونحن لمن نشهد تحليلاً منهجياً لتلك البيانات ولا استكمالها بتحليل نوعي. وتشير مقابلاتنا مع رؤساء اللجان إلى أنّ رئاستهم للاجتماعات تشغلهم عن رصد المشاركة. وعليه، فعلى حين توجد بالفعل بعض المعلومات، فلا توجد أي بيانات موثوقة وشاملة عن نوعية المشاركة.

وفيما يتعلق بالموضوع الثاني، فإن أهم مصدر للبيانات هو تقارير المشاركين التي يرسلها المشاركون بعد مشاركتهم المدعومة من الصندوق في اجتماع لهيئة الدستور الغذائي. والمشكلة أنه لا يبعث كل المشاركين بتلك التقارير، ولكن يبدو أن عدد من يرسلون تقاريرهم في ازدياد. ويترتب على ذلك حجم كبير من البيانات، وتستخدم أمانة الصندوق حتى الآن خبيراً استشارياً لمراجعة المعلومات وتحليلها وتخليصها. وتتباين نوعية التقارير، ومن المرجح أن يكون من المفيد اختيار عينة عشوائية من البلدان، والنظر إلى تقرير المشارك على أن الخطوة الأولى في عملية تفاعلية لوصف ما يحدث بعد المشاركة.

وفيما يتعلق بالفئة الثالثة من المعلومات، فإنها تتأتّى في المقام الأول عن طريق الزيارات إلى البلدان، كتلك التي أُجريت أثناء التقييم. علماً بأن تقييم التأثير نوعي ويعتمد على ظروف البلد المعني. وعلى حين أن هناك عوامل هي دائماً جزء من التقييم، فإن تفسير معناها ومعرفة ما إذا كان أحد العوامل يمثل مشكلة أم لا، هو أمر يعتمد على الوضع في البلد. وينبغي أيضاً لنظام التقييم أن يكون عالي المردود. وهناك خشية من أن تكون المعلومات المحصلة أكثر من اللازم، في الوقت الذي لا يتوافر فيه وقت لتحليلها والتفكير ملياً في معناها. ومن الأفضل أحياناً تحصيل معلومات أقل ولكن مع استخدامها على نحو أوسع. ومن الأمثلة على ذلك التقارير المرحلية المقدمة من المشاركين. ونحن لا نلمّح بعدم تجميعها، ولكن نرى أنه ينبغي استخدام مصدر المعلومات على نطاق أوسع قبل إنشاء نظم جديدة. وتنطوي المعلومات على إمكانيات كبيرة، ومن المفيد التنقيب عن المزيد من المعلومات، سواء عن الأنشطة عقب المشاركة أو عن التأثير العام لأعمال هيئة الدستور الغذائي.

وقد أعدت أمانة الصندوق قائمة بالمؤشرات الرئيسية لرصد المشروع. ويوجد ما مجموعه 15 مؤشراً، مع إيضاح مصادر التحقق، وموعد جمع البيانات وإبلاغها. وفي كثير من المناقشات التي أجراها فريق التقييم مع الأطراف المعنيّة للبرنامج، والمنظمات المانحة، والمشاركين، أُثير موضوع المعلومات المتعلقة بالنتائج. كما نوقش الموضوع في تقارير/ دراسات التقييم السابقة المذكورة آنفاً. وهناك اتجاه إلى الاعتقاد بأن كل الاحتياجات من المعلومات سوف تلبّى من خلال تحديد وجمع البيانات اللازمة لقياس المؤشرات. ولا شك في أن المؤشرات تقوم بدور مفيد في الرصد

والتقييم. كما أن من الواضح تماماً أن مفهوم المؤشرات يعالج معالجة مختلفة جداً. وغالباً ما يستخدم الباحثون المدرَّبون مفهوم المؤشر استخداماً يعنون به شكل محدداً جداً من البيانات، غالباً ما يكون ذا طابع كمّي. أما إذا كان المؤشر نوعياً، فينبغي أن تكون البيانات نوعية بسيطة. وهناك حاجة إلى إعادة تقييم قائمة المؤشرات بطريقتين:

- التأكد من أن كميات النواتج لا تستخدم بوصفها مؤشرات للنتائج (مثل استخدام عدد الحلقات العملية التدريبية التي يتم تنظيمها باعتباره مؤشراً على ما إذا كانت نتيجة "تعزيز المشاركة" قد تحققت.)
- التقييم الانتقادي للطرق التي تستخدم لقياس المؤشر. ويتعين أن تؤتي طريقة التحقق من النتيجة (قيمة المؤشر) بيانات مصدوقة وموثوقة. ومن غير المرجح أن يقدم التقييم الذاتي للبلد المستفيد معلومات مفيدة عن تحسُّن قدرة نقطة الاتصال المعنية بالدستور والغذائي على أداء واجباتها، مثلاً، وهناك أشكال من البيانات يمكن تحصيلها من البلدان المستفيدة، فيما يتعلق، مثلاً، بالغرض الرئيسي، ووضع سياسة وأطر تشريعية وطنية.

ولا يخفى أن المؤشرات جذّابة بطرق عديدة، ولكن يستحسن النظر إليها باعتبارها جزءاً من استفسار لا جواباً عن أسئلة. ومن الصعوبة بمكان إنشاء نُظم للرصد والتقييم على أساس المؤشرات عندما تكون العلاقة بين أنشطة البرنامج والتأثير علاقة معقدة وغير خطّية، كما في حالة الصندوق الاستئماني، ويمكن استخدام المؤشرات لتقييم التقدّم في تنفيذ نواتج البرنامج، ولكن من المرجح أن دورها هامشي فيما يتعلق بتقييم التأثير وتحقيق نتائج أعقد.

الفصل السادس: الاستنتاجات والتوصيات

يعتبر الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي عملية معقدة تعمل منذ ست سنوات، تلك المدة التي تعتبر كافية لتدشين عمليات، وتحقيق بعض النجاح، والوقوع في أخطاء والتعلّم منها. وقد قمنا باستعراض تصميم المشروع وإدارته ونتائجه وتأثيره. وقد تركز التقييم على النتائج على الصعيد القطري والقيام على نحو منهجي بجمع وتحليل البيانات الواردة من المستفيدين من المشروع ومن الأطراف المعنية الرئيسية. ويعرض هذا الفصل الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية المتعلقة بالمسائل المطروحة في الاختصاصات المتعلقة باستعراض منتصف المدة (المرفق 1).

الملاءمة والتوافق الاستراتيجي

للمشروع ثلاثة أغراض ترتبط بثلاثة نواتج متمثلة باختصار في: (1) زيادة المشاركة، (2) تعزيز المشاركة، (3) إدخال البحوث العلمية للبلدان النامية في عملية الدستور الغذائي. وعلى حين أن هذه الأغراض والنواتج واضحة في حد ذاتها، فلا يزال يوجد مصدران للتشوُّش، أولهما ما إذا كان أحدها أهم من الآخرين، وثانيهما ما إذا كان من الضروري أو الممكن القيام بأنشطة لبناء القدرات من أجل بلوغ الغرضين 2 و3 على الأخص.

وهناك توافق ساحق في آراء الأطراف المعنية على أن الأغراض الثلاثة كانت مناسبة عندما بدأ الصندوق ولا تزال كذلك اليوم، وأن الصندوق ينبغي أن يقوم بأنشطة للتعاطي معها جميعاً. وقد أُنفق حتى الآن حوالي 90٪ من الميزانيات على الناتج 1 و10٪ على الناتج 2، وقليل جداً على الناتج 3. وهناك حاجة ملحة لتغيير هذا الوضع وتحويل الموارد إلى الناتجين 2 و3 على مدى السنوات الست المتبقية من مدة المشروع.

ويحتاج العديد من البلدان إلى بذل أنشطة لتنمية قدراتها كي تستفيد استفادة فعّالة من مشاركتها في اجتماعات لجان الدستور الغذائي. ويتعين تحديد الغرضين الثاني والثالث للصندوق حتى تصبح تنمية القدرات جزءاً لا يتجزأ من الأنشطة. ومن الضروري في الوقت نفسه أن يكون هناك تقسيم واضح للعمل بين الصندوق وبين برامج التعاون التقني لمنظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بالدستور الغذائي. وينبغي للصندوق تحديد الأنشطة التي تخص بالتحديد المشاركة الفعّالة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي (الناتج 2) وإثراء الاجتماعات بالبحوث والبيّنات العلمية (الناتج 3). وينبغي لهذه الأنشطة أن تكمل أنشطة المشاريع والبرامج الأخرى التي تهدف إلى تقوية قدرات هيئة الدستور الغذائي. وتكمن القيمة المضافة للصندوق في التركيز بوضوح على المشاركة العالمية في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي واحتلال مكانة متميزة في تكوين الهيئة.

التقدّم والفعالية

عندما انتهى نصف مدة المشروع، تحقق أول الأغراض، وأُحرز بعض التقدم نحو الغرض الثاني، ولكن لم يتحقق سوى تقدم ضئيل نحو بلوغ الغرض الثالث. وفي مثل هذا الوضع، يوجد بديلان، هما (1) تصميم أنشطة تتعاطى مع الغرضين الثاني والثالث، والعمل على بلوغهما خلال مدة السنوات الست المتبقية، أو (2) تنقيح وثيقة المشروع وحذف الغرضين/ الناتجين الثاني والثالث. ولا يوجد بديل ثالث، فوجود أغراض لا تبذل أنشطة كافية لتحقيقها لا يعد نهجاً حاداً لإدارة البرنامج. وكما أُوضح آنفاً، هناك دعم ساحق للأغراض الثلاثة وتوحي الدلائل أنها ستظل أغراضاً مناسبة، ومن ثمّ، يصل التقييم إلى توصية واضحة جداً لتأييد البديل الأول، أي تصميم أنشطة لتحقيق الغرضين الثاني والثالث.

وثمة عوامل مختلفة تؤثر في إنجاز الأغراض الثلاثة. وعلى المستوى العام، فإن اختيار المشاركين في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي يبدو هو أهم العوامل المحدَّدة. وقد تم على مر الوقت تحسين عملية الاختيار والنُظُم الإدارية التي وضعها الصندوق، وسوف تعالج آخر التغييرات النقائص السابقة. وقبل إجراء أي تغييرات جديدة، يعين أن يُجرى في عام 2010 تقييم لاحتياجات عملية الاختيار الحالية. علماً بأن تكلفة التغيير مرتفعة وينبغي أن يبقى العبء الإداري منخفضاً قدر الإمكان.

وعلى مستوى بنفس الدرجة من العمومية، فإن تأثير المشاركة يعتمد بقدر كبير جداً على البيئة المؤسسية التي يأتي منها المشاركون ويعودون إليها. ومن البديهيات أن التعاون الإنمائي يكون عادةً في غاية الفعالية حيثما تكون الحاجة إليه أقل ما تكون. علماً بأن أهم التغيرات على مستوى المؤسسات الوطنية والسلامة الغذائية الموثقة في هذا الاستعراض قد حدثت في بلدان خرجت من نظام الدعم، وعلى الأغلب بغض النظر عن تمويل الصندوق. غير أنه كانت هناك تأثيرات مهمة في بلدان أخرى. ثم إن وجود سياسات وطنية واضحة، وهياكل مؤسسية، وشبكات بين المنظمات، وغير ذلك من العوامل ذات العلاقة بالظروف القائمة، يشير إلى فائدة المشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي.

الكفاءة والفعالية

تساعد التكاليف الإدارية للصندوق على تقييم استعراض منتصف المدة للكفاءة، ولكن نسبة التكاليف إلى الميزانية العامة لا تعطينا صورة كاملة للوضع. وينبغي لقياس الكفاءة مراعاة طبيعة العمل الذي يجري القيام به. وقد أوضح الفصل الخامس مختلف الخطوات التي تُتّخذ في معالجة الطلبات وعملية الموافقة وإدارة المشاركة. فهناك عدد كبير من القرارات يُتّخذ وخطوات يتعين قطعها، وكما رأينا، فإنه تقع أيضاً "حوادث" على طول الطريق. وبالمقارنة مع برامج أخرى تنطوي على خطوات مماثلة، يبدو أن هذا البرنامج يدار لقاء تكلفة تقل عن تكلفة العديد من البرامج الأخرى. [18] والحق أن المشكلة تتمثل بالفعل في أن التكاليف الإدارية منخفضة أكثر من اللازم ومن ثم تأثرت العمليات سلباً، وقلّت كفاءة البرنامج عمّا كان يمكن أن تكون عليه. ويجدر بالملاحظة أن الكفاءة والفعالية قيمتان غالباً ما تكونان متعارضتين، وأداء أي شيء لقاء أقل تكلفة ممكنة يمكن أن يعرض للخطر إنجاز الأغراض وجودة العمل المنجز، على نحو ما تم إيضاحه في التقييمات السابقة. وقد تم تحسين الوضع فيما يتعلق بقدرات أمانة الصندوق، كما أوضحنا في الفصل الخامس.

وما زلنا لا نعرف ما إذا كان من الممكن تحقيق الأغراض بانتهاء المشروع في نهاية عام 2016. ومن المؤكد أن الغرض الأول سوف يتحقق، إذا تم تعزيز الأنشطة المبذولة حالياً لبناء القدرات فيما يتعلق بالمشاركة، وتم اتخاذ مبادرات جديدة، مثل شراكات التوأمة، والتنسيق الإقليمي، فسوف يمكن بلوغ الغرض الثاني. وحيث إننا لم نشهد أي مبادرات لاتخاذ نهج منهجي وشامل إزاء الغرض الثالث، وحيث إن ست سنوات مدة قصيرة لا يتسنى فيها اتخاذ نهج جديد، فيُخشى أن لا يتم بلوغ الغرض الثالث بالكامل.

التأثير

وثّق التقييم تغييرات كبيرة لحقت مع مرور الوقت بالبنى الأساسية الوطنية للجان الدستور الغذائي ونُظُم السلامة الغذائية. وأحياناً تتزامن هذه التغييرات مع المشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي. غير أن هناك عوامل عديدة تسهم في ما حدث من تغييرات ملحوظة. وأحيانا تدفع الصناعات التصديرية عملية وضع المعايير وإصدار الشهادات، وتدفع في أحيان أخرى السياسة الاجتماعية للحكومات. غير أن الواضح أن هناك حاجة إلى أطراف معنية قوية ترى فوائد نُظُم السلامة الغذائية. علماً بأن تلك الاهتمامات يمكن أن تأتي من اتجاهات عديدة. وغالباً ما يكون للتعاون الإنمائي الثنائي والمتعدد الأطراف دور في هذا الصدد، وقد كان في البلدان التي تمت زيارتها أثناء التقييم أمثلة عديدة لبرامج التعاون التقني، التي يكرر كل منها ما يفعله الأخر، ويكمل كل منها الآخر في أحيان أخرى. ويتضح من البيّنات المنبثقة عن زياراتنا إلى البلدان أن المشاركة في الاجتماعات يُنظر إليها على أنها مكمل مفيد للأنشطة الأخرى. وقد قام الصندوق بتمويل عنصر صغير في كامل عملية هيئة الدستور الغذائي على الصعيد القطري، ولكنه عنصر كان غالباً يصعب إيجاد مصادر مالية أخرى لتمويله. وقد قدم هذا حافزاً لأنشطة أخرى وأتاح فرصاً للمدخلات الفكرية وإقامة الشبكات، وعزّز التعاون على الصعيد الإقليمي. ويمكن وصف المشاركة في الاجتماعات بأنها محفّزة، وقد أسهمت في التغييرات وفي وضع إطار مؤسسي ذي علاقة بالدستور الغذائي على كل من الصعيد القطري والإقليمي.

18 انظر على سبيل المثال تقييمات البرامج التدريبية الدولية للوكالة السويدية، وإدارة الحلقات العملية لليونسكو (التقييم المستقل الخارجي لليونسكو (تصدر في عام 2010)).

الاستدامة

من المهم الوضوح بشأن ما يمكن بالتحديد تحقيق استدامته لدى تحليل برنامج ما. ويُتوقع أن يثمر الصندوق ثلاثة نواتج هي: زيادة المشاركة، وتعزيز المشاركة، والحصول على بيّنات علمية من البلدان النامية (باختصار). فهل يمكن تحقيق الاستدامة لتلك النواتج؟ فيما يلي دلالات للبيّنات التي تم تحصيلها من خلال الزيارات إلى البلدان، والمسوحات، والمقابلات:

- إن مستوى المشاركة من خلال تمويل الصندوق قد يكون من الصعب ضمان استدامته، على الأقل بالنسبة للبلدان الصغيرة ذات الدخل المنخفض وبعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وإن كان الاختبار الحقيقي الأول سوف يأتي عندما تخرج مجموعة كبيرة من أقل البلدان نمواً من نظام الدعم في عام 2011. وفي الوقت نفسه، استطاع حتى بعض أشد البلدان فقراً تمويل مشاركتها من مصادر أخرى غير الصندوق الاستئماني بالتوازي مع طلب التمويل من الصندوق، وعن طريق عملية الخروج عند اللزوم. ويمكن الحفاظ على المشاركة معزَّزة. وهناك تغييرات مؤسسية حفزها الصندوق في بعض البلدان، مثل إنشاء لجان الدستور الغذائي الوطنية، التي من غير المرجح أن تتبخّر بعد الخروج من نظام الدعم. وقد تم تعزيز القدرات على المستوى الفردي؛ ثم إن المعارف التي اكتُسبت من خلال برامج التدريب، وإمكانية التحديث بمواد تدريبية على شبكة الإنترنت، والخبرات المكتسبة من خلال المشاركة، تعتبر كلها مكتسبات غير مادية تبقى في أذهان الأشخاص. فهذا أمر لا ينطوي على مسألة مالية.
- حيث إنه لم يتحقق تقدم كبير فيما يتعلق بالناتج الثالث، فلا توجد مسألة متعلقة بالاستدامة يتعين التعاطي معها. وفي الحالات التي يتحقق فيها تقدم فعلي، يمكن تحليل مسألة الاستدامة بالمزج بين الحجتين الأوليين.

والسؤال الأهم هو إلى أي مدى يمكن تحقيق الاستدامة للتغييرات في نظم السلامة الغذائية (التأثير)؟ فهناك أخطار مختلفة تتهدد الاستدامة فيما يتعلق بمختلف أشكال التأثير. وقد قمنا بتحليل السياسات الوطنية وشرحنا كيف وُضعت سياسات جديدة، وكيف تم تكييف المعايير. وقد اتّضح من التقييم أن تلك التغييرات قابلة للاستدامة، إذ إنها جزء من المشهد السياسي والمؤسسي للبلدان؛ فهي لا تعتمد على التمويل الخارجي. وفيما يتعلق بالمشهد المؤسسي، ففيه تغييرات كثيرة؛ وهي تغييرات داخلية المنشأ إلى حد كبير وقلّما يمكن نسب الفضل للتعاون الإنمائي الثنائي والمتعدد الأطراف في إحداث تلك التطورات، فإسهامه فيها لا يعدو كونه هامشياً. وهذا يعني أن التغيرات قابلة للاستدامة ما دامت التكاليف في حدود ميزانيات البلدان ومؤسساتها (الخاصة والعامة). ولم يُلاحَظ في أثناء التقييم سوى وجود هياكل قليلة جداً تعتمد على الدعم والتمويل الخارجي.

إدارة المشروع

أجمع هذا التقييم هو والمراجعات الخارجية السابقة على أن الموارد من الموظفين لم تكن تكفي لضمان جودة العمل خلال السنوات الخمس الأولى من عمر الصندوق الاستئماني، ولكن الوضع قد تحسَّن مع الزيادات التي حدثت مؤخراً في هذه الموارد. علماً بأن الجزء الرئيسي من النُظُم الإدارية بإجراءاتها المتعلقة بالطلبات واتخاذ القرارات قد أقيم لتعهُّد الأنشطة المؤدية إلى تحقيق الناتج الأول. ويقترح هذا التقييم التركيز بدرجة أكبر على التعاطي مع الناتجين والغرضين الثاني والثالث للصندوق. وقد يلزم المزيد من تعزيز الموارد الحالية من الموظفين من أجل التعاطي مع كل الأغراض الثلاثة تعاطياً فعالاً.

وهناك تبادل للمعلومات بين أمانة الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأمانة هيئة الدستور الغذائي، وتسير الاتصالات بين المنظمات سيراً حسناً وهي راسخة إلى حد ما. غير أن التنسيق الفعال فيما بينها يتطلّب توافر معلومات تفصيلية عن الأنشطة المبذولة على الصعيد القطري، مع ميزانيات المشاريع، وما إلى ذلك. وعلى حين تتوافر لدى الصندوق معلومات تفصيلية، فإنها لا تتوافر لدى كل المنظمات الأخرى، مما يجعل أمر التنسيق أصعب.

والمعايير المتعلقة بمجموعات البلدان، وتلك المتعلقة بتخصيص الموارد المالية، هي معايير واضحة وشفافة، غير أنها تعتمد على مؤشرات اقتصادية كلية محل اختلاف، ويدعي البعض أن هذه المؤشرات لا تعد أدوات صالحة لدى اتخاذ قرارات بشأن احتياجات تمويل الصندوق. أما مجموعات البلدان ونظام تخصيص الموارد فهما منهجيان وشاملان، ومعظم من قابلناهم في البلدان المانحة وخلال زياراتنا إلى البلدان يؤيدون النُظُم الحالية. غير أنه لا تزال هناك أقلية كبيرة تتشكك في تلك النُظُم، ورغم أنها شفافة فهم يرون أنها لا ترقى إلى مرتبة العدل، وأنها غير صالحة. ولم تُقترح أثناء التقييم معايير للتخصيص بديلة. ولكن التركيز على أشد البلدان فقراً وضعفاً يتفق مع سياسات التعاون الإنمائي للمنظمات المانحة.

وقد أمكن لأمانة الصندوق الاستئماني زيادة المساهمة من البلدان المانحة زيادة كبيرة على مدى السنوات الست الماضية. علماً بأن إعداد وتنفيذ استراتيجيات التسويق وجمع التبرعات تمثل أحد مجالات العمل الستة ذات الأولوية في الخطة الاستراتيجية للصندوق. وهذه مهمة صعبة، إذ إن أحجام المعونة في انخفاض على الصعيد العالمي في أعقاب الأزمة المالية، وقد يستغرق الأمر سنوات عديدة قبل أن تبلغ أحجام المعونة ما كانت عليه قبل الأزمة. هل كان من الممكن جمع مزيد من التبرعات؟ لا يمكن للتقييم الإجابة عن هذا السؤال، ولكن في ضوء التنافس المتزايد والنقص العام في فرص التمويل، تُعتبر نتائج الأنشطة جيدة جداً.

التوصيات

لقد تركز هذا الاستعراض على النتائج والتأثير، وقد أنفقنا معظم وقتنا في تحليلهما تحليلاً انتقادياً وتقييمياً. ومعظم التوصيات المعروضة هناك قائمة بثبات على هذا التحليل. غير أننا نود الإشارة إلى أن هناك توصيات أخرى ذات طبيعة مختلفة. وما نود إيضاحه هو أنها غير منبثقة عن نتائج من واقع التجربة. ولا توجد بيانات تشير، مثلاً، إلى كيفية إنشاء نُظُم الرصد والتقييم. وتشير البيّنات التقييمية إلى أن الجهود المبذولة كافية وأنها قدمت معلومات مفيدة في الماضي. أما مقترحاتنا للمستقبل فهي مستمدة من عملنا في التقييم، ومن تجاربنا، والنهج الذي نتبعه، ومن تفكيرنا فيما يمكن أن يفيد الصندوق. والتقييم مجال من مجالات الممارسة محل الخلاف، وهناك مدارس فكرية مختلفة فيما يتعلق، مثلاً، بـ" حركة البيّنات" [19] بين الممارسين للتقييم القائم على المشاركة، ومقيّمي نظرية البرنامج، ومن إليهم. والنهج الذي نتبعه يقترب أكثر ما يقترب إلى ما يسمى في العادة "التوليف الواقعي". ونود في هذا الصدد أن نقول إنه فيما يتعلق بالتوصيات التي لا يعتمد فحوى الاقتراحات فيها على ما تم التوصل إليه من نتائج، يمكن للمقيّمين أو الاستشاريين الآخرين طرح أفكار أخرى على بساط البحث.

التوصية 1: التركيز على الناتجين 2 و3

من المنطقي التركيز على زيادة المشاركة (الناتج 1) خلال النصف الأول من عمر الصندوق الاستئماني. والطريقة التي تم بها إشراك المزيد من البلدان في أنشطة هيئة الدستور الغذائي كانت ملموسة وسريعة. وتتفق معظم الأطراف المعنية على أن المشاركة هي إحدى مهام الصندوق الجوهرية، مع الإقرار في الوقت نفسه بأن النواتج الثلاثة لاتزال صالحة لتحسين نوعية المشاركة. وهذا التقرير لا يقترح أي تغييرات في أغرض الصندوق. وإنما هناك حاجة واضحة إلى موازنة أنشطة الصندوق، وإلى مزيد من التركيز على الناتجين 2 و3.

وثمة تحديان كبيران أمام القيام بذلك. فأولاً، أشار هذا التقرير إلى ثراء المؤسسات الوطنية حتى في البلدان التي عادةً ما تعتبر أطرها المؤسسية أقل تطوراً، وأن مدى تطور تلك المؤسسات يعتمد على عوامل وطنية وطائفة متنوعة من الدعم الخارجي. ومن الحيوي في هذا الصدد، أن يكون للصندوق مناطق اهتمام واضح كي يقدم مع الشركاء قيمة مضافة وأعمالاً. وهذا هو أحد التحديات، فكلما ابتعد الصندوق عن تمويل المشاركة، واتجه إلى دعم بناء القدرات، زادت الخشية من تداخل الأنشطة مع أنشطة وكالات أخرى. وثانياً، يتطلب التركيز بمزيد من القوة على بناء القدرات إحداث تغيير أساسي في إدارة الصندوق وفي تخصيص موارده، فلا يعود مجرد وحدة خدمية في المقام الأول موجهة

19 المؤيدون لها يقولون بأن التجارب المعشاة ذات الشواهد هي وحدها التي تقدم معلومات موثوقة بشأن النتائج.

للإدارة المتكررة للسفر؛ بل يستلزم الأمر أن يخصص الصندوق المزيد من الموارد والقدرات لجهود أكبر وأهم بالتعاون مع أطراف فاعلة أخرى.

وعليه، فما هي الميزة النسبية للصندوق، التي من شأنها أن تساعده على إيجاد طريقة للتعاطي مع الناتجين 2 و3؟ قد تكون هناك مواطن قوة أخرى، ولكن هذا التقرير يميل إلى التأكيد على ثلاثة مواطن للقوة. فعلى جانب الطلب، يُجري الصندوق حواراً متميزاً ومستمراً مع نقاط الاتصال الوطنية المعنية بالدستور الغذائي ومع مؤسسات كل منها، ولديه معرفة بها. أما على جانب العرض، فإن للصندوق الاختصاص والاستقلال المالي والفكري للتعاطي مع احتياجات البلدان التي تواجه صعوبات في المشاركة في هيئة الدستور الغذائي. كما أنه مرتبط في الوقت نفسه ارتباطاً وثيقاً بالمنظمتين الراعيتين له، ألا وهما منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. ولهذه المسائل آثار على التوصيات اللاحقة. وبعد فللصندوق إدارة شفافة تبدي ما تعمله وتبين الموارد المستخدمة، ويمكن مساءلته بحكم أنشطته القوية نسبياً في مجالي الرصد والتقييم.

التوصية 2: تخصيص أموال لأشد البلدان احتياجاً

تتمثل إحدى نقاط قوة الصندوق في التغطية العالمية للدعم، متيحاً الدعم المالي للبلدان التي ليس بإمكانها عادةً الاستفادة من الدعم المالي للمشاركة. ثم إن آلية الخروج من نظام الدعم القائم قد حوّل تركيز الدعم بالتدريج على البلدان ذات الدخل المنخفض والمستضعفة. وكما يتضح من المسوحات والمقابلات، فإن معظم المانحين والبلدان المستفيدة يبدو أنهم يوافقون على ذلك. كما أن هذه الآلية تتناغم مع تركيز التعاون الإنمائي الدولي حالياً على الفقر. ولا يبدو حتى الآن حدوث هبوط نظامي هائل في مشاركة البلدان التي خرجت من نظام الدعم، فحتى أقل البلدان نمواً استطاعت الحصول على تمويل من مصادر أخرى غير الصندوق. وفي عام 2010 سوف تبدأ بلدان في المجموعة 1 الخروج من نظام الدعم، ولهذا نقترح بقوة أن تستكشف أمانة الصندوق والفريق الاستشاري خيارات فيما يتعلق برصد المشاركة واتخاذ ما يمكن من إجراءات تصحيحية إذا ما حدث هبوط حاد في المشاركة في عام 2011.

التوصية 3: إشراك بلدان أخرى في أنشطة المشروع

ويتعين أيضاً تكييف آلية التخصيص بزيادة التركيز على أنشطة بناء القدرات. وعند تنظيم حلقات عملية وأنشطة دون إقليمية ووطنية، سوف يكون من الأصعب الحفاظ على المساواة في توزيع الموارد. وكما أوضح، عن حق: نقاد نظام التخصيص الراهن، فإن أنشطة بناء القدرات تمس الحاجة إليها في البلدان التي تبلغ فيها القدرات المؤسسية أدنى مستوياتها. وقد توجد في الوقت نفسه أنشطة لها طابع "المنافع العامة" قد تكون مفيدة (وينبغي أن تكون مفتوحة) لجميع البلدان، مثل الحلقات العملية التي تنظم الواحدة تلو الأخرى مع اللجان الإقليمية.

ولا ينبغي لتعزيز التركيز على أشد البلدان احتياجاً أن يستبعد البلدان التي كانت في الماضي مستحقة للدعم. ومن بين طرق التعويض عن تعزيز التركيز على أشد البلدان ضعفاً، حفز مشاركة ومساهمة البلدان ذات هياكل السلامة الغذائية الأكثر تقدماً حفزاً فعالاً. وهناك فرص كبيرة للاستفادة من خبرة البلدان ذات الدخل المتوسط، مثلاً، في أنشطة الصندوق، مثل برامج التدريب والإرشاد. ويمكن أداء ذلك بتعزيز إقامة الشبكات دون الإقليمية، بالانتفاع بخبرة تلك البلدان في الأنشطة التدريبية وإشراكها في البرامج الإرشادية. كما يمثل ذلك طريقة لتخفيف مخاوف البلدان المانحة التي تحاول التأثير على جدول أعمال هيئة الدستور الغذائي من خلال المعونة. وقد يحتاج الصندوق نفسه أيضاً إلى البحث عن طرق لصون حواره المستمر المتميز مع نقاط الاتصال الوطنية المعنية بالدستور الغذائي، والذي، كما أكدنا آنفاً، يمثل مواطن قوته الأساسية ومبرر وجوده.

التوصية 4: تطبيق إجراءات صارمة فيما يتعلق بالطلبات

سوف يؤدي خروج البلدان في المجموعة 1 إلى توفير بيانات بشأن آثار الخروج من نظام الدعم أكثر مما هو متاح حالياً. غير أن من المعقول أن نفترض أن المشاركة سوف تنخفض بالنسبة لعدد من البلدان التي خرجت من نظام الدعم. ويتعين على أي معايير لدعم هذه البلدان أن توازن التعاطي مع الاحتياجات وإتاحة تخصيص "عادل" للموارد، مع القيام في الوقت نفسه بحفز البلدان على تمويل المشاركة من الموارد الوطنية على نحو قابل للاستدامة. علماً بأن

مجرد تقديم أموال إلى البلدان التي تتوقف عن المشاركة عند خروجها من نظام الدعم، قد يؤدي إلى إيجاد حوافز معاكسة.

وكما نوقش في مواضع أخرى من هذا التقرير، فإن ظروف البلدان معقدة ومتباينة، وتقييم الاحتياجات تقييماً منهجياً يقوم على أساس مجموعة من المعايير يتطلب الكثير من الموارد. وعلى الطرف الآخر، يُعتمد اعتماداً محضاً على الطلبات للتمويل على أساس كل حالة على حدة. ولا يوفر هذا تركيزاً كافياً على أكثر البلدان ضعفاً. ومن الطرق التي يمكن اتباعها في هذا الصدد تركيز الدعم على المجموعة التي هي عادةً أشد من غيرها احتياجاً، أي أقل البلدان نمواً (المجموعة 1(أ))، إضافة إلى نخبة من الدول الجزرية والبلدان الصغيرة. فهذه البلدان يمكن تَكَفُّل عدد محدود من المشاركين منها، شريطة تقديم طلب دقيق جداً. ويمكن للصندوق أن يظل على حوار دائم مع هذه البلدان لحفزها على تقديم طلبات وضمان جودتها بنفس الدرجة التي هي عليها اليوم. وتمثل هذه طريقة لتمكين نقاط الاتصال الوطنية المعنية بالدستور الغذائي، وتعزيز التطوير المؤسسي في هذه البلدان. ويتعين على هذه البلدان الالتزام بإجراءات تقديم الطلبات، التي يمكن تطويرها إلى أبعد مما هي عليه، واستثمار الوقت والموارد في الوفاء بمعايير الطلب. وقد يكون من المفيد أن نوضح لمنتقدي نُظُم التخصيص الحالية والمستقبلية مدى ما يتحمله الصندوق بالفعل من المشقة في عملية الطلبات، على حين أن هذه العملية في حد ذاتها هي عملية لبناء القدرات. وحيث إن عدد البلدان المستحقة للدعم والمشاركين لكل بلد سوف يكون أصغر، فيمكن للصندوق النظر في عمل مخصصات نصف سنوية لتعزيز القدرة على التنبؤ. ويمكن أيضاً للصندوق النظر في دعم البلدان طوال بقية مدة الصندوق لإتاحة وقت كافٍ لتطوير العمليات والمؤسسات الوطنية.

التوصية 5: مواصلة التركيز على المشاركة

كما ذُكر آنفاً، فإن الصندوق "لاعب" صغير جداً في الإطار الأوسع للتعاون الإنمائي، وإن كانت له ميزات نسبية كبيرة فيما يتعلق بهيئة الدستور الغذائي. ويوصي هذا التقرير بقوة بأن يواصل الصندوق التركيز على الأنشطة المتعلقة بالمشاركة، حتى لدى التعاطي مع الناتجين 2 و3، وعندما يشارك في أنشطة تنمية القدرات. وقد تطورت مع مرور الوقت أنشطة الصندوق في هذا الصدد، وقد حَفَزها ما جرى مؤخراً من زيادة قدرات أمانة الصندوق. ويتضح من خطة الأنشطة لعام 2010 أن الصندوق يستكشف بالفعل طرقاً للتعاطي مع الناتجين 2 و3. ومن المهم أن تستمر هذه الجهود وأن يؤخذ في الحسبان أن أنشطة أمانة الصندوق هذه تتطلب موارد. ومن الطرق الممكن اتخاذها في هذا الصدد وضع عدد من المعايير للمشاركة في أنشطة بناء القدرات التي يمكن أن تكمل الأنشطة المحتملة المدرجة في وثيقة المشروع الأصلية. وقد تتطلب تلك المعايير ما يلي:

- مواصلة التركيز على المشاركة، مع كون نقاط الاتصال المعنية بالدستور الغذائي هي الفئات المستهدفة الرئيسية أو عملها بوصفها نظراء
- تقديم منافع عامة لصالح جميع البلدان، مثل إعداد مواد تدريبية
- المشاركة بصفة رئيسية في إقامة الشبكات والأنشطة عبر البلدانية على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي أو في أنشطة تنطوي على تفاعل كبير بين بلدان هيئة الدستور الغذائي، مثل البرامج الإرشادية
- القيام، على الصعيد القطري، بالتركيز على التمويل الأولي أو الأنشطة المحدودة التمويل ذات العلاقة المباشرة بالمشاركة.

ولم ينظر هذا التقرير في الناتج 3 على وجه الخصوص، وذلك أساساً لأنه لم تُبذل أنشطة للتعاطي تحديداً مع هذا الناتج في الماضي. غير أن المعايير الموجهة لمثل تلك الأنشطة لن تختلف من حيث المبدأ عن تلك القائمة للتعاطي مع الناتج 2 وإن تكن هناك اختلافات من حيث الجوهر. ومن الخيارات في هذا الصدد إجراء مسح للاحتياجات والأنشطة المحتملة فيما يتعلق بالناتج 3 بالمشاركة مع منظمة الأغذية والزراعة والزملاء في إدارة السلامة الغذائية والأمراض الحيوانية المصدر في منظمة الصحة العالمية.

التوصية 6: تعزيز التعاون مع أنسب الأطراف الفاعلة

لكي ينمي الصندوق أنشطته ويتعاطى مع الناتجين 2 و3، يتعين عليه العمل بشكل وثيق مع أطراف فاعلة أخرى، مستفيداً من مزاياها النسبية فيما يتعلق بالمشاركة في هيئة الدستور الغذائي. علماً بأن زيادة قدرات الصندوق قد أتاحت له المزيد من الإمكانيات لما يتطلبه ذلك من تفاعل ضروري قد يكون أحياناً مضيعة للوقت. ويبدو أن أمانة الصندوق تتحرك في هذا الاتجاه، معمقة التفاعل مع منظمة الأغذية والزراعة، ومتدبرة كيفية التعاطي مع الناتج 3 مع الزملاء في إدارة السلامة الغذائية والأمراض الحيوانية في منظمة الصحة العالمية، ومتخذة خطوات أولية نحو تقوية علاقاتها مع مرفق وضع المعايير وتنمية التجارة. ويوصى باستكشاف طرق لزيادة تقوية العلاقات مع منظمة الأغذية والزراعة على نحو منهجي. كما يوصى بأن تشارك أمانة الصندوق مبدئياً في فريق العمل التابع لمرفق وضع المعايير وتنمية التجارة، من أجل الحفز على تقوية العلاقات بين الآليات، مع إيلاء تركيز أقوى من جانب الصندوق للناتجين 2 و3. فهذا من شأنه أن يسمح للصندوق بمزيد من المشاركة في المساعدة المتعلقة بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والأنشطة التي تنطوي على تبادل المعلومات بشأن شبكات أفضل الممارسات مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف التي تشارك في فريق العمل. كما يوصى بأن يقوم الصندوق باتصال مباشر مع مكتب البلدان الأفريقية للموارد الحيوانية، واتحاد الجنوب الأفريقي للنقابات الزراعية، ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة، لتبادل المعلومات وتحديد الشواغل المشتركة ومجالات التعاون الممكنة.

وبغض النظر عن هذه التوصيات، قُدمت اقتراحات قليلة جداً أثناء التقييم بشأن الكيفية التي يمكن بها للصندوق القيام بالفعل بالتنسيق على نحو أوثق مع الأطراف الفاعلة الأخرى. ومن الشائع بين المانحين على وجه الخصوص التأكيد على هذه النقطة، ولكن على الرغم من أنهم يدعمون عادة العديد من الأطراف الفاعلة، فإنهم لا يقدمون سوى القليل من المشورة بشأن ما يمكن أن يكون عليه هذا التعاون. وفي نهاية اليوم، فإن على الأشخاص المعنيين بالإدارة اليومية أن يتلمسوا طريقهم. وما يمكن لهذا التقرير أن يفعله، هو دعم الحاجة إلى التعاون، والقول أيضاً بأن هذا لا ينبغي عمله لذاته. ويُفضل اتباع نهج عملي يشارك فيه أطراف فاعلة مهمومة بهذا الشأن بشكل مباشر. وهناك العديد والعديد من الأنشطة ومن الأطراف الفاعلة المعنية بالتعاون الإنمائي في إطاره الأوسع، بحيث أن أي محاولة لطرف فاعل صغير كالصندوق للمشاركة على نحو أوسع أو حتى الحصول على لمحة عامة لما يجري، سوف تتطلب الكثير والكثير من الموارد، على حين تكون الفوائد غير مؤكدة.

التوصية 7: تعزيز الرصد والتقييم

حدد الفصل الخامس ثلاثة مجالات للنتائج يتعين على الصندوق الاستئماني أن يتعاطى معها فيما يبذله من جهود للرصد والتقييم، إضافة إلى ما سبق تغطيته. وهذه المجالات الثلاثة هي: (1) جودة المشاركة، (2) الأنشطة على الصعيد القطري، (3) التغييرات العامة في نُظم السلامة الغذائية. وقد انتهينا إلى أن التقارير السنوية والفصلية تصف وصفاً جيداً ما يؤديه الصندوق، وتقدم معلومات عن أعداد المستفيدين واستمرار المشاركة بعد الخروج منه. وينبغي استمرار النُظم القائمة لجمع المعطيات والتحليل والإبلاغ، فهي تتسم بالفعالية والكفاءة وتلبي احتياجات الجماهير المعنية. ومن أجل تحقيق المزيد من تطوير نظام الرصد والتقييم، توصي بما يلي:

النهج العام

- منظور طويل الأمد للتقييم. فالتدريب ضروري على التقييم، ولاسيما أن المسائل المتعلقة بالتأثير لا يمكن تقييمها إلا بعد مرور بعض الوقت. وقد أجاب هذا الاستعراض عن بعض المسائل المتعلقة بالتأثير، ومن غير الضروري العودة إلى هذه المسائل في غضون السنوات القليلة القادمة.
- عدم تفتيت الموارد. فقد أُجريت خلال السنتين الماضيتين 5 دراسات تقييمية. ولو أن الموارد أنفقت مجتمعة على دراسة كبيرة واحدة لأمكن اتخاذ نهج أكثر شمولاً، وتغطية مزيد من البلدان، مع تحقيق مزيد من العمق. ومن المرجح أيضاً في هذه الحالة أن تكون التكاليف العامة أقل. والأفضل للصندوق خلال السنوات الست القادمة أن يبذل جهوداً أقل ولكن أكثر شمولاً في مجال الرصد والتقييم.

- التوازن بين المعلومات الكمية والكيفية. إن إسهام الصندوق في أي سياق هو إسهام صغير جداً، وأياً كانت النتائج، فإنها تعتمد على عوامل أخرى عديدة. ويصدق هذا على المداخلات المعقدة، وله عواقبه على استخدام المؤشرات في الرصد والتقييم:
  - هناك حاجة إلى مؤشرات لتقييم النتائج أكثر مما يُحتاج إليه من مؤشرات لدى معالجة نظام الرصد والتقييم لروابط خطية عادية بين الأنشطة والنتائج
  - تشير المؤشرات غالباً في اتجاهات مختلفة عند تفسيرها
  - غالباً ما تثير المؤشرات الكمية من الأسئلة أكثر مما تقدم من أجوبة
  - ومن ثم، فهناك حاجة إلى متابعة المؤشرات وتحليلها ومناقشتها وتفسيرها

- المؤشرات المتعلقة بالصندوق هي أدوات تستخدم في إطار استفسار يغلب عليه الطابع الكيفي، أو يعتمد على تفسير العديد من مصادر البيانات المتناقضة. وفيما يتعلق بالتخصيص العام للموارد في نظام الرصد والتقييم، فإن المؤشرات ربما تستحوذ على 25-30٪ من التكاليف العامة، لا أكثر من ذلك. والمؤشرات هي نقطة البداية في الرصد والتقييم، ومقاييس المؤشرات لا تجيب بذاتها عن الأنشطة التقييمية.
- وللصندوق علاقات جيدة بنقاط الاتصال المعنية بالدستور الغذائي وباللجان الوطنية. وهذه ميزة كبيرة فيما يتعلق بجمع البيانات لأغراض الرصد والتقييم. ويمكن أن يُطلب إلى نقاط الاتصال المعنية بالدستور الغذائي ولجان الدستور الغذائي الوطنية أن تقدم تقارير عن الحقائق الأساسية المتعلقة بنُظم السلامة الغذائية، مثل طابع السياسات الوطنية والسمات البنيوية والعملية للجان الدستور الغذائي الوطنية، والروابط البحثية، والأنشطة البحثية، والشبكات الإقليمية، وما على ذلك. وينبغي لهذه التقارير أن تكون معلومات وصفية وقائعية، لا تقييمات لمواطن القوة ونقاط الضعف أو تقديرات تقييمية مماثلة. والسبب في ذلك أن جمع البيانات التقييمية بهذا الشكل من المسوحات لا يكون مصدوقاً ولا موثوقاً إلا عند التماس معلومات وصفية محددة جيداً. فإجراء مسح لنقاط الاتصال المعنية بالدستور الغذائي لا يقدم معلومات مصدوقة إذا طُلب إلى المجيبين تقييم مستوى القدرات، وملاءمة السياسات، وما إلى ذلك. ولا توجد طريقة لمعرفة ما تكون عليه معاييرهم للتقييم، ومن ثم لا توجد طريقة لمعرفة ما يتم جمعه من خلال نظام الرصد والتقييم.

الأولوية القصيرة الأمد

- على المدى القصير، فإن أهم مجال للمعلومات التقييمية يتعين التعاطي معه، يتعلق بجودة المشاركة. ولذلك أسباب عدة:
  - لم يتم تغطيته تغطية كافية في هذا الاستعراض
  - هناك خرافات تحيط بجودة المشاركة، ولكن لا تتوافر معرفة موضوعية
  - جودة المشاركة هي الغرض الثاني للصندوق، وهو ما نوصي بالتأكيد عليه في المستقبل، ومن ثم فمن الضروري الحصول على خبرة متينة بشأن ما يلزم تنميته من قدرات، وما إذا كانت المداخلات من خلال التدريب والإرشاد وغيرهما لها التأثير المنشود.
- وهناك ثلاث خطوات يتعين اتخاذها لدى تقييم جودة المشاركة:
  - تحديد نوعية المشاركة من ناحية المعايير الكمية والكيفية. وقد تشمل البيانات الكمية حضور الاجتماعات، وأعداد المداخلات (في مختلف الفئات مثل التعليقات، والأسئلة، والمقترحات ...)، وبناء الشبكات أثناء الاجتماعات، والحضور المستمر، ومستوى التفاعل مع البلدان الأخرى، واللجنة فيما بين الاجتماعات، إلخ. وتتمثل البيانات الكيفية في ملاحظات بشأن

المهارات التي تظهر في الاجتماعات، والتي منها، على سبيل المثال، المعرفة في مجال ابتكار الحلول للمشاكل، والقدرة على تقديم أسئلة حرجة ومقترحات بناءة، ومهارات إقامة الشبكات، ومهارات التفاوض، وفهم وجهات نظر الآخرين، والتحليل السياسي.

- تحديد كيفية جمع البيانات، التي يمكن أداؤها من خلال ما يلي: (1) نموذج للتقييم الذاتي؛ (2) ملاحظة مداولات الاجتماعات؛ (3) إجراء مقابلات مع أعضاء اللجان سواء أولئك الذين شاركوا في برامج بناء القدرات أو غيرهم. ومن المستصوب الجمع بين أدوات تحصيل البيانات.
- اختيار عينة من أنشطة بناء القدرات لمتابعتها، واختيار لجان الدستور الغذائي لدراستها، وتحديد المدة التي ينبغي أن تستغرقها الدراسة.

الأولوية الطويلة الأمد

- المجال الثاني الذي ينبغي تركيز الأنشطة عليه هو الرصد والتقييم فيما يتعلق بالناتج الثالث، واستجلاب البحوث من البلدان النامية وإدخالها في عملية الدستور الغذائي. ويمكن لهذه المهمة أن تبدأ متى حظيت هذه الأنشطة بمزيد من التطوير، ويمكن تحديد أفضل الطرق لتقييم النتائج متى عُرف على نحو أفضل ما ينبغي تقييمه. ومن المرجح أن تكون الخطوات الأساسية مماثلة لتلك المجملة أعلاه. علماً بأن أكثر النتائج مصدوقية وموثوقية تتأتى من التقييم الكيفي القائم على التقييم الخارجي المستقل، وقدر أقل من التقييم الذاتي. ونود الإشارة إلى أنه على الرغم من أن جمع البيانات عن طريق نماذج المسح لنقاط الاتصال المعنية بالدستور الغذائي ولجان الدستور الغذائي الوطنية، لا تترتب عليها أي آثار في الميزانية فيما يخص الصندوق الاستئماني، وإن كان لايزال يترتب عليها تكاليف، وإذا جمعنا إجمالي وقت العمل لنحو 140 مجيباً، فإن تلك التكاليف لن تكون هيّنة.

إن هذا التقييم يطلب منه تقديم توصيات فيما يتعلق بمواصلة المشروع لما بعد انتهاء مدة الاثنتي عشرة سنة المقررة له أو وقفه بعد انتهائها، بما لكل من هذين الإجراءين من فوائد ومخاطر.

وحتى إذا أمكن الوفاء بالأغراض الثلاثة، فمن المرجح جداً أن يحتاج العديد من البلدان إلى أموال خارجية لإدخال البحوث في عمليات الدستور الغذائي. وسوف يكون هناك طلب مستمر على بناء القدرات للاستفادة إلى أبعد حد من المشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي. ولا يصعب التنبؤ بالعديد من الحجج الداعية إلى مواصلة المشروع بشكل أو بآخر. وسوف تكون هناك بالتأكيد مسائل إنمائية مناسبة فيما يتعلق بالدستور الغذائي يتعين التعاطي معها.

وإذا استمر الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي في العمل على نحو ما كان يعمل في السنوات الست الأولى، أي بوصفه يتسم بالكفاءة والفعالية، مكملاً أنشطة أخرى، ومسهماً في تطوير نُظم السلامة الغذائية على الصعيد العالمي، فسوف تكون هناك أسباب جيدة لأن يستمر لما بعد فترة الاثني عشر عاماً. وعندئذ سوف يكون من مميزات الصندوق أن لديه نظاماً للتبليغ قوياً نسبياً، وأنه يحسن استخدام المؤشرات العالمية فضلاً عن التقييمات الكيفية في قراراته بشأن تخصيص الموارد وفي الرصد والتقييم. ومع أن هذا الاستعراض قد أشار إلى مجالات يمكن تحسينها، فقد تكون هناك جوانب عديدة للعمليات تعمل جيداً، ثم إن ما يُقترح ويُوصى به هنا يقوم على ما تحقق من نجاحات لا على تصحيح الأخطاء. ولما كان جوهر إدارة الأداء يقوم على مكافأة النجاح، فمن الطبيعي على هذا توسيع وتطوير مشروع ناجح.

ومن ناحية أخرى، فإن من الطبيعي أيضاً أن يكون لانتهاء المشاريع جاذبيته. فإذا أُديت مهمة جيداً، وبُلغت الأهداف، واستُخدمت الأموال المتفق عليها بكفاءة وفعالية، فإن الخطوة المنطقية التالية هي إنهاء العمليات. والواقع أنه يتم الإبقاء على العديد من المشاريع، ويتمثل الحظر في أن تفقد هذه المشاريع دافعها الأولي وتركيزها. ولقد قام الصندوق الاستئماني على أساس اتفاق للتصدي لمشكلة معينة خلال 12 سنة. وعندما تنتهي هذه المدة، فقد يكون هناك اتفاق على أن البلدان قد أتيحت لها فرصة كبيرة للتعرف على عمل لجان الدستور الغذائي. وعلى هذا الأساس، فإننا نكون قد ضربا مثلاً جيداً إذا أنهينا البرنامج.

وينبغي استخدام مصطلح "المشروع" للأنشطة المحددة المدة وذات الأغراض الواضحة. وإذا كانت هناك حاجة إلى المزيد من التعاون الدولي كتمديد لهذا المشروع، فمن المرجح أن تلك الأنشطة ينبغي أن تكون محددة الأهداف لا عامة. وعندئذ يكون من المناسب إجراء تقييم مشترك لكل المساعدة المتعددة الأطراف في مجال السلامة والجودة الغذائية، مع اشتمالها، إن أمكن، على الكثير من المساعدة الثنائية. وينبغي لمثل هذا التقييم أن يتعاطى أيضاً مع مواصلة الأنشطة والهياكل والعمليات لها الغرض – على أن يستند ذلك إلى تقييم شامل ومقارن لما تقوم به منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية معاً في هذا الميدان. وعند نهاية هذا البرنامج سوف نوصي بإجراء تقييم مشترك لأنشطة الأطراف الفاعلة المتعددة الأطراف والثنائية في هذا الميدان. علماً بأن إجراء تقييم آخر لجزء فقط من النظام لن يكون آنئذ أفضل طريقة للتعاطي مع احتياجات واحتمالات التعاون الإنمائي المستمر في هذا الميدان.

المرفق 1- الاختصاصات

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة الصحة العالمية

استعراض مستقل لمنتصف مدة المشروع والصندوق المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتعزيز المشاركة في هيئة الدستور الغذائي (الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي)

الاختصاصات

أولا: المقصد والأغراض

مقصد استعراض منتصف المدة هو تقييم ما أحرزه الصندوق الاستئماني من تقدم حتى الآن، وتقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق، مع التطلع إلى النصف الثاني من مدة الصندوق الاستئماني وما بعدها.

وفيما يلي **الأغراض** المحددة للاستعراض:

1- تحديد نجاحات الصندوق الاستئماني ونقاط ضعفه في السنوات الست الأولى من عمله والتعلّم منها، فيما يتعلق بما أُحرز من تقدم نحو تحقيق نتائجه المتوقعة الرئيسية، مع إيلاء اهتمام خاص لتأثيره على الصعيدين الوطني والإقليمي.

2- تقديم توصيات لتحسين أو تعديل مناط تركيز أنشطة الصندوق الاستئماني للمدة المتبقية للمشروع بغية تمكين المشروع من تحقيق تأثير قابل للاستدامة.

3- تقديم توصيات بشأن مواصلة المشروع لما بعد مدة الاثني عشر عاماً المحددة له أو وقفه، وما لكل من هذين الإجرائين من فوائد ومخاطر.

ثانياً: معلومات أساسية

قام المديران العامان لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في عام 2003 بتدشين المشروع والصندوق المشترك بين المنظمتين لتعزيز المشاركة في هيئة الدستور الغذائي، وذلك لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تعزيز مستوى مشاركتها بفعالية في هيئة الدستور الغذائي. وهو يهدف إلى بلوغ هذا المرمى بتقديم موارد إلى البلدان المستحقة للدعم من أجل المشاركة في اجتماعات الهيئة وفي دورات تدريبية وتمكنها من إعداد بيانات علمية وتقنية متعلقة بعملية وضع معايير للدستور الغذائي.

وقد بدأ تشغيل الصندوق منذ آذار/ مارس 2004 بعد بلوغ الحد الأدنى من المساهمات ومقداره 500 000 دولار أمريكي. وفي الفترة من آذار/ مارس 2004 إلى غاية كانون الأول/ ديسمبر 2008، قام الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي بدعم 884 مشاركاً من 129 بلداً لحضور اجتماعات هيئة الدستور الغذائي، وأفرقة العمل، ومجموعات العمل. وحتى كانون الأول/ ديسمبر 2008، كان الصندوق قد تلقى ما يزيد على 7.4 مليون دولار أمريكي من 14 دولة عضواً في هيئة الدستور الغذائي، والاتحاد الأوروبي باعتباره منظمة عضواً في الهيئة.

ويقوم بتوجيه الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي فريق استشاري مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية يتألف من موظفين كبار من المنظمتين، وممثلين ومسؤولين للمكاتب الإقليمية لتقديم المشورة بشأن الأمور القانونية وحشد الموارد. وتقوم بالإدارة اليومية للصندوق أمانة الصندوق التي يعمل بها موظف متفرغ من فئة الخدمات العامة (سكرتير) وموظف يعمل لبعض الوقت (50٪) من الفئة الفنية. وتوجد أمانة الصندوق في إدارة السلامة الغذائية والأمراض الحيوانية المصدر بالمقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية في جنيف.

وقد أُجري في عام 2007 تقييمان مستقلان لتأثير الصندوق وأدائه:

- كونور، ر. ج. (2007) *مبادرات لاستكشاف الروابط بين زيادة المشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي وزيادة فرص التجارة الدولية في الأغذية*. بتمويل من وزارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة.
- سلوراش، س. (2007) *استفسار بشأن المشروع والصندوق الاستئماني المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتعزيز المشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي*. بتمويل من الوكالة السويدية للتنمية الدولية.

وقد تناول التقييمان أداء وتأثير الصندوق الاستئماني في ضوء الأغراض والنواتج المتوقعة للصندوق كما هي واردة في وثيقة المشروع المُنشئة للصندوق الاستئماني (انظر المرفق 1 للاطلاع على موجز للأغراض والنواتج مقتبس من وثيقة المشروع [20]). وقد انتهى التقييمان كلاهما إلى أن الصندوق الاستئماني قد نجح في مساعدة البلدان النامية على المشاركة في وضع معايير عالمية للأغذية (الناتج 1)، ولكن الأمر يستلزم بذل المزيد من الجهود لتعزيز المشاركة بوجه عام في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي (الناتج 2) وتعزيز المشاركة العلمية/ التقنية في الدستور الغذائي (الناتج 3). كما أوصى كلا التقريرين بإنشاء نظام للرصد والتقييم. واستجابة لاستنتاجات التقييمين، أُجريت عملية تخطيط استراتيجي في عام 2008 وصيغت خطة عمل استراتيجية (2008-2009) للاسترشاد بها في عمل الصندوق الاستئماني.

والصندوق الاستئماني الآن في سنة عمله السادسة، أي في منتصف المدة المقررة له. وكما هو محدد في الخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي 2008-2013، فإنه ينبغي إجراء استعراض لمنتصف المدة من أجل تقييم التقدم الذي أحرزه الصندوق وقابليته للاستدامة. ووفقاً للممارسات الجيدة القائمة في مجال التقييم، فسوف يقوم بإجراء استعراض منتصف المدة مقيّم/ فريق تقييم خارجي مستقل.

ومن المتوخى عرض نتائج وتوصيات استعراض منتصف المدة على الدول الأعضاء في هيئة الدستور الغذائي في الدورة الثالثة والثلاثين للهيئة. وسوف ينشر التقرير الختامي لاستعراض منتصف المدة في موقع الصندوق الاستئماني على شبكة الإنترنت ويعمم تعميماً واسع النطاق على الشبكات المعنية إلكترونياً. وسوف تُدرج التوصيات التي يُتفق عليها في خطة عمل للفترة 2010-2012 كي يقوم بتنفيذها الصندوق الاستئماني ومجموعات الأطراف المعنية، بحسب الاقتضاء.

ثالثاً: معايير التقييم

سوف يقاس الأداء في ضوء أغراض ونواتج الصندوق الاستئماني كما هي محددة في وثيقة مشروع الصندوق، ومجملة في المرفق 1. ويتمثل الغرض الرئيسي للصندوق في معاونة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تعزيز مستوى مشاركتها بفعالية في قيام لجنة الدستور الغذائي بوضع معايير عالمية للسلامة والجودة الغذائية.
وفيما يلي بيان النواتج المتوقعة للصندوق الاستئماني:

20 يمكن العثور على وثيقة المشروع كاملة بالإنكليزية والفرنسية والأسبانية وموجز للأغراض بكل اللغات في الموقع http://www.who.int/foodsafety/codex/trustfund/en/index1.html

1- *توسيع المشاركة في هيئة الدستور الغذائي*. يتوقع أن يزيد عدد البلدان التي تبعث عادة بوفود إلى دورات هيئة الدستور الغذائي ولجانها/ أفرقة عملها، التي تتعاطى مع المسائل المتصلة بالشواغل الصحية والاقتصادية ذات الأولوية لبلدانها.

2- *تعزيز المشاركة بوجه عام في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي*. من المتوقع زيادة عدد البلدان التي تقوم عادةً بوضع وطرح اعتبارات وطنية في عملية وضع معايير الدستور الغذائي، مع زيادة مشاركتها في لجان/ أفرقة عمل الدستور الغذائي.

3- *تعزيز المشاركة العلمية/ التقنية في أعمال هيئة الدستور الغذائي*. من المتوقع زيادة عدد البلدان التي تنشط في تقديم المشورة العلمية/ التقنية لدعم عملية وضع معايير الدستور الغذائي.

ووفقاً لمبادئ لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لتقييم المساعدة الإنمائية، [21] ينبغي لاستعراض منتصف المدة أن يتعاطى مع المسائل الرئيسية التالية المتعلقة بالتقييم:

(أ) الملاءمة والتوافق الاستراتيجي

- مراعاة التغيّرات في البيئة الخارجية التي يعمل فيها المشروع، وإلى أي مدى لاتزال أغراض المشروع صالحة؟
- هل تتوافق أنشطة المشروع ونواتجه مع المرمى العام وبلوغ أغراضه؟
- هل أنشطة المشروع ونواتجه متوافقة مع التأثيرات والنتائج المقصودة؟
- ما هي القيمة المضافة المستمرة للصندوق الاستئماني في تعزيز المشاركة بفعالية في شؤون الدستور الغذائي؟
- ما مدى الجودة التي يكمّل بها الصندوق الاستئماني المشاريع والبرامج الأخرى لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، أو أي مبادرات أخرى تستهدف تقوية قدرات هيئة الدستور الغذائي؟

(ب) التقدُم والفعالية

- إلى أي مدى تحققت الأغراض/ من المرجح أن تتحقق؟
- ما هي العوامل الرئيسية التي تؤثر في تحقيق الأغراض أو عدم تحقيقها؟
- ما هي العوائق التي تحول دون المشاركة الفعالة في شؤون الدستور الغذائي، التي يمكن تحديدها؟
- ماذا أحرز المشروع من تقدم حتى الآن في تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية للصندوق الاستئماني، وفقاً للمتابعة الشاملة للتوصيات في التقييمين اللذين أُجريا بشأن الصندوق الاستئماني في عام 2007؟

(ج) الكفاءة

- هل الأنشطة عالية المردود؟
- هل من المرجح إنجاز المشروع لأغراضه في موعدها؟
- هل يجري تنفيذ المشروع على أكفأ نحو ممكن، مقارنة بالبدائل؟

(د) التأثير

- ماذا حدث نتيجة للمشروع؟

---

21 *معايير لجنة المساعدة الإنمائية لتقييم المساعدة الإنمائية*، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، (1991)، متاحة على الموقع الشبكي http://www.oecd.org/document/22/0,2340,en_2649_34435_2086550_1_1_1_1,00.html

- ماذا كان تأثيره على الصعيد القطري/ الإقليمي؟
- هل يمكن ملاحظة تغييرات في البنية الأساسية للجان الدستور الغذائي للبلدان المستفيدة أو نُظمها للسلامة الغذائية يمكن ربطها بأنشطة المشروع؟
- هل المؤشرات المستخدمة حالياً/ المقترح استخدامها جانب المشروع لقياس الأداء والتأثير، مناسبة ومحددة وقابلة للقياس، وقابلة للإنجاز، ومحددة المدة؟

(ه) الاستدامة

- إلى أي مدى يرجح أن تستمر فوائد المشروع بعد توقف المانحين عن تمويله؟
- ما هي العوامل الرئيسية التي تؤثر في تحقيق أو عدم تحقيق الاستدامة للمشروع؟

(و) إدارة المشروع

ينبغي للمقيّم (المقيّمين) من أجل التقاط العناصر التي تخص عمليات الصندوق الاستئماني، وتخصيص الموارد وحشدها، والتأكيد على التعلّم، أن يولي (يولوا) الاهتمام للترتيبات الإدارية للصندوق:

- هل الهيكل الراهن والترتيبات المتعلقة بموظفي أمانة الصندوق الاستئماني هي الأفضل لتحقيق النتائج المقصودة؟
- هل هناك تبادل كافٍ بين أمانة الصندوق، ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأمانة الدستور الغذائي لضمان تبادل المعلومات التقنية والإدارية والسياسية ودعمها؟
- هل المعايير المستخدمة لتقسيم البلدان إلى مجموعات صالحة لمقاصد المشاركة في هيئة الدستور الغذائي، وهل تضمن الحياد والعدالة في تخصيص الموارد؟
- هل يتم تقرير وإدارة مخصصات الموارد المالية للمستفيدين بحيادية وشفافية وكفاءة؟
- ما مدى نجاح الصندوق الاستئماني في الحصول على الموارد من المانحين؟
- هل من المرجح إمكان حشد مساهمات مالية كافية لبقية مدة المشروع؟

(ز) التوصيات

- كيف ينبغي للصندوق الاستئماني تحسين أو تعديل تركيزه في المدة المتبقية للمشروع، لتنفيذ الأغراض والنواتج تنفيذاً فعالاً، بالقيمة مقابل المال؟
- ما هي الإجراءات التصحيحية التي ينبغي اتخاذها للتصدي للعراقيل التي تحول دون المشاركة الفعالة في شؤون الدستور الغذائي؟
- ما هو الدعم الإضافي الذي يمكن للصندوق الاستئماني أن يقدمه على المستوى الوطني والإقليمي لتحقيق مشاركة مستدامة وفعالة للبلدان النامية في شؤون الدستور الغذائي؟
- كيف يمكن تعزيز رصد أداء الصندوق الاستئماني، لاسيما من حيث قياس تأثيره على الصعيد القطري؟
- هل ينبغي تمديد المشروع؟ وفي أي إطار ينبغي تمديده؟

رابعاً: النطاق والمنهجية

سوف يشمل الاستعراض أنشطة الصندوق الاستئماني منذ تشغيله في آذار/ مارس 2004. ويتركز الاستعراض على النتائج التي حققها الصندوق وتأثيره على البلدان المستحقة لدعم الصندوق، سواءً من الناحية الكمية أو الكيفية. وينبغي استعراض الصندوق الاستئماني على أن يؤخذ في الاعتبار السياق الأوسع الذي يعمل فيه الصندوق، ولاسيما مشاريع وبرامج منظمة الأغذية والزراعة ومنظم الصحة العالمية، أو أي مبادرات أخرى تهدف إلى تقوية قدرات هيئة الدستور الغذائي.

وسوف تُجمع للاستعراض معلومات وآراء وبيانات من مصادر مختلفة، بما في ذلك من خلال:

1- دراسة نظرية لوثائق الصندوق الاستئماني الحالية وأي مصادر أخرى للبيانات المناسبة، بما في ذلك ما يلي:

- وثائق المشروع
- التقارير السنوية والتقارير المرحلية
- التقارير المالية والبيانات المالية المدققة
- التقييمات المستقلة للصندوق الاستئماني
- وثائق التخطيط الاستراتيجي
- التقارير القطرية وتحليلات التقارير القطرية
- المواد التدريبية لتعزيز المشاركة في شؤون الدستور الغذائي وتقارير التدريب
- منشورات وبحوث رئيسية مناسبة أخرى

2- جمع معلومات وبيانات من الموظفين المعنيين في منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، وأمانة الصندوق الاستئماني، وهيئة الدستور الغذائي، عن طريق ما يلي:

- مقابلات في الموقع لموظفي أمانة الصندوق الاستئماني ومنظمة الصحة العالمية في جنيف، وموظف منظمة الأغذية والزراعة وأمانة هيئة الدستور الغذائي في روما
- استبيان مسحي خطي أو إلكتروني لعيّنة من موظفي منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والموظفين الإقليميين والقطريين المعنيين بالصندوق الاستئماني

3- جمع البيانات من البلدان المستفيدة والبلدان المستحقة لدعم الصندوق والتي ليست مستفيدة منه والبلدان التي خرجت من الصندوق. ويمكن أن يشمل ذلك واحداً أو مجموعة مما يلي:

- مقابلات هاتفية لممثلي البلدان
- استبيان مسحي لعينة من نقاط الاتصال المعنية بالدستور الغذائي
- مجموعات بؤرية واجتماعات فردية مع مندوبي البلدان (تُعقد أثناء اجتماعات هيئة الدستور الغذائي)
- زيارات ميداني لعيّنة تمثل البلدان المستفيدة من الصندوق الاستئماني

4- مقابلات هاتفية وشخصية مع المانحين الذين يسهمون في الصندوق ومع غير المانحين.

5- مقابلات هاتفية وإلكترونية وشخصية مع: (1) البلدان التي تقوم حالياً بتنسيق شؤون الدستور الغذائي على الصعيد الإقليمي؛ (2) البلدان التي تستضيف حالياً لجان الدستور الغذائي.

6- مناقشات مع الاستشاريين الذين شاركوا في التقييمات الماضية للصندوق الاستئماني.

ومن المتوقع أن تقوم جميع استنتاجات المقيّم الخارجي على أساس بيّنات قوية تشمل مجموعة من النُهُج الكمية والكيفية. وينتظر من المقيّم أن يقترح برنامج اجتماعات ومقابلات، ومنهجية وأدوات لجمع البيانات، وجدولاً زمنياً، ومعايير للتقدم، كي ينظر فيها الفريق الاستشاري للصندوق الاستئماني.

خامساً: الترتيبات الإدارية، والنواتج، والجدول الزمني

سوف يقوم باختيار المقيّم/ فريق التقييم الفريق الاستشاريُ للصندوق الاستئماني، استجابة إلى "دعوة للتعبير عن الاهتمام" سوف يجري تعميمها على نطاق واسع باستخدام كل القنوات المناسبة. وسوف يقوم المقيّم/ فريق التقييم بتقديم تقرير إلى الفريق الاستشاري للصندوق الاستئماني.

وسوف يُشكّل فريق استشاري للأطراف المعنية لتمكين المقيّم/ فريق التقييم من الوصول بسهولة إلى ممثلي كل مجموعة من مجموعات الأطراف المعنية الرئيسية، مما يؤدي إلى إثراء تصميم الاستعراض وتنفيذه بوجهات نظر مختلف مجموعات الأطراف المعنية وآرائهم. ومن المتوخى أن يعمل فريق الأطراف المعنية إلكترونياً مع المقيّم/ فريق التقييم على تقديم تعليقات على المنهجية ومختلف الأدوات المقترح استخدامها في التقييم، والعمل بمثابة مورد للمعلومات والمشاورة بحسب احتياج المقيّم/ فريق التقييم.

وفيما يلي بيان **المنجزات** المتوقعة:

1- خطة عمل تفصيلية وجدول زمني يضيفان إلى المنهجية المقترحة في الاختصاصات.

2- مسوّدة تقرير يحتوي على النتائج/ الاستنتاجات الأولية.

3- تقرير ختامي من 50 إلى 60 صفحة بالإنكليزية، بما في ذلك موجز من صفحة أو صفحتين.

4- عرض الاستنتاجات والتوصيات في الدورة الرابعة والستين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي، والدورة الثالثة والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي التي ستعقد في جنيف في الفترة من 29 حزيران/ يونيو إلى 9 تموز/ يوليو 2010.

الجدول الزمني الأولي للاستعراض:

- من 29 حزيران/ يونيو إلى 4 تموز/ يوليو 2009: عرض اقتراح لاستعراض منتصف المدة لمناقشته في الدورة الثانية والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي.
- من 30 تموز/ يوليو إلى 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2009: إصدار دعوة للتعبير عن الاهتمام، ووضع الاختصاصات في صيغتها النهائية.
- 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2009: اختيار المقيّم/ فريق التقييم.
- 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009: بدء المهمة.

- من تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 إلى آذار/ مارس 2010: القيام بزيارات إلى روما وجنيف. إجراء المجموعة البؤرية مناقشات في اجتماعات لجنة الدستور الغذائي. القيام بزيارات إلى البلدان. إدارة أدوات جمع البيانات.
- 15 آذار/ مارس 2010: تقديم المسوّدة الأولى لتقرير الفريق الاستشاري للصندوق الاستئماني للتعليق عليها.
- 30 نيسان/ أبريل 2010: تقديم التقرير النهائي.
- 29 حزيران/ يونيو إلى 2 تموز/ يوليو 2010: عرض ومناقشة التقرير النهائي في الدورة الرابعة والستين للجنة التنفيذية للجنة الدستور الغذائي.
- 5 إلى 9 تموز/ يوليو 2010: تقديم الاستعراض وتوصياته ومناقشته واعتماده في الدورة الثالثة والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي.

****

المرفق: موجز أغراض الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي ونواتجه المتوقعة (مقتبسة من وثيقة المشروع)

الغرض الرئيسي:

معاونة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (البلدان التي يستهدفها الصندوق الاستئماني) على تعزيز مستوى مشاركتها بفعالية في قيام هيئة الدستور الغذائي بوضع معايير عالمية للسلامة والجودة الغذائية.

الغرض العاجل 1

البلدان الأعضاء في هيئة الدستور الغذائي، ولكن غير القادرة على المشاركة بفعالية في عملية هيئة الدستور الغذائي ولجانها/ أفرقة عملها، بسبب قلة المتاح من الأموال الحكومية لدعم الحضور المستمر في العمل المستمر للهيئة ولجانها، سوف تتم مساعدتها على الشروع في برنامج للمشاركة في اجتماعات الهيئة وفي عمل اللجان/ أفرقة العمل التي تتعاطى مع الشواغل الصحية والاقتصادية ذات الأولوية لتلك البلدان؟

الغرض العاجل 2

البلدان الأعضاء في هيئة الدستور الغذائي، التي لايزال يتعين عليها وضع وطرح اعتبارات وطنية في عملية وضع معايير الدستور الغذائي سوف يتم تمكينها من الاستعداد والمشاركة بشكل فعال في عمل اللجان التي تتعاطى مع الشواغل الصحية والاقتصادية ذات الأولوية لتلك البلدان.

الغرض العاجل 3

البلدان الأعضاء في هيئة الدستور الغذائي التي لايزال يتعين عليها المشاركة مشاركة فعالة في تقديم بيانات علمية/ تقنية لدعم عملية وضع المعايير، سوف تتم مساعدتها على الشروع في برنامج للمشاركة العلمية/ التقنية في اللجان التي تتعاطى مع الشواغل الصحية والاقتصادية ذات الأولوية لتلك البلدان.

الناتج الأول – توسيع نطاق المشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي

زيادة عدد البلدان الأعضاء التي تبعث عادة بوفود إلى دورات هيئة الدستور الغذائي وإلى لجانها/ أفرقة عملها التي تتعاطى مع الشواغل الصحية واقتصادية ذات الأولوية لتلك البلدان.

الناتج الثاني – تعزيز المشاركة بوجه عام في هيئة الدستور الغذائي

زيادة عدد البلدان التي تقوم عادة بوضع وطرح اعتبارات وطنية في عملية وضع معايير الدستور الغذائي، إضافة إلى مشاركتها في اجتماعات لجان/ أفرقة عمل الدستور الغذائي.

الناتج الثالث – تعزيز المشاركة بوجه عام في شؤون الدستور الغذائي

زيادة عدد البلدان التي تنشط في تقديم المشورة العلمية/ التقنية لدعم عملية وضع معايير الدستور الغذائي.

المرفق 2: قائمة الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات

الاسم	الوظيفة/ المنظمة	البلد
رؤساء اللجان المنسقون الإقليميون		
الأستاذ الدكتور زيونغوو كياو	رئيس لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات	الصين (الاتصال بالبريد الإلكتروني)
السيد سنجاي ديف	نائب رئيس اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي	الهند
ميشيل تيبيبه	رئيس لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة	فرنسا
الدكتورة كارمين ل. هولباك	رئيسة اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي وهيئة الدستور الغذائي	الولايات المتحدة الأمريكية
إم. إن. سي إنغريد ماسييل بدروت	رئيس لجنة الدستور الغذائي المعنية بالأسماك ومنتجات مصائد الأسماك ومنسق شؤون أمريكا اللاتينية	المكسيك
الدكتور فيليامي تاولي مانو	منسق شؤون أمريكا الشمالية ومنطقة جنوب غرب الهادئ	تونغا
الأستاذ كرزيستوف كوياتيك	منسق شؤون أوروبا	بولندا
ممثلو المانحين		
السيد ألان ماك كارفيل	وزارة الصحة الكندية	كندا
السيد برتراند غاغنون	الوكالة الكندية للتفتيش على الأغذية	كندا
صوفي هـ. فلنسبورغ	البعثة الدائمة للدانمرك في جنيف	الدانمرك
جيروم لوبانتر	المفوضية الأوروبية الإدارة العامة لشؤون الصحة وحماية المستهلكين	
سباستيان هيلم	وزارة الزراعة والحراجة	فنلندا
السيدة ساسكيا دي سميت	وزارة الشؤون الخارجية	هولندا
كيرستين جانسون	وزارة الزراعة	السويد
كارمينا يونسكو	إدارة الأغذية الوطنية	السويد
إيريك رينغبورغ	الوكالة السويدية للتعاون الدولي في ميدان التنمية	السويد
لويز هورنر	وزارة التنمية الدولية	المملكة المتحدة
السيدة كارين ستاك	وزارة الزراعة الأمريكية	الولايات المتحدة الأمريكية
الدكتور هـ. مايكل وهر	إدارة الأغذية والأدوية الأمريكية	الولايات المتحدة الأمريكية
السيدة كاميل برووِر	إدارة الأغذية والأدوية الأمريكية	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد ريتشارد كابويل	وزارة الزراعة الأمريكية	الولايات المتحدة الأمريكية
السيدة ريني هانشر	وزارة التجارة الأمريكية	الولايات المتحدة الأمريكية
ن ن	وزارة الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك	اليابان (الاتصال بالبريد الإلكتروني)
ن ن	وزارة الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية	اليابان (الاتصال بالبريد الإلكتروني)
راج راجاسيكار	سلطة السلامة الغذائية النيوزيلندية	نيوزيلندا (الاتصال بالبريد الإلكتروني)

الاسم	الوظيفة/ المنظمة	البلد
أمانـــة الصـــندوق الاســـتئماني والأطراف المعنية		
كاثرين مولهولاند	الصـندوق الاسـتئماني لهيئـة الدسـتور الغـذائي المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية	سويسرا
نهى يونس	الصـندوق الاسـتئماني لهيئـة الدسـتور الغـذائي المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية	سويسرا
جورجين سشلوندت	منظمة الصحة العالمية	سويسرا
جيمس بفيزر	منظمة الصحة العالمية	سويسرا
عز الدين بوطريف	مدير قسم التغذية وحماية المستهلك منظمة الأغذية والزراعة	إيطاليا
ماريا دي لورديس كوستاريكا	دائـرة جـودة الأغذيـة ومعاييرهـا، منظمـة الأغذيـة والزراعة	إيطاليا
هيلدا كروز	مكتب منظمة الصحة العالمية لأوروبا	إيطاليا
سلما دويران	أمينة هيئة الدستور الغذائي	إيطاليا
ماري كيني	مسؤولية تغذية، فريق المساعدة التقنية، قسم التغذية وحماية المستهلك، منظمة الأغذية والزراعة	إيطاليا
ريناتا كلارك	مسؤولة تغذية، فريق المساعدة التقنية، قسم التغذية وحماية المستهلك، منظمة الأغذية والزراعة	إيطاليا
كاثرين بيسي	مسؤولة تغذية، فريق المساعدة التقنية، قسم التغذية وحماية المستهلك، منظمة الأغذية والزراعة	إيطاليا
ستيوارت سلوراش	استشاري	السويد
ميلفين سبريج	مرفق وضع المعايير وتنمية التجارة	سويسرا
مارلين هوبر	مرفق وضع المعايير وتنمية التجارة	سويسرا
زيارات البلدان		
غابرييلا كاتالاني	ضابطة اتصال معنية بالدستور الغذائي	الأرجنتين
ماريا لوس مارتينيس	لجنة التغذية والأغذية	الأرجنتين
سيلسو رودريغيس	منظمـة الصـحة للبلـدان الأمريكيـة/منظمـة الصـحة العالمية	الأرجنتين
لوسيا خورخي	وكالة أمانة حماية المستهلك	الأرجنتين
نيكولاس وينتر	اللجنـة المعنيـة بمخلفـات العقـاقير البيطريـة فـي الأغذية	الأرجنتين
مارتين ميناسين	فرقة العمل المعنية بمقاومة مضادات المكروبات	الأرجنتين
إدواردو إتشانيس	المكتب الوطني لمراقبة الأغذية الزراعية، الدائرة الوطنية للسلامة والجودة الغذائية	الأرجنتين
ريكاردو ماجي	المكتب الوطني لمراقبة الأغذية الزراعية، الدائرة الوطنية للسلامة والجودة الغذائية	الأرجنتين
مارتن بابلو أرّوبا	الدائرة الوطنية للسلامة والجودة الغذائية	الأرجنتين
ماريانا بيتشل	الإدارة الوطنية للمختبرات والمعاهد الصحية	الأرجنتين
سوسانا فتّوري	اللجنة المعنية بالألبان ومنتجات الألبان	الأرجنتين
لورنسو باسّو	رئيس لجنة الدستور الغذائي الوطنية	الأرجنتين
روكسانا بلاسيتّي	مديرة العلاقات الدولية للأغذية الزراعية	الأرجنتين
بابلو مورون	منسق معايير الأغذية، وزارة الزراعة	الأرجنتين
ماريانا بيتشل	معهد مالبران	الأرجنتين
خوان ستوبكا	معهد مالبران	الأرجنتين

الاسم	الوظيفة/ المنظمة	البلد
مارسيلو غالاس	معهد مالبران	الأرجنتين
مارسيلو دي باري	DIREM	الأرجنتين
جوستافو انفانتي	وزير الاقتصاد المتعدد الأطراف	الأرجنتين
بابلو رينسولي	مركز البحث والتطوير	الأرجنتين
روبرتو أوريري	تعاونية سان كور	الأرجنتين
أوسكار سوليس	وكيل وزارة الزراعة	الأرجنتين
جيراردو بتري	وكيل وزارة الزراعة	الأرجنتين
السيدة إرين ميلكونيان	وزارة الزراعة	أرمينيا
السيد أرتور فارجابيتيان	وزارة الزراعة	أرمينيا
السيد صمويل أفيتيسيان	النائب الأول لوزير الزراعة	أرمينيا
السيد أبغر يغويان	حماية حقوق المستهلكين	أرمينيا
السيدة أ. بغداسريان وزملاؤها	المعهد الوطني للمعايير	أرمينيا
السيدة مرغريتا بابايان	وزارة الصحة	أرمينيا
بياتريس غوتيريس	ضابطة الاتصال المعنية بالدستور الغذائي	بوليفيا
كارولا سيبالوس	مديرة لجنة التوسيم الفرعية	بوليفيا
خوزيه إنديسا	لجنة التفتيش الفرعية	بوليفيا
ريناتو بوكسي	لجنة التفتيش الفرعية	بوليفيا
كارمن ماريا ديل أديلا	مديرة اللجنة الفرعية للنظم الغذائية الخاصة	بوليفيا
كاتالينا فوينتيس	اللجنة الفرعية للنظم الغذائية الخاصة	بوليفيا
كاثرين رودريغيس	مديرة اللجنة الفرعية للنظافة العامة	بوليفيا
رينالدو فلوريس	اللجنة الفرعية للنظافة العامة	بوليفيا
إليسا بانانديس	مديرة مكتب منظمة الأغذية والزراعة	بوليفيا
كريستيان درّاس	مدير مكتب منظمة الصحة العالمية	بوليفيا
فيديل فيليغاس	منظمة الصحة العالمية	بوليفيا
إسبيرانسا غويلين	وزارة الصحة	بوليفيا
لويس شافيس	اللجنة الفرعية للألبان	بوليفيا
شيلا كوكا	مديرة اللجنة الفرعية للألبان	بوليفيا
خوزيه إندارا	الغرفة التجارية	بوليفيا
سيلفيا كوكا	وزارة التنمية الريفية	بوليفيا
ماركو إرياري	وزارة التنمية الريفية	بوليفيا
فيديل فيليغاس	منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/ منظمة الصحة العالمية	بوليفيا
أوغوستو إستيفاريس	الغرفة التجارية	بوليفيا
خوزيه إندارا مولينيدو	إدارة التجارة الخارجية	بوليفيا
جينيفييف باه جون أوبونغ – أوتو بول أوسي – فوسو كوجو إشون جينيفييف باه ليشيش أديلوتا برودنس أسامواه بونتي	مجلس غانا للمعايير	غانا
الأستاذ الدكتور جورج س. إيرنور	جامعة غانا	غانا
الأستاذ س. سيفا – ديديه	منسق لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أفريقيا	غانا
شارون أفريفاه	Nestle Central & West Africa Ltd.	غانا
جون أودامي داركوالي	مكتب الأغذية والأدوية	غانا
ج. غ. أ. أماه	دائرة غانا الصحية – متقاعد	غانا
الدكتور ف. كونادو – أمبراتوام	وزارة الأغذية والزراعة	غانا

الاسم	الوظيفة/ المنظمة	البلد
روزيتا أنان	وزارة الأغذية والزراعة	غانا
داني ديغبوتسي	وزارة الصحة	غانا
روبرت أ. ك. نكيتيا	رابطة الصناعات الغانيّة	غانا
الدكتور ب ن ت جونسون	بحوث الأغذية (مجلس البحوث العلمية والصناعية)	غانا
فر. ف. د. تاي	رابطة المستهلكين في غانا	غانا
الدكتور دانييل كيرتيز	ممثل منظمة الصحة العالمية في غانا	غانا
السيدة أكوسوا كواكي	منظمة الصحة العالمية، غانا	غانا
إرنيغسين هاريادي السيد كوكوه س. أحمد أمير بارتوياتمو سنغي هارجانتو إننيرسيل	الوكالة الوطنية الإندونيسية لتوحيد المعايير	إندونيسيا
سري سولاشي	وزارة الزراعة	إندونيسيا
تيتي هـ. سيهومبنغ	الوكالة الوطنية لمراقبة الأدوية والأغذية	إندونيسيا
السيد أندرياس أنليجيراه	وزارة التجارة	إندونيسيا
بفدريك مونر	وزار الصناعة	إندونيسيا
إسلام حسن	صناعة التبغ	إندونيسيا
تريوسكو بورناورمان	كلية الطب البيطري، جامعة بوجر للزراعة	إندونيسيا
نوفيانا كوسيونياتي	وزارة التجارة	إندونيسيا
آتي ويديا بيرانا	الوكالة الوطنية لمراقبة الأدوية والأغذية	إندونيسيا
الدكتور سوناريا	معهد سبرينغ	إندونيسيا
راشمي أنتورز	وزارة الصحة	إندونيسيا
ت. إستيهاستوي بر.	وزارة الشؤون البحرية ومصائد الأسماك	إندونيسيا
السيد ياسين الخياط السيد محمود الزغبي السيدة شفاء حلاه السيدة نسمة شناق	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية	الأردن
السيد محمد الخريشة	إدارة الأغذية والأدوية الأردنية	الأردن
السيد غازي كليبي	إدارة الأغذية والأدوية الأردنية	الأردن
السيد عبد الفتاح كيلاني	الجمعية الوطنية لحماية المستهلك	الأردن
فريد إ. سيكويز	مكتب ملاوي للمعايير	ملاوي
ليمبيكاني ماتومبا	إدارة خدمات البحوث الزراعية	ملاوي
دربي ماكويليرو	وزارة الصناعة والتجارة	ملاوي
مغريت سوزاند	وزارة الصناعة والتجارة	ملاوي
الدكتور برنارد شيميرا	وزارة الزراعة والأمن الغذائي	ملاوي
همفري ماسوكو	وزارة الصحة	ملاوي
الدكتور كونات يوسف كمارا أ. محمود أ. ساكو محمدو أداما سنغالي	الوكالة الوطنية للسلامة الغذائية	مالي
بر. بوبكر سيسي		مالي
ميغا عبد الحي فركا	مدير قسم توحيد معايير الصناعات الوطنية	مالي
سياكا دياللو	قسم تحسين الجودة	مالي
فراوري ماليماتو كوني	رئيس الدائرة المركزية لمختبرات مراقبة الجودة	مالي
فانا كانتيبالي	الأمانة الدائمة للجنة الوطنية لتراخيص التسويق	مالي
السيدة دوريت نتزان كالوسكي	المكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية في صربيا	صربيا

الاسم	الوظيفة/ المنظمة	البلد
السيدة سفيتلانا ميجاتوفيتش	مساعدة وزير الصحة، وزارة الصحة	صربيا
السيد برانيسلاف راكيتتش	وزارة الزراعة والحراجة وإدارة المياه	صربيا
السيدة سنيزانا سافتيتش – بيتريتش	وزارة الزراعة والحراجة وإدارة المياه	صربيا
الأستاذ الدكتور سافا بونشيتش	كلية الزراعة، جامعة نوفي ساد	صربيا
الأستاذ الدكتور إيفان ستانكوفيتش	كلية الصيدلة، جامعة بلغراد	صربيا
السيد سردجان ستيفانوفيتش	معهد نظافة اللحم والتكنولوجيا	صربيا
الدكتور سومثافي مي دي جي الدكتور سيفونغ سينغالونديث السيدة فينيغكساي فانسيلالوم السيدة الدكتورة سيفيلاي نفايفونغ الدكتور ساتيفا سفانفثونغ السيد شانسي السيد نينغسونغ	وزارة الصحة	لاوس
السيدة خامفوي لوانغلاث	وزارة الزراعة	لاوس
السيدة فرانسيت دوسان	منظمة الصحة العالمية	لاوس
الدكتور بونلونه كيتسوفانسان	منظمة الصحة العالمية	لاوس
الدكتور دونغيل آن	منظمة الصحة العالمية	لاوس
السيد جاكو كوربيلا	منظمة الأغذية والزراعة	لاوس
السيدة رادا تانكوسيتش السيدة نادا بورساك السيدة نادا أندريتش السيدة سلوبودانكا توليتش السيدة لجوبيكا بيتروفيتش السيد إيفان كريستتش	معهد توحيد المعايير في صربيا	صربيا
السيد نظيف مبروك	وزارة الصحة	تونس
السيد حمد زكريا	وزارة الصناعة	تونس
السيد محمد عوين	مدير الجودة، وزارة التجارة	تونس
السيد سيد عبد الفتاح	وكيل مدير الزراعة والموارد المائية	تونس
الدكتور إبراهيم عبد الرحيم	منظمة الصحة العالمية	تونس
السيد محمد شكري رجب	المدير العام للمركز الفني للزراعة والغذاء	تونس
السيد محمد عجرود	منظمة الأغذية والزراعة	تونس
السيدة مليكة الهرماسي	ضابطة الاتصال المعنية بالدستور الغذائي	تونس
الدكتور كلود جون شاراموشا	مكتب المعايير التنزاني	تنزانيا
السيدة موانيدي ر. ملولوا	وزارة تنمية الثروة الحيوانية ومصائد الأسماك	تنزانيا
الدكتور مارتن إي. كيمانيا	سلطة الأغذية والأدوية التنزانية	تنزانيا
ريموند ويجينجي	سلطة الأغذية والأدوية التنزانية	تنزانيا
ماري هـ. لوتكامو	وزارة الزراعة	تنزانيا
الدكتور كاونيكا	معهد بحوث المبيدات المدارية	تنزانيا
لينوس سي. جيدي	منظمة تنمية الصناعات الصغيرة	تنزانيا
الدكتور روفارو شاتورا	ممثل منظمة الصحة العالمية	تنزانيا
لويز ل. سيتشوايلو	ممثلة منظمة الأغذية والزراعة	تنزانيا

المرفق 3: الوثائق المستخدمة في التقييم

المراجع

كونور، ر. ج. (2007)، *مبادرة لاستكشاف الروابط بين المشاركة المتزايدة في هيئة الدستور الغذائي وتعزيز فرص التجارة الدولية للأغذية*

ديميتشكي (2009)، تقييم التقرير القطري 2007-2008

إطار منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (2007)، *لتقديم المشورة العلمية بشأن السلامة الغذائية والتغذية*

مشروع وصندوق منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتعزيز المشاركة في شؤون الدستور الغذائي، والتقارير المرحلية، والتقارير السنوية ووثائق المشروع الأخرى

دليل مجموعة التقييم المستقلة لتقييم برامج الشراكات العالمية والإقليمية

اللجنة المشتركة المعنية بالمعايير (1994) معايير تقييم البرامج. منشورات ساج: لندن.

إي. كوبلت (2006) المشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي منذ إدخال الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي (تقرير طلابي غير منشور)

كريل، ك. (2006)، *مسح للسياسات والأنشطة الوطنية المتعلقة بالسلامة الغذائية في البلدان المستحقة لدعم الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي*

مولند، س. وشيل، ج. (2004)، النظر إلى الوراء والتحرك إلى الأمام، المبادئ التوجيهية للتقييم، الوكالة السويدية للتعاون الدولي في ميدان التنمية، ستوكهولم.

سلوراش، س. أ. (2007)، *استفسار بشأن المشروع والصندوق الاستئماني لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتعزيز المشاركة في شؤون الدستور الغذائي*

تريل، و. ب. وآخرون (2002) تقييم الدستور الغذائي وسائر أعمال منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في مجال معايير الأغذية.

منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعية (2003)، *وثيقة مشروع وصندوق تعزيز المشاركة في شؤون الدستور الغذائي*

منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة (2006)، *فهم الدستور الغذائي، الطبعة الثالثة*

وثائق من أمانة الصندوق الاستئماني

موجز بشأن كيفية متابعة الصندوق الاستئماني للتوصيات الواردة في تقريري كونور وسلوراش

مسوّدة خطة عمل عام 2010

مسوّدة توقعات السيولة للفترة 2010-2011

الاستعراض الثنائي السنوات الأول – 2006

البرنامج التعاوني لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. مشروع متعدد المانحين. وثيقة المشروع 17 حزيران/ يونيو 2003.

استفسار بشأن المشروع والصندوق الاستئماني لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة لتعزيز المشاركة في شؤون الدستور الغذائي، ستيوارت أ. سلوراش، بتمويل من الوكالة السويدية للتعاون الدولي في ميدان التنمية، 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2007

مسح السياسات والأنشطة الوطنية المتعلقة بالسلامة الغذائية في البلدان المستحقة لدعم الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي. أجرى المسح الدكتور كارولا كريل بتوجيه من الدكتور جورجين شلونت، مدير إدارة السلامة الغذائية، والأمراض الحيوانية المصدر، والأمراض المنقولة بالغذاء، منظمة الصحة العالمية، جنيف، سويسرا، 27 حزيران/ يونيو 2006.

مبادرات لاستكشاف الروابط بين زيادة المشاركة في شؤون الدستور الغذائي وتعزيز فرص التجارة الدولية للأغذية، إعداد روبرت ج. كونور، حزيران/ يونيو 2007. بتمويل وزارة التنمية الدولية، المملكة المتحدة.

تقييم التقارير القطرية 2005-2007، الدكتور سيلين غوسنر، 2008

مذكرة للحفظ (مسوّدة)، اجتماع البلدان المانحة للصندوق الاستئماني، منظمة الأغذية والزراعة، روما، 30 حزيران/ يونيو 2009

مذكرة للحفظ (مسوّدة)، اجتماع البلدان المانحة للصندوق الاستئماني، منظمة الأغذية والزراعة، روما، 2 تموز/ يوليو 2009

مذكرة للحفظ (مسوّدة)، اجتماع جانبي للصندوق الاستئماني، استعراض المسائل ورصدها، منظمة الأغذية والزراعة، روما، 3 تموز/ يوليو 2009

تقرير الدورة الثانية والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي، 29 حزيران/ يونيو – 4 تموز/ يوليو 2009، وتقرير الدورة الثانية والستين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي، 23 حزيران/ يونيو – 26 حزيران/ يونيو 2009

التقرير السنوي لعام 2008، والتقرير المرحلي الحادي عشر لهيئة الدستور الغذائي، الدورة الثانية والثلاثون، 29 حزيران/ يونيو – 4 تموز/ يوليو 2009، برنامج مواصفات الأغذية، هيئة الدستور الغذائي

التقرير السنوي لعام 2007 والتقرير المرحلي العاشر، هيئة الدستور الغذائي، الدورة الحادية والثلاثون، 30 حزيران/ يونيو – 4 تموز/ يوليو 2008، برنامج مواصفات الأغذية، هيئة الدستور الغذائي

التقرير السنوي لعام 2006، هيئة الدستور الغذائي، الدورة الثلاثون، 2-7 تموز/ يوليو 2007، برنامج مواصفات الأغذية، هيئة الدستور الغذائي

التخطيط للنجاح: اجتماع الصندوق الاستئماني للتخطيط الاستراتيجي، منظمة الأغذية والزراعة، روما 2007

المؤشرات الرئيسية المقترحة لرصد المشروع

جدول موجز للطلبات الخاصة بأنشطة أخرى غير المشاركة في الاجتماعات، طلبات 2010

المرفق 4: أدوات جمع البيانات

المبادئ التوجيهية للمقابلات – المشاركون المستفيدون

1- معلومات شخصية: أرجو إعلامي بوظيفتك ولقبك الوظيفي، والمؤسسة التي تعمل فيها وخلفيتك التعليمية.
2- كيف كنت تعمل في شؤون الدستور الغذائي في الماضي؟ وكيف تطور هذا العمل على مر السنين؟ وما هي التطورات الرئيسية؟
3- ما هي لجان الدستور الغذائي التي كنت تحضر اجتماعاتها؟ وكم مرة حضرت من الاجتماعات لكل لجنة منها؟
4- ما هي الخبرات التي اكتسبتها من مشاركتك في اجتماعات اللجان؟
5- هل تعتقد أنك تساهم أو ساهمت مساهمة فعالة في عمل اللجان؟
6- كيف استفدت كفرد من مشاركتك في اللجان؟
7- كيف كنت تعد لاجتماعات لجان الدستور الغذائي؟
8- ما هي تحديداً الإجراءات التي اتخذتها أو التي لم تستطع اتخاذها بعد عودتك من الاجتماع؟
9- ما هي التغيّرات الفعلية التي حدثت على الصعيد الوطني نتيجة لمشاركتك في اجتماعات لجان الدستور الغذائي؟
10- هل وقعت على العقبات التي تحول دون التغيير في عملك مع لجان الدستور الغذائي؟
11- هل تعرفت على العوامل الميّسرة للتغير في عملك مع لجان الدستور الغذائي؟
12- هل تدربت على العمل في مجال الدستور الغذائي أو مواضيع ذات علاقة؟ إذا كان الجواب بنعم، فكيف استفدت من التدريب؟ وما هي الإجراءات التي قد تكون اتخذتها نتيجة لذلك؟ وما هو التدريب الإضافي اللازم للمشاركة على نحو فعال في شؤون الدستور الغذائي؟
13- كيف يمكن لمشاركتك في اجتماعات لجان الدستور الغذائي أن تكون أكثر فعالية؟
14- ما هي انطباعاتك عن الجوانب الإدارية للصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي؟ من حيث ما يلي:
   - التقدم بطلبات إلى الصندوق؟
   - عملية الاختيار للتمويل؟
   - تقديم الصندوق تذاكر للسفر وبدلات يومية؟
   - تقديم تقارير إلى الصندوق؟
15- هل واجهت أي صعوبات إدارية لدى مشاركتك في اجتماع من اجتماعات لجان الدستور الغذائي؟
16- هل هناك أي تعليقات أو توصيات أخرى تود اطلاعنا عليها؟

المبادئ التوجيهية للمقابلات – ضباط الاتصال المعنيون بالدستور الغذائي

1- ما هو تكوين الهيكل الوطني للجان الدستور الغذائي في بلدك؟
2- ما هي المعايير التي تستخدمها لتقرير أي اجتماعات للجان الدستور الغذائي سوف تشارك فيها؟
3- ما هي المعايير التي تختارون بها مشاركين توفدونهم إلى اجتماعات لجان الدستور الغذائي؟
4- كيف يعد بلدك لاجتماعات لجان الدستور الغذائي؟
5- هل يقوم بلدك عادة بإعداد مواقف وطنية قبل الاجتماعات؟

6- ما هي الطرق المختلفة التي يشارك بها بلدك في اجتماعات لجان الدستور الغذائي إضافة إلى الحضور المادي أو استبداله (بتعليقات خطية، مثلاً)؟

7- ماذا يحدث في بلدك بعد اجتماعات لجان الدستور الغذائي، من حيث أنشطة الإحاطة بالمعلومات، إلخ؟

8- ما هي الأنشطة الوطنية في مجال الدستور الغذائي التي تُبذل نتيجة للمشاركة في اجتماعات لجان الدستور الغذائي؟ وما هي التغيرات الرئيسية التي أُدخلت على الأعمال المتعلقة بالدستور الغذائي؟

9- هل تعتقد أن بلدك يشارك مشاركة فعالة في عملية الدستور الغذائي/ اجتماعات لجان الدستور الغذائي؟

10- إن لم يكن ذلك كذلك، فما هي العقبات التي تحول دون المشاركة الفعالة في اجتماعات لجان الدستور الغذائي؟

11- هل تلقى بلدك مساعدة تقنية أو تدريباً فيما يتعلق بالدستور الغذائي؟ إذا كان الجواب بنعم، فيرجى تفصيل ذلك.

12- هل يشارك بلدك في اللجنة الإقليمية للتنسيق للدستور الغذائي؟ إذا كان الجواب بنعم، فما هي الفوائد التي تجلبها اللجنة الإقليمية لبلدك؟ وإن كان الجواب بلا، فلم لا؟

13- كيف يمكن الاستعانة بالتنسيق الإقليمي/ لجان التنسيق الإقليمية لتعزيز مشاركة جميع البلدان في عملية الدستور الغذائي؟

14- ما هي خططك فيما يتعلق بمشاركة بلدك مستقبلاً في اجتماعات لجان الدستور الغذائي؟

15- ما رأيك بشأن تقسيم الصندوق الاستئماني البلدان إلى مجموعات، ومعايير الاختيار، وخروج البلدان من نظام الدعم؟

16- هل لاتزال أغراض الصندوق الثلاثة صالحة؟

17- هل التركيز الراهن على الأنشطة والتمويل ملائم؟

18- ما هو الدور المحتمل للصندوق في بناء القدرات؟

19- هل ينبغي إجراء أي تغيير في مناط اهتمام الصندوق في المستقبل؟ من حيث الاستراتيجية، ومن حيث الأنشطة؟

20- هل من تعليقات أو توصيات تود اطلاعنا عليها؟

المبادئ التوجيهية للمقابلات – المنسقون الإقليميون للجان الدستور الغذائي

1- هل شاهدت زيادة في عدد البلدان المشاركة في لجان التنسيق الإقليمية؟ هل تعتقد أن الصندوق قد ساهم في ذلك؟ وماذا يمكنك قوله بشأن مشاركة البلدان النامية في اجتماعات لجان التنسيق الإقليمية؟

2- ما هي البلدان الناشطة/ غير الناشطة في الاجتماعات الإقليمية؟ وما السبب في اعتقادك؟

3- ما هي العقبات التي تحول دون المشاركة مشاركة فعالة في اجتماعات لجان الدستور الغذائي على الصعيد الإقليمي؟

4- بأي طريقة تحاولون دفع البلدان إلى المشاركة في أعمال هيئة الدستور الغذائي؟

5- ما هو المتاح من التدريب/ المساعدة التقنية على الصعيد الإقليمي؟

6- كيف يمكن الاستعانة بالتنسيق الإقليمي/ لجان التنسيق الإقليمية لتعزيز مشاركة جميع البلدان في عملية الدستور الغذائي؟

7- ما رأيك بشأن: تقسيم الصندوق الاستئماني البلدان إلى مجموعات، ومعايير الاختيار، وخروج البلدان من نظام الدعم؟

8- هل لاتزال أغراض الصندوق الثلاثة صالحة؟

9- هل التركيز الراهن للأنشطة والتمويل ملائم؟

10 ما هو الدور المحتمل للصندوق في مجال بناء القدرات؟

11- هل ينبغي إجراء أي تغيير في مناط اهتمام الصندوق مستقبلاً؟ من حيث الاستراتيجية، ومن حيث الأنشطة؟

12- هل من تعليقات وتوصيات أخرى؟

المبادئ التوجيهية للمقابلات – رؤساء لجان الدستور الغذائي

1- منذ متى وأنت رئيس لجنة؟ ما هي خبرتك السابقة بعمل لجان الدستور الغذائي؟

2- ما هي البلدان الناشطة/ غير الناشطة في لجنتك؟ ولماذا؟

3- كيف تطورت مع الوقت ديناميات اجتماعات اللجنة (التركيز الجوهري، ونوع المناقشات، إلخ)؟ ولماذا؟

4- كيف تقيّم مشاركة البلدان في لجنتك؟ أي البلدان النامية ناشط/ غير ناشط؟ وهل هي تشارك مشاركة فعالة؟ وكيف تطورت مشاركتها مع مرور الوقت؟ ولماذا؟

5- هل ترى أن الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي له أي تأثير غير مباشر أو مباشر على عمل لجنتك؟ إذا كان الجواب بنعم، فعلى أي نحو؟

6- كيف يمكن تعزيز تأثير الصندوق الاستئماني؟

7- ما رأيك بشأن ما يلي: تقسيم الصندوق البلدان إلى مجموعات، ومعايير الاختيار، وخروج البلدان من نظام الدعم؟

8- هل لاتزال أغراض الصندوق الثلاثة صالحة؟

9- هل التركيز الراهن للأنشطة والتمويل ملائم؟

10- ما هو الدور المحتمل للصندوق في مجال بناء القدرات؟

11- هل ينبغي إجراء أي تغيير مستقبلاً في مناط اهتمام الصندوق؟ من حيث الاستراتيجية، ومن حيث الأنشطة؟

12- هل من تعليقات وتوصيات أخرى؟

مبادئ توجيهية للمقابلات – المانحون

<u>للمانحين الذين يدعمون حالياً الصندوق الاستئماني</u>

1- منذ متى تدعمون الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي؟

2- كيف تطور دعم بلدك للصندوق مع مرور الوقت؟ ولماذا؟

3- ما هي مواطن قوة أمانة الصندوق؟ وما نقاط ضعفه؟

4- ما رأيك بشأن ما يلي:

- تقسيم الصندوق البلدان إلى مجموعات، ومعايير الاختيار وخروج البلدان من نظام الدعم؟
- مردودية أمانة الصندون؟
- قدرات أمانة الصندوق وهيكلها
- تقارير أمانة الصندوق؟
- التوجه القائم على النتائج لأمانة الصندوق؟
- أنشطة التنسيق للمانحين داخل الصندوق

- التعاون بين الصندوق، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، وأمانة هيئة الدستور الغذائي؟
- التعاون بين الصندوق والبرامج الأخرى المناسبة لبناء القدرات، مثل مرفق وضع المعايير وتنمية التجارة؟

5- هل لاتزال أغراض الصندوق الثلاثة صالحة؟

6- هل التركيز الراهن للأنشطة والتمويل ملائم؟

7- ما هو الدور المحتمل للصندوق في مجال بناء القدرات؟

8- هل ينبغي إجراء أي تغيير مستقبلاً في مناط اهتمام الصندوق؟ من حيث الاستراتيجية، ومن حيث الأنشطة؟

9- هل تدعم المشاركة في اجتماعات لجان الدستور الغذائي، بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال أي آليات أخرى؟

10- هل تدعم أي برامج أخرى ذات علاقة ببناء القدرات؟

11- هل من تعليقات وتوصيات أخرى؟

<u>للمانحين الذين لا يدعمون حالياً الصندوق الاستئماني</u>

1- لماذا لا يدعم بلدك الصندوق؟

2- ما هي أسباب عدم دعم الصندوق؟

3- إذا كنت قد قدمت دعماً للصندوق في الماضي، فلماذا توقفت عنه؟ هل لذلك علاقة باستراتيجية الصندوق أو أدائه؟

4- هل تدعم المشاركة في اجتماعات لجان الدستور الغذائي، بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال أي آليات أخرى؟

5- هل تدعم برامج أخرى ذات علاقة ببناء القدرات؟

6- هل من تعليقات وتوصيات أخرى؟

المسح - المستفيدون

1	**ما هو البلد الذي تقوم بتمثيله؟** البلد:
2	**كم اجتماع من اجتماعات لجان الدستور الغذائي شاركت فيه؟** (علّم على خانة واحدة) ☐ واحد فقط ☐ ما بين اثنين وأربعة ☐ أكثر من أربعة
3	**هل شاركت في اجتماع (اجتماعات) خلال عام 2009؟** (علّم على خانة واحدة) ☐ نعم ☐ لا

4	**ما تقييمك عموماً للمشاركة في اجتماعات لجان الدستور الغذائي من حيث عملك في المستقبل؟** (علّم على خانة واحدة) ☐ مفيدة جداً ☐ مفيدة ☐ أقل فائدة ☐ غير مفيدة على الإطلاق
5	**هل كان لديك الوقت للإعداد إعداداً سليماً لاجتماعات لجان الدستور الغذائي؟** (علّم على خانة واحدة) ☐ كثير من الوقت ☐ وقت كاف ☐ وقت محدود ☐ لا وقت على الإطلاق
6	**هل تلقيت دعماً من المؤسسات الوطنية في أعمال إعدادكم؟** (علّم على خانة واحدة) ☐ دعم كثير ☐ بعض الدعم ☐ دعم محدود ☐ لا دعم على الإطلاق
7	**كيف وجدت عمليات أداء لجان الدستور الغذائي؟** (علّم على خانة واحدة) ☐ واضحة ومنظمة وتسهل المشاركة فيها ☐ واضحة ومنظمة ولكن تعلّم المشاركة فيها بفعالية يستغرق وقتاً ☐ يصعب فهمها، ولكنها مفتوحة وتسهل المشاركة فيها ☐ يصعب فهمها وتصعب المشاركة فيها
8	**أي المسائل وجدتها أهم للعمل بها فوراً لدى عودتك إلى وطنك من اجتماعات لجان الدستور الغذائي؟**
9	**هل أتيحت لك أي فرصة لتقديم معلومات ارتجاعية رسمية بشأن مشاركتك إلى لجنة الدستور الغذائي الوطنية؟** (علّم على خانة واحدة) ☐ نعم ☐ ليس بعد ☐ لا، فليس هذا مقرراً

10	**هل هناك أي متابعة مشتركة لاجتماعات لجان الدستور الغذائي مع شركاء آخرين في لجنة الدستور الغذائي الوطنية؟** (علّم على خانة واحدة)

	نعم
	لا

إذا كان الجواب بنعم، فيرجى الشرح.

11	**ما هي، في رأيك، أكبر العقبات أمام العمل على نحو فعال في شؤون الدستور الغذائي في بلدك؟** (رتب أو علّم على خانة واحدة أو أكثر)

	الإرادة السياسية والقيادة
	تطوير السياسات
	المؤسسات
	إقامة شبكات بين المؤسسات الوطنية
	تقديم موارد مالية إلى المؤسسات الوطنية
	القدرات التقنية/ العلمية
	التواصل مع الشركات
	دعم الجمهور عموماً

عقبات أخرى (يرجى التوضيح)

12	**هل تتوقع مشاركتك في اجتماعات مقبلة للجان الدستور الغذائي سبق لك حضورها؟** (علّم على خانة واحدة)

	نعم
	ربما
	لا

إذا كان الجواب بلا، فلم لا؟

13	**ماذا يمكن عمله لجعل مشاركتك في اجتماعات لجان دستور الأغذية أكثر فعالية؟**

14	**هل لديك تعليقات أو اقتراحات أخرى؟**

المسح – نقاط الاتصال المعنية بالدستور الغذائي

1	**ما هو البلد الذي تقوم بتمثيله** البلد:
2	**ما هي أهم لجان الدستور الغذائي لبلدك؟** (رتب أو علّم على خانة واحدة أو أكثر)

	1- فرقة العمل الحكومية الدولية للدستور الغذائي المخصصة لمقاومة مضادات المكروبات
	2- هيئة الدستور الغذائي
	3- لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية
	4- لجنة الدستور الغذائي المعنية بالدهون والزيوت
	5- لجنة الدستور الغذائي المعنية بالأسماك ومنتجات مصائد الأسماك
	6- لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية
	7- لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية
	8- لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات
	9- لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية
	10- لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفواكه والخضر الطازجة
	11- لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة
	12- لجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات
	13- لجنة الدستور الغذائي المعنية بالألبان ومنتجات الألبان
	14- لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة
	15- لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات
	16- لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفاكهة والخضر المصنعة
	17- لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية
	18- اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي
	19- لجنة التنسيق لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في أفريقيا
	20- لجنة التنسيق لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في آسيا
	21- لجنة التنسيق لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في أوروبا
	22- لجنة التنسيق لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في أمريكا اللاتينية والكاريبي
	23- لجنة التنسيق لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في الشرق الأدنى
	24- لجنة التنسيق لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادئ

3	**هل توفدون مشاركون بانتظام إلى تلك الاجتماعات؟** (علم على خانة واحدة) ☐ **نعم** ☐ **لا** إذا كان الجواب بلا، فلم لا؟
4	**هل زاد الصندوق الاستئماني من مشاركة بلدك في اجتماعات لجان الدستور الغذائي؟** (علم على خانة واحدة) ☐ نعم، كثيراً جداً ☐ نعم ☐ ليس كثيراً جداً ☐ لا، على الإطلاق
5	**هل تقومون بتمويل تكاليف المشاركين في اجتماعات لجان الدستور الغذائي من موارد أخرى غير الصندوق الاستئماني؟** (إذا كان الجواب بنعم، فعلّم على خانة واحدة أو أكثر) ☐ موارد وطنية ☐ برامج لمانحين آخرين ☐ مصادر خارجية أخرى ما هي برامج المانحين الأخرى والمصادر الخارجية الأخرى؟
6	**هل استفاد العمل في شؤون الدستور الغذائي في بلدك من وجود الصندوق الاستئماني؟** (علم على خانة واحدة) ☐ نعم، كثيراً جداً ☐ نعم ☐ ليس كثيراً جداً ☐ لا، على الإطلاق
7	**كيف استفاد العمل في شؤون الدستور الغذائي في بلدك أو لماذا لم يستفد من الصندوق الاستئماني؟**

8	**كيف تختارون الأشخاص الذين يحضرون اجتماعات لجان الدستور الغذائي من بلدكم؟**
9	**كيف تعدون للمشاركة (مادياً أو غير ذلك) في اجتماعات لجان الدستور الغذائي؟**
10	كيف تتابعون المشاركة في اجتماعات لجان الدستور الغذائي في بلدكم؟
11	**ما هي، في رأيك، أكبر العقبات التي تحول دون جعل العمل في شؤون الدستور الغذائي في بلدك أكثر فعالية؟** (رتب أو علّم على خانة واحدة أو أكثر)

	الإرادة السياسية والقيادة
	تطوير السياسات
	المؤسسات
	إقامة شبكات بين المؤسسات الوطنية
	تقديم موارد مالية للمؤسسات الوطنية
	القدرات التقنية/ العلمية
	التواصل مع الشركات
	دعم الجمهور عموماً

عقبات أخرى (يرجى التوضيح)

12	**ما هي خطط بلدكم للمشاركة في اجتماعات لجان الدستور الغذائي في السنوات القادمة؟ وكيف تنوون تمويل تلك الخطط؟**
13	**كيف ترون قدرات بلدكم على مواصلة المشاركة كمياً وكيفياً في عملية الدستور الغذائي بعد خروجه من نظام دعم الصندوق الاستئماني؟**

14	**هل لاتزال أغراض الصندوق الاستئماني في الثلاثة صالحة؟** (علم على خانة واحدة) ☐ نعم، صالحة جداً ☐ نعم ☐ ليست صالحة جداً ☐ ليست صالحة على الإطلاق يرجى التعليق
15	**هل ترون أن قواعد الصندوق الاستئماني بشأن تقسيم البلدان إلى مجموعات، ومعايير الاختيار، وترتيبات التمويل المتكافئ، وخروج البلدان من نظام الدعم للصندوق، شفافة وعادلة؟** (علم على خانة واحدة) ☐ نعم، عادلة جداً ☐ نعم ☐ ليست عادلة جداً ☐ ليست عادلة على الإطلاق يرجى التعليق
16	**هل التركيز الراهن لأنشطة الصندوق الاستئماني وتمويله ملائم؟** (علم على خانة واحدة) ☐ نعم، ملائم جداً ☐ نعم ☐ ليس ملائماً جداً ☐ ليس ملائماً على الإطلاق يرجى التعليق
17	**هل ينبغي إجراء أي تغيير في مناط اهتمام الصندوق الاستئماني في المستقبل؟ من حيث الاستراتيجية، ومن حيث الأنشطة؟**

18	**أي دور ترى أن الصندوق الاستئماني يقوم به في التدريب و/ أو بناء القدرات؟**
19	**هل استفاد بلدكم من التدريب و/ أو بناء القدرات في مجال الدستور الغذائي؟** ☐ نعم ☐ لا إذا كان الجواب بنعم، فما هي الاستفادة؟
20	**كيف تقيّم أداء أمانة الصندوق الاستئماني؟** ☐ جيد جداً ☐ جيد ☐ متوسط ☐ ليس جيداً جداً ☐ سيء
21	**هل لديك تعليقات أو اقتراحات أخرى؟**